مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية – دورية علمية محكمة
(ISSN: 2356 - 9492)

"التقاضي المناخي كأداة لمساءلة حكومات الدول"

Climate litigation as a tool for holding governments accountable

"دراسة للتقاضي المناخي المرتكز على حقوق الإنسان في دساتير الدول والمواثيق الدولية"

دكتور
إبراهيم محمد عبداللا
مدرس القانون العام
كلية الحقوق جامعة مدينة السادات
Dribrahim@law.usc.edu.eg

2023

ملخص

لقد أصبحت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حكومية فعالة لمكافحة التغيرات المناخية أكثر أهمية من أي وقت مضى، لذا برز التقاضي المناخي كأداة قانونية واعدة تستهدف مساءلة حكومات الدول عن مساهماتها في تغير المناخ، وكذا تقاعسها عن التصدي لآثاره السلبية، حيث يمكن استخدام التقاضي المناخي لإجبار حكومات الدول على التراجع عن السياسات المناخية الضارة، بل وسلوك مسلك أخر يعزز المناخ، كالتحول من استخدام الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة.

لكن على الرغم من أهمية التقاضي المناخي ودوره في تحقيق العدالة المناخية، إلا أن هناك بعض القيود الشكلية التي تعرقل قبوله أمام المحاكم في مختلف دول العالم، مثل أهلية التقاضي نفسها كالصفة والمصلحة، وصعوبة إقامة علاقة السببية، وبعض العقبات الأخرى كمبدأ الفصل بين السلطات، لكننا قد لاحظنا تقدما كبيرا في أحكام المحاكم بما يتجاوز هذه القيود الشكلية.

أما الجوانب الموضوعية للتقاضي المناخي فقد انصبت على واحد أو أكثر من الحقوق الدستورية مثل الحق في الحياة والحق في مناخ صحي مستدام، كما شملت الجوانب الموضوعية للتقاضي المناخي الالتزامات الحكومية سواء كان مصدرها الدساتير أو المواثيق الدولية.

ويمكننا القول من خلال تحليل واستقراء ونقد الاتجاهات الفقهية والأحكام القضائية ذات الصلة بهذه الحقوق والالتزامات، أن التقاضي المناخي أصبح أداة أساسية ومحورية لتقرير مسؤولية حكومات العالم عن تغير المناخ، وأن آليات التعويض وسبل تمويل الخسائر والأضرار المناخية تصبح ملزمة لهذه الحكومات شيئا فشيئا.

الكلمات المفتاحية: تغير المناخ، العدالة المناخية، التقاضي المناخي، الالتزامات المناخية، واجب الرعاية، المبدأ الوقائي، مبدأ الثقة العامة، المسؤولية المناخية، الخسائر والأضرار، التعويض المناخي، التمويل المناخي.

Abstract

The necessity for effective governmental actions to combat climate change has become more crucial than ever before. Consequently, climate litigation has emerged as a promising legal tool aimed at holding nation-states accountable for their contributions to climate change, and their negligence in addressing its adverse effects. Climate litigation can be utilized to compel governments to retract from harmful climate policies and instead adopt approaches that enhance the environment, such as transitioning from fossil fuels to renewable energy.

Despite the significance of climate litigation and its role in achieving climate justice, there are certain procedural constraints that obstruct its acceptance in courts around the world. These include the issue of the very standing and interest to sue, the difficulty in establishing causality, and other hurdles like the principle of separation of powers. However, we have observed substantial progress in court rulings that surpass these procedural constraints.

The substantive aspects of climate litigation have focused on one or more constitutional rights, such as the right to life, the right to a healthy sustainable climate. The substantive aspects of climate litigation also include government obligations, whether they derive from constitutions or international treaties.

By analyzing, extrapolating, and critically reviewing jurisprudential trends and judicial rulings related to these rights and obligations, we can assert that climate litigation has become a pivotal and essential tool in determining the responsibility of world governments for climate change. Gradually, compensation mechanisms and means of funding for climate-related losses and damages are becoming binding for these governments."

Keywords: Climate change, Climate justice, climate obligations, duty of care, precautionary principle, public trust doctrine, climate responsibility, Losses and Damages, climate compensation, climate financing.

أولا- مقدمة البحث وأهميته:

يشهد كوكب الأرض ارتفاعا غير مسبوق في درجات الحرارة في وقتنا الحالي؛ وذلك نتيجة للأنشطة البشرية المختلفة، مثل حرق الوقود الإحفوري الذي يطلق غازات الاحتباس الحراري إلى الغلاف الجوي، حيث تعمل هذه الغازات مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز كغطاء غازي حول كوكب الأرض، مما يتسبب في حبس الطاقة في الأرض وارتفاع درجة حرارتها.

يترتب على الاحترار العالمي العديد من الآثار السلبية منها على سبيل المثال تطرف الظواهر الجوية كالجفاف وازدياد موجات الحر والفيضانات والأعاصير وحرائق الغابات مما يتسبب في أضرار جسيمة على البنية التحتية ومصادر الغذاء والمياه والأرواح البشرية، كذلك فالاحترار العالمي يتسبب في تحمض المحيطات، وذوبان الجليد وارتفاع مستويات سطح البحر، مما يهدد حياة الكائنات البحرية والمجتمعات الساحلية، ويعرض الدول النامية والفئات الضعيفة إلى مزيد من عدم المساواة نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة هذه الظواهر المناخية القاسية بنفس امكانيات الدول الصناعية الكبرى صاحبة النصيب الكبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ونتيجة لاستمرار هذه العواقب الكارثية، وجد المجتمع القانوني نفسه في طليعة السعي الدؤوب للبحث عن وسائل قانونية لمواجهة تغير المناخ وتحقيق العدالة والمساءلة وحماية حقوق ومصالح الأفراد في الحاضر والمستقبل. وفي مواجهة هذا التحدي العالمي المرتبط بتغير المناخ، دأب الباحثون القانونيون في صياغة مسارات قانونية مبتكرة تجعل حكومات الدول مسؤولة عن مساهماتها في هذه الأزمة الملحة أو تقاعسها عن التصدي لها. وفي هذا المجال من التحقيق

(ISSN: 2356 - 9492)

والبحث القانوني، برز التقاضي المناخي لاسيما التقاضي المناخي المرتكز على حقوق الإنسان، كأداة فعالة لتحقيق العدالة المناخية من خلال إثبات أن تغير المناخ ينتهك حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الحياة والصحة والغذاء والماء والسكن والبيئة الصحية والملكية، وتقرير مساءلة حكومات الدول، نتيجة تباطؤها في تنفيذ السياسات واتخاذ التدابير والاجراءات للتصدي لتغير المناخ، أو نتيجة لإخلالها بالالتزامات القانونية في مواجهة تغير المناخ مثل واجب العناية والرعاية وتقييم الأثر البيئي.

يساعد التقاضي المناخي في معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ من خلال تحميل المتسببين في تغير المناخ المسؤولية عن أعمالهم، والتعويض عن الأضرار والخسائر الناجمة عن هذا التغير المناخي، والضغط من أجل إحداث تغييرات في السياسات والممارسات التي تساهم في حدوثه.

ويعتبر التقاضي المناخي أداة قوية لمعالجة الآثار غير المتناسبة لتغير المناخ على المجتمعات الضعيفة والفئات المهمشة، وذلك من خلال التأكيد على حقوقهم الدستورية والقانونية، واستلهام هذه الحقوق من المواثيق الدولية في حالة عدم وجودها داخل النظام القانوني الداخلي للدولة.

يمكن أن يساهم التقاضي المناخي كذلك في إنشاء سوابق ومبادئ قانونية جديدة حتى في حالة خسارة الدعوى، حيث يساهم في إنشاء أساس متين يمكن البناء عليه في القضايا المستقبلية، وهذا بالفعل ما أحدثته بالفعل بعض الدعاوى البارزة، مثل قضية Urgenda في هولندا، وقضية Juliana في الولايات المتحدة، مما أثر على الاتجاه العالمي بشأن مقبولية التقاضي المناخي وساهم في تطوير المعايير القانونية الدولية حول تغير المناخ وعلاقته بحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ما سبق فالتقاضي المناخي يستطيع أن يولّد اهتماما إعلاميا كبيرا بتناول المشاكل المناخية، ويزيد بالتالي الوعي العام حول الحاجة الملحة للتصدي لتغير المناخ والضغط على الحكومات وصانعي السياسات وقادة الشركات لاتخاذ إجراءات أقوى لمكافحة تغير المناخ وحماية حقوق الإنسان.

ثانيا- إشكالية البحث:

على الرغم من الدور الفعال للتقاضي المناخي المتمثل في تعزيز العدالة المناخية ومواجهة تغير المناخ وآثاره السلبية، إلا أن هذا النوع من التقاضي مازال في طور النمو، وهو بحاجة لمزيد من السوابق القضائية الناجحة من أجل ترسيخ هذا الدور، بالإضافة إلى وجود العديد من التحديات والقيود التي تعرقله وتمنع نظر المحاكم للدعاوى المناخية من الأساس.

من هذه القيود على سبيل المثال رفض الدعوى لاعتبار أن تغير المناخ قضية سياسة أكثر من كونها قضية قانونية، وعدم قبول الدعوى لعدم وجود مصلحة شخصية فيها، وذلك نتيجة إلى أن الضرر المناخي غالبا ما يتسم بالعمومية، بالإضافة إلى صعوبة تحديد العلاقة السببية بين انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وسلوك المدعي عليه، حيث يصعب على المدعي اثبات وجود علاقة سببية في الحالات التي تتعدد فيها مصادر الانبعاثات أو في حالة وجود عوامل متعددة تساهم في تغير المناخ.

لذلك فتثور العديد من التساؤلات، أهمها:

- ما هو مفهوم التقاضي المناخي ودوره في تعزيز العدالة المناخية؟

(ISSN: 2356 - 9492)

- ما هي القيود التي ترد على التقاضي المناخي، وتحد من مقبوليته أمام المحاكم؟
- ما هي الحقوق التي يستند إليها المدعي في التقاضي المناخي؟
- ما هو أساس مسؤولية حكومة الدولة في التقاضي المناخي؟
- ما هو الضرر المناخي وآليات التعويض عنه وتمويله؟
- ما هي الاتجاهات الفقهية والقضائية في مواجهة صعوبات إقامة علاقة السببية في مجال التقاضي المناخي؟

ثالثا- منهج البحث:

سيتم الاعتماد في هذا البحث على كل من المنهج التحليلي والاستقرائي معا، فغرضنا هو دراسة الجوانب المختلفة للتقاضي المناخي والتحقق من فعالية استخدامه كأداة لتحميل حكومات الدول المسؤولية عن أعمالها أو تقاعسها عن القيام بالتدابير اللازمة لمواجهة تغير المناخ، ويقتضي ذلك الأمر تحليل الأطر القانونية للعديد من الدول فيما يخص تغير المناخ، والتعرض لأحكام المحاكم بشأن التقاضي المناخي، وتحليل العديد من الدعاوى المناخية من جميع أنحاء العالم لاستقراء واستخلاص استنتاجات عامة عن الحقوق والالتزامات محل التقاضي المناخي، وتحديد الأنماط والاتجاهات والقواسم المشتركة للتقاضي المناخي كأداة للمساءلة والتعويض، والحجج والاستراتيجيات القانونية المستخدمة من أجل إنجاحه.

رابعا- خطة البحث:

الفصل الأول: ماهية التقاضي المناخي وارتباطه بالعدالة المناخية

المبحث الأول: مفهوم التقاضي المناخي Climate Litigation

المبحث الثاني: أنواع التقاضي المناخي

المبحث الثالث ارتباط التقاضي المناخي بالعدالة المناخية

الفصل الثاني: الجوانب الشكلية والموضوعية للتقاضي المناخي

المبحث الأول: الجوانب الشكلية للتقاضي المناخي والآثار المترتبة عليه

المبحث الثاني: الحقوق محل التقاضي المناخي

المبحث الثالث: الالتزامات الحكومية محل التقاضي المناخي

الفصل الثالث: التقاضي المناخي كأداة لتقرير المسؤولية وآليات التمويل والتعويض

المبحث الأول: الخطأ المناخي الموجب لمسؤولية حكومة الدولة

المبحث الثاني: الخسائر والأضرار المناخية Climate losses and damages

المبحث الثالث: علاقة السببية وآليات التمويل والتعويض

الفصل الأول

التقاضي المناخي كأداة لتحقيق العدالة المناخية

(ISSN: 2356 - 9492)

تمهيد وتقسيم،،

يعد التقاضي المناخي بمثابة أداة متنامية لتعزيز العدالة المناخية، حيث يتيح للأشخاص الأكثر تضررا من تغير المناخ السعي وراء جبر الضرر الناجم عن هذا التغير ضد من تسبب فيه.

وبهذا المعنى يمكن النظر إلى التقاضي المناخي على أنه وسيلة للنهوض بالعدالة المناخية؛ وذلك من خلال تحميل المتسببين في تغير المناخ المسؤولية عن أعمالهم، وضمان حصول أولئك الذين يتأثرون أكثر من غيرهم بتغير المناخ على العدالة وسبل الانتصاف(١).

حيث يشير التقاضي المناخي في جوهره إلى أي إجراء قانوني يسعى إلى معالجة أسباب أو عواقب تغير المناخي، ويمكن أن يشمل ذلك الدعاوى المرفوعة ضد الحكومات لفشلها في الوفاء بالتزاماتها المناخية(٢)، وأيضا الدعاوى المرفوعة ضد الشركات لدورها في المساهمة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، حيث تُحرك هذه الدعاوى من قبل الأفراد أو المجتمعات التي تسعى لحماية حقوقها في مواجهة تأثيرات المناخ(٣).

---

(1) Robinson, M. (2018). Climate Justice: Hope, Resilience, and the Fight for a Sustainable Future. Bloomsbury Publishing, p.3. &https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/wg-business/access-remedy last accessed 5 May 2023.

(2) Tomo Boston KC, Climate Change Litigation - An introduction and some emerging in the Second and Third Waves, 2022: https://www.listgbarristers.com.au/publications/climate-change-litigation-an-introduction-and-some-emerging-themes-in-the-second-and-third-waves last accessed 5 May 2023.

(3) Jacqueline Peel, Hari M. Osofsky, Climate Change Litigation, Annual Review of Law and Social Science,vol.16, 2020, p.23.

وقد بدأ "التقاضي المناخي" في الانتشار في عام ٢٠١١ عندما طرح المحامي الهولندي روجر كوكس فكرة اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ من خلال اتباع الإجراءات القانونية(١)، وفي عام ٢٠١٣، رفعت مؤسسة Urgenda، وهي مجموعة بيئية هولندية تضم ٩٠٠ مدعي، دعوى قضائية ضد الحكومة الهولندية "لعدم اتخاذ تدابير كافية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تسبب تغيرا خطيرا في المناخ".

وفي عام ٢٠١٥، أصدرت محكمة مقاطعة لاهاي قرارا تاريخيا يقضي بأن على الحكومة الهولندية بذل المزيد من الجهد للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وحماية مواطنيها من آثار تغير المناخ(٢)، وفي عام ٢٠١٨، أيدت محكمة الاستئناف حكم محكمة مقاطعة لاهاي ورفضت استئناف الحكومة، مما أجبر الحكومة الهولندية على تكثيف الجهود للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

بعد هذا الحكم التاريخي في هولندا، أصبح "التقاضي المناخي" تدريجيا واحدا من أقوى الطرق التي يتبعها الأفراد لمطالبة الحكومات والشركات بإصلاحات كبرى استجابة لتغير المناخ، بل إن بعض الدول قد استخدمت التقاضي المناخي في مواجهة دول أخرى، من أجل مطالبتهم بالامتناع عن ممارسة الأنشطة التي تسببت في تغير المناخ مثل حدوث فيضانات أو تآكل القرى الساحلية.

---

(1) Roger Cox The Dutch Climate Case: Suing the Government, 2015: https://thegreeninterview.com/interview/cox-roger/ last accessed 5 May 2023.
(2) https://www.urgenda.nl/en/themas/climate-case/case-summary/ last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

وتتخذ الدعاوى القضائية المتعلقة بالمناخ أشكالا متعددة سواء كانت في شكل السعي للحصول على تعويضات عن الأضرار الناجمة عن تغير المناخ، أو في شكل الطعن على السياسات الحكومية التي تساهم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من أجل تغيير هذه السياسات، أو في شكل تحميل شركات الوقود الأحفوري المسؤولية عن دورها في المساهمة في تغير المناخ.

وبناء على ما سبق، سوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التقاضي المناخي

المبحث الثاني: أنواع التقاضي المناخي

المبحث الثالث ارتباط التقاضي المناخي بالعدالة المناخية

المبحث الأول
ماهية التقاضي المناخي
Climate Litigation

يشير مصطلح "التقاضي بشأن تغير المناخ Climate Change Litigation" –والذي يُعبر عنه اختصارا بالتقاضي المناخي Climate

Litigation– إلى مجموعة متنوعة من المعاني، بل قد يختلف مُسمى الدعوى القضائية المرفوعة بشأن المناخ وفقا للمطلوب فيها.

فمن ناحية، يمكن أن يتعلق التقاضي المناخي بالحالات التي يسعى فيها المدعون إلى تدخل المحكمة لفرض التزام المدعى عليه بما تنص عليه القوانين واللوائح بشأن المناخ، أو أن يطلب المدعون من المحكمة أن تؤكد على حق قد ترتب بموجب هذه القوانين واللوائح، وتلزم المدعى عليه باحترامها والعمل على أساسها، والتعويض عن انتهاكها ومخالفتها إذا تطلب الأمر ذلك[١].

مثال على ذلك، عندما يدعى الأفراد أن الحكومة أو الشركة لا تلتزم بمسؤوليتها القانونية لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تطبيقا أو تنفيذا لقانون ما أو لاتفاقية دولية كانت قد انضمت إليها الدولة، ففي هذه الحالة تكون الحكومة أو المدعى عليه عموما ملزما بالمتطلبات القانونية التي تراعي حماية المناخ، وفي حال مخالفة هذه المتطلبات يجوز للأفراد اللجوء إلى التقاضي المناخي، وتسمى هذه الأنواع من الدعاوى القضائية باسم **الدعاوى القضائية "المؤيدة للمناخ"pro-climate' lawsuits'.**

من ناحية أخرى، يمكن أن يتعلق "التقاضي بشأن تغير المناخ" بالحالات التي يرفع فيها الأفراد أو الجماعات أو الشركات دعاوى للطعن في صحة قوانين تغير المناخ التي وضعتها الحكومة، بمعنى أخر أن يقوم الأفراد بالطعن على القوانين والسياسات المتعلقة بالمناخ التي وضعتها الحكومة لأن هذه القوانين

) [1](Mairi Dupar, Climate change litigation - a rising tide?, 2012: https://cdkn.org/story/postcard-from-london-rising-tide-of-climate-change-litigation last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

والسياسات تقوض حقوقهم القانونية الأخرى، أو لأنها غير كافية في مواجهة تغير المناخ[١].

ووفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC)، "يشير التقاضي المناخي إلى استخدام الآليات القانونية لتعزيز العمل بشأن تغير المناخ، ومحاسبة الجهات الفاعلة عن مساهمتها في هذه المشكلة، وتأمين التعويض عن الأضرار الناجمة عن تأثيرات تغير المناخ.[٢]

ويصف برنامج الأمم المتحدة للبيئة The United Nations Environment Programme (UNEP) التقاضي المناخي بأنه "عملية قانونية يسعى فيها المدعون إلى استخدام القانون كأداة لتحقيق أهداف سياسية محددة تتعلق بتغير المناخ، مثل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود، أو زيادة الوصول إلى تمويل المناخ".[٣]

)١(Ibid.

٢) ناقشت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC في تقريرها لعام ٢٠١٨ الطرق التي من المرجح أن يؤدي بها تغير المناخ إلى زيادة الإجراءات القانونية ضد الحكومات لمساهمتها في ظاهرة الاحتباس الحراري:
IPCC's 2018 report: https://www.ipcc.ch/2018/10/08/summary-for-policymakers-of-ipcc-special-report-on-global-warming-of-1-5c-approved-by-governments/ last accessed 5 May 2023

٣) يقدم تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن قضايا المناخ العالمي ٢٠٢٠ لمحة عامة عن الوضع الحالي للتقاضي بشأن تغير المناخ على الصعيد العالمي، فضلاً عن تقييم اتجاهات التقاضي بشأن تغير المناخ العالمي، وقد أوضح التقرير أن زيادة سريعة في التقاضي المناخي قد حدثت في جميع أنحاء العالم. ففي عام ٢٠١٧، تم رفع ٨٨٤ دعوى مناخية في ٢٤ دولة، واعتبارًا من ١ يوليو ٢٠٢٠ ، تضاعف عدد الدعاوى المناخية إلى ما لا يقل عن ١٥٥٠ دعوى تم رفعها في ٣٨ دولة.
Global Climate Litigation Report: 2020 Status Review: https://www.unep.org/resources/report/global-climate-litigation-report-2020-status-review last accessed 5 May 2023.

ويُعرّف معهد غرانثام لأبحاث تغير المناخ والبيئة في كلية لندن للاقتصاد "التقاضي المناخي" بأنه إجراء قانوني يسعى إلى تحميل الحكومات أو الشركات أو الأفراد المسؤولية عن مساهمتهم في تغير المناخ أو فشلهم في التصرف حيال ذلك، وينطبق هذا الاجراء على السلوكيات المتعلقة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتكيف مع تأثيرات المناخ، وانتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن تغير المناخ، ويمكن أن يتم التقاضي بشأن المناخ في المحاكم الوطنية أو الدولية، ويمكن أن يستند على أسس قانونية متنوعة، مثل المسؤولية التقصيرية، والقانون الدستوري، وقانون حقوق الإنسان، والقانون البيئي الدولي[١].

ويصف مركز سابين لقانون تغير المناخ في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا التقاضي المناخي بأنه "مجموعة واسعة من الاستراتيجيات والتكتيكات القانونية التي يتم استخدامها لمساءلة الكيانات المختلفة عن الأضرار المتعلقة بتغير المناخ، لإنشاء سوابق قانونية تساعد على تحفيز سياسات وتدابير تنظيمية جديدة، والاستفادة من الأدوات القانونية الحالية كجزء من حملة أكبر للتعبئة الاجتماعية والسياسية حول تغير المناخ ".[٢]

ويعرف معهد القانون البيئي The Environmental Law Institute (ELI) التقاضي المناخي بأنه "أي إجراء قانوني، سواء كان محليا أو دوليا، يسعى

(1) https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/explainers/what-is-climate-litigation/ last accessed 5 May 2023.
(2) https://climate.law.columbia.edu/content/climate-litigation-database-project last accessed 5 May 2023..

(ISSN: 2356 - 9492)

إلى معالجة تغير المناخ أو آثاره، بما في ذلك التقاضي المتعلق بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) والتكيف والخسائر والأضرار".[١]

أما معهد الموارد العالمية The World Resources Institute (WRI) فيعرف التقاضي المناخي كذلك بأنه "أي إجراء قانوني، محلي أو دولي، يسعى إلى تحميل الحكومات أو الشركات أو الأفراد المسؤولية عن تأثيرات تغير المناخ أو لإجبارهم على اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ".[٢]

وتُعرف هذه الأنواع من الدعاوى القضائية باسم **دعاوى "مكافحة تغير المناخ" anti-climate lawsuits.**

- التعريفات الفقهية للتقاضي المناخي:

يفرق الفقه القانوني بين التقاضي المناخي بمعناه الواسع والضيق:

أولا- المعنى الواسع للتقاضي المناخي:

يشمل التقاضي المناخي بمعناه الواسع مجموعة متنوعة من أنواع التقاضي؛ لأن تغير المناخ يحدث نتيجة التأثير المتراكم لعدد هائل من الظواهر الطبيعية والأنشطة البشرية التي تتم في الحياة اليومية، مثل المعاملات التجارية والإنتاج الصناعي، لذلك يذهب البعض إلى أن التقاضي المناخي: "يشمل جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بأسباب وعواقب تغير المناخ سواء حدث هذا التغير بفعل البشر أو كان تغيرا طبيعيا"، وبالتالي يشكل التقاضي المناخي جزءا من

---

(1) https://www.eli.org/taxonomy/term/11?page=1 last accessed 5 May 2023.

(2) https://www.wri.org/insights/what-climate-litigation-and-why-it-matters last accessed 5 May 2023.

المفهوم الأوسع للعمل المناخي بما في ذلك جميع أنشطة مختلف الجهات الفاعلة التي تهدف إلى منع أو تقليل الأضرار المرتبطة بالمناخ(١).

ويعرف البعض التقاضي المناخي بمعناه الواسع على أنه: "الإجراءات القانونية التي تهدف إلى مكافحة تغير المناخ وتتضمن الحجج المتعلقة بتغير المناخ، فهو إحدى الأدوات التي تستخدمها المجتمعات والأفراد لإجبار الحكومات والشركات على بذل المزيد من الجهد لمنع تغير المناخ الخطير(٢).

وقد ذهب البعض إلى وجوب تصنيف الدعاوى المتعلقة "بالتقاضي بشأن تغير المناخ" بناء على دوافع المتقاضين، وذلك سواء أثارت ملفات القضية الحجج المتعلقة بتغير المناخ صراحة، أو ضمنا(٣).

وذهب البعض أيضا إلى أن "التقاضي بشأن تغير المناخ" يشير –من منظور واسع– إلى أي قضية تُرفع أمام المحاكم بحيث (١) تثير تغير المناخ كقضية مركزية؛ أو (٢) تثير تغير المناخ باعتباره قضية هامشية؛ أو(٣) لا تثير صراحة تغير المناخ ولكن للقضية تداعيات على جهود التخفيف من تغير المناخ أو التكيف معه، على سبيل المثال، الاعتراف بالمسؤولية بين الأجيال(٤)، أو ما يعرف بحقوق الأجيال القادمة.

---

(1) Marc-Philippe Weller & Mai-Lan Tran, Climate Litigation against companies, Nature Journal, July 2022, p.1.

(2)https://action4justice.org/legal_areas/climate-change/climate-litigation-basics/ last accessed 5 May 2023.

)3(Lisa Vanhala, Chris Hilson, Climate Change Litigation: Symposium Introduction, Law&Policy, Volume35, Issue3 July 2013: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/lapo.12007 last accessed 22 October 2022.

)4(CLIMATE CHANGE, COMING SOON TO A COURT NEAR YOU CLIMATE LITIGATION IN ASIA AND THE PACIFIC AND BEYOND,ASIAN DEVELOPMENT BANK, Report Series Purpose and Introduction to Climate Science, DECEMBER 2020, p.7.

(ISSN: 2356 - 9492)

ثانيا– المعنى الضيق للتقاضي المناخي:

يرى البعض أنه يجب عند الحديث عن التقاضي المناخي أن نميزه كفئة منفصلة من أنواع التقاضي بحيث يمكن تفريدها وتحديد نطاقها بسهولة، ووفقا لهذا الرأي فإن الدعوى لا تدخل ضمن "التقاضي المناخي" إلا في الحالات التي يثير فيها طلب المدعين أو حكم المحكمة "بشكل مباشر وصريح مسألة واقعية أو قانونية أو سياسية، تتعلق بتغير المناخ"(١).

ويذهب البعض الأخر، إلى أنه لا يكفي للاعتراف بدخول الدعوى ضمن "التقاضي بشأن تغير المناخ" أن يثير المدعون في دعواهم قضايا تتعلق بتغير المناخ، بل يجب إلى جانب ما سبق أن تشير المحكمة في حكمها إلى هذا الأمر، بحيث لا يعد تقاضي بشأن المناخ تلك الدعاوى التي يثير فيها المتقاضون قضايا تغير المناخ، في حال تجاهلت المحكمة هذه القضايا في حيثيات الحكم(٢).

مما سبق يتضح أن الاتجاه الضيق لتعريف التقاضي المناخي يستبعد التقاضي الذي لا يصل إلى مرحلة القرارات أو الأحكام القضائية النهائية، ويستبعد كذلك التقاضي الذي يثير فيه المدعون قضايا تغير المناخ، دون أن تؤيد المحكمة هذه القضايا في أحكامها النهائية.

)1(David Markell, J. B. Ruhl, "An Empirical Assessment of Climate Change in the Courts: A New Jurisprudence or Business as Usual?" Florida Law Review 64: 15– 86. 2012: https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/elrna40&div=94&id=&page= last accessed 5 May 2023.

)2(Lisa Vanhala, Chris Hilson, Climate Change Litigation, op.cit. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/lapo.12007 last accessed 5 May 2023.

ونحن نختلف مع وجهة النظر الداعية لاستكشاف نطاق التقاضي المناخي من خلال النظر في الأحكام النهائية للمحاكم، حيث يجب في نظرنا تحديد هذا النطاق سلفا قبل رفع الدعوى.

لكننا في ذات الوقت نؤيد الأخذ بالتعريف الضيق للتقاضي المناخي حيث أنه يتجنب صعوبة استكشاف الدوافع الداخلية وراء التقاضي، إلى جانب حصره لموضوعات التقاضي المناخي سلفا، بحيث يتفرد هذا النوع من أنواع التقاضي عن غيره.

ويقترح البعض ضرورة تعريف المنازعة المناخية من خلال التعرض للجانب الأساسي لها وهو تحديد من تقع عليه مسؤولية التغير المناخي، وكيف يمكن أن تتحقق مسؤوليته عنها، وعلى ذلك عرفوها على أنها: " هي أي منازعة قضائية تتعلق بتغير المناخ وتتعرض إما لتدابير السلطات العامة المتعلقة بمواجهة تغير المناخ أو التكيف معها[١]، أو بمسئوليات السلطات العامة والمشروعات عن الأضرار الناجمة جراء تغير المناخ.

(١) بشكل عام، يتم تطبيق مصطلح "التكيف" في أدبيات تغير المناخ لوصف أي إجراء يتم اتخاذه للتكيف مع الظروف المناخية المتغيرة، سواء في النظم الطبيعية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وتعرف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) التكيف بأنه "... التكيف في النظم الطبيعية أو البشرية استجابة للمحفزات المناخية الفعلية أو المتوقعة أو آثارها، مما يخفف الضرر أو يستغل الفرص ذات النفع".
Jolene Lin, Climate change and the courts, Legal Studies, Vol. 32 No. 1, March 2012, p.40.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الثاني
أنواع التقاضي المناخي

يمكن تقسيم أنواع التقاضي المناخي وفقا لموضوع الدعوى، أو وفقا لشخص المدعى عليه:

أولا– أنواع التقاضي المناخي بالنظر إلى موضوع الدعوى:

أ- **دعاوى التخفيف:**

وهي دعاوى قضائية مرفوعة ضد حكومات الدول التي ساهمت بشكل كبير في تغير المناخ نظرا لفشلها في اتخاذ الإجراءات الكافية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (أي اتخاذ تدابير التخفيف)[١]. وبالتالي فالغرض من رفع دعاوى التخفيف هو إجبار الحكومات على اتخاذ إجراءات أكثر جرأة لتقليل الانبعاثات أو دعم البدائل غير المسببة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مثل الطاقة المتجددة[٢].

---

(1) Brunnée, J., & Toope, S. J. (2018). Climate change litigation. Oxford University Press, pp.6-7.

٢) التخفيف هو تدخل بشري لتقليل مصادر غازات الاحتباس الحراري أو تعزيز مصارفها، ومن أمثلة التخفيف: استخدام الوقود الأحفوري بكفاءة أكبر للعمليات الصناعية أو توليد الكهرباء، والتحول إلى الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، وتحسين عزل المباني، وتوسيع الغابات و "المصارف" الأخرى لإزالة كميات أكبر من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي. (المصدر: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ):

In the context of climate change, a human intervention to reduce the sources or enhance the sinks of greenhouse gases. Examples include using fossil fuels more efficiently for industrial processes or electricity generation, switching to solar energy or wind power, improving the insulation of buildings, and expanding forests and other 'sinks' to remove greater amounts of carbon dioxide from the atmosphere. (Source: UNFCCC): https://www.informea.org/en/knowledge/glossary/climate-change-mitigation last accessed 5 May 2023.

- **تطبيق قضائي على دعاوى التخفيف:**

دعوى Urgenda Foundation v Kingdom of the Netherlands رفعت مجموعة بيئية هولندية و٨٨٦ مواطنا دعوى قضائية ضد حكومة هولندا لعدم اتخاذ إجراءات كافية لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وفي عام ٢٠١٩، حكمت المحكمة العليا الهولندية بأنه يجب على الحكومة الهولندية بحلول عام ٢٠٢٠، أن تخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٢٥٪ على الأقل من مستويات عام ١٩٩٠.

وقد أسست المحكمة العليا الهولندية حكمها على أساس فشل الحكومة الهولندية في القيام بتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وهو الأمر الذي يشكل انتهاكًا للحق في الحياة والحياة الخاصة والعائلية المحمية بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[١].

٢- **دعاوى التكيف:**

يتعلق التكيف بتقليل أو تجنب التأثيرات الضارة لتغير المناخ، مثل مواجهة أضرار الفيضانات الذي يسببها ارتفاع مستوى سطح البحر، والتكيف مع سائر الظروف الأخرى المحيطة[٢]. حيث تهدف دعاوى التكيف إلى إجبار الحكومات

---

(1) Urgenda Foundation v. State of the Netherlands climatecasechart.com/non-us-case/urgenda-foundation-v-kingdom-of-the-netherlands/ last accessed 5 May 2023.

(٢) يشير التكيف مع تغير المناخ إلى التكيف في النظم الطبيعية أو البشرية استجابة للمحفزات المناخية الفعلية أو المتوقعة أو آثارها، والتي تخفف الضرر أو تستفيد من الفرص المفيدة (المصدر: الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، تقرير التقييم الرابع، مجموعة العمل الثانية ، الملحق ١ ، المسرد ، ٢٠٠٧)

"Adaptation to climate change" refers to adjustment in natural or human systems in response to actual or expected climatic stimuli or their effects, which moderates harm or expoloits beneficial opportunities:

(ISSN: 2356 - 9492)

على اتخاذ تدابير تكيف لحماية المجتمعات من تأثيرات تغير المناخ التي تحدث بالفعل الآن أو التي ستحدث في المستقبل، حيث تسعى هذه الدعاوى إلى إجبار الحكومة على القيام بأشياء مثل بناء دفاعات ضد الفيضانات ورفع مستويات السدود، واختيار أنواع الأشجار في الغابات بحيث تكون أقل عرضة للعواصف والحرائق، وتطوير المحاصيل التي تتحمل الجفاف[١]. ويلعب التكيف دورا محوريا في العمل المناخي، ولذلك فهناك ثلاثة أنواع من دعاوى التكيف[٢]:

(١) الدعاوى المتعلقة بالفشل في التكيف؛ وفي هذا النوع من الدعاوى يحتج المدعون بأن حكومتهم يجب أن تخطط لمواجهة الكوارث المناخية أو تنفذ تدابير التكيف، أي وجوب أن تجعل الحكومة المجتمع والنظم البيئية والبنية التحتية أكثر مرونة في مواجهة آثار تغير المناخ.

(٢) دعاوى قضائية تقول بأن تقييم الأثر البيئي يجب أن يأخذ في الحسبان تأثيرات تغير المناخ على المشروع، أي أن تصميم المشروع يجب أن يكون مرنًا للمناخ وتداعياته.

(٣) الدعاوى التي يُطعن فيها على إجراءات التكيف.

- **تطبيق قضائي على دعاوى التكيف:**

دعوى Leghari v Republic of Pakistan تم رفع هذه الدعوى ضد السلطات الحكومية في باكستان من قبل مزارع محلي لفشلها في اتخاذ (تدابير تكيف) كافية، مما أدي إلى الإضرار بسبل عيشه.

---

https://www.informea.org/en/knowledge/glossary/climate-change-adaptation last accessed 5 May 2023.

(1) Brunnée, J., & Toope, S. J. Climate change litigation, op.cit., p.8

(2) CLIMATE CHANGE, COMING SOON TO A COURT NEAR YOU CLIMATE LITIGATION IN ASIA AND THE PACIFIC AND BEYOND,op.cit., p.3.

قضت المحكمة في تلك الدعوى بأن باكستان انتهكت حقوق المواطنين في الحياة والكرامة والممتلكات وأمرت الحكومة باتخاذ تدابير لتقليل آثار تغير أنماط الطقس، بما في ذلك تقديم قائمة بإجراءات التكيف مع المناخ وإنشاء "لجنة تغير المناخ"[١].

٣- التقاضي المناخي ضد مشروعات انبعاث الكربون (التقاضي المناخي ضد القرارات الإدارية الممنوحة بالإذن أو الموافقة على مشروع معين):

يتعلق هذا النوع من التقاضي المناخي بالطعن على القرارات الإدارية التي تتشكل في صورة الموافقة أو منح الإذن لمشروع من الممكن أن يؤثر على تغير المناخ[٢]، حيث أنه من المعلوم أن أكبر سبب لتغير المناخ هو انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المفرطة الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري (النفط والفحم والغاز).

ونتيجة لذلك فإن الأنواع التالية من المشروعات التي ينتج عنها انبعاثات الكربون تساهم بشكل كبير في تغير المناخ وتكون محلا لهذا النوع من التقاضي المناخي:

(١) دعاوى الوقود الأحفوري- التنقيب عن النفط وحفره - "اتركه في الأرضleave it in the ground" "،

(٢) إنتاج الطاقة،

---

(1) Leghari v. Federation of Pakistan climatecasechart.com/non-us-case/ashgar-leghari-v-federation-of-pakistan/ last accessed 5 May 2023.
& Marco Grasso, Sondre Batstrand, Fossil fuel divestment and climate litigation: law, legitimacy and tactics, Journal of Environmental Law, vol.30(3), 2018, p.449.

)2(CLIMATE CHANGE, COMING SOON TO A COURT NEAR YOU CLIMATE LITIGATION IN ASIA AND THE PACIFIC AND BEYOND , op.cit., pp. 3-5.

(ISSN: 2356 - 9492)

(٣) سياسات أو قرارات النقل،

(٤) القرارات التي تؤثر على المياه أو البيئات المائية،

(٥) القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي والغابات،

(٦) المشروعات المتعلقة بالنقل، مثل بناء أو توسعات المطارات والطرق والموانئ.

(٧) مشروعات أو سياسات البنية التحتية الأخرى.

(٨) التكسير "تكسير المواد من أجل الطاقة"

(٩) خطوط أنابيب النفط والغاز[١].

- **تطبيق للتقاضي المناخي في مواجهة مشروعات انبعاثات الكربون:**

دعوى Earth Life Africa Johannesburg v. Minister of Environmental Affairs and Others، حيث تمثل الطعن الأساسي في هذه الدعوى في المراجعة البيئية لتطوير محطة الطاقة التي تعمل بالفحم (مشروع ثابامبتسي) بسبب الفشل في مراعاة التأثيرات المتعلقة بتغير المناخ بشكل مناسب[٢]. وقد استشهدت المحكمة بالعديد من الأسباب، منها التزامات جنوب إفريقيا بموجب اتفاقية باريس، وأن تغير المناخ هو بالفعل أحد الاعتبارات ذات الصلة بالمراجعة البيئية لمشروع ثابامبتسي، وأن المراجعة التي وافق عليها وزير الشؤون البيئية تجاهلت بالفعل التغير المناخي، لذلك اعتبرتها المحكمة باطلة من الناحية القانونية. بعد قرار المحكمة العليا بجنوب أفريقيا، أعاد وزير شؤون البيئة النظر في طلب الترخيص الخاص بالمشروع في ضوء تقييم تأثير تغير المناخ،

---

(1)Legal Action to Challenge Carbon-Emitting Projects https://action4justice.org/legal_areas/climate-change/legal-action-to-challenge-carbon-emitting-projects/ last accessed 5 May 2023.

(2) Earth Life Africa Johannesburg v. Minister of Environmental Affairs and Others, 2016: climatecasechart.com/non-us-case/4463/ last accessed 5 May 2023.

ووافق مرة أخرى على الترخيص البيئي للمحطة في ٣٠ يناير ٢٠١٨. وفي ٢٦ مارس ٢٠١٨، طعن EarthLife Africa و Trustees for the Time Being of Groundwork Trust في قرار الوزير، وطالبوا المحكمة بإلغاء القرار باعتباره غير قانوني (سيكون للمصنع انبعاثات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري وبالتالي سيتسبب في تغير المناخ، وأن فوائد توليد الطاقة للمشروع تفوق الأضرار)، لعدم مراعاة هذا القرار لتأثيرات تغير المناخ الخاصة بالموقع المرتبط بالمشروع. وفي ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠، أصدرت المحكمة العليا بجنوب أفريقيا، حكما بإلغاء جميع التصاريح الحكومية لمحطة الطاقة التي تعمل بالفحم.

٣- **التقاضي المناخي ضد شركات الكربون الكبرى في العالم:**

يشير التقاضي المناخي ضد شركات الكربون الكبرى في العالم[١] إلى المطالبات القانونية التي يلجأ إليها الأفراد والهيئات والحكومات لمحاسبة شركات الوقود الأحفوري على دورها في المساهمة في تغير المناخ، فيمكن أن تتعلق الدعاوى في هذه الحالة بطلب التعويض من الشركات الكبرى للكربون عن طريق المساهمة المالية في تكلفة الاستجابة لتأثيرات المناخ، أو التعويض عن الأضرار، أو استصدار أحكام أو قرارات تقيد أفعالها وأنشطتها لمراعاة تأثيرات التغير المناخي.

حيث يهدف التقاضي المناخي ضد شركات الكربون الكبرى بالعالم إلى إعادة تشكيل التفكير حول إنتاج الطاقة والنظر في عواقب الاحتباس الحراري، فيدعو هذا النوع من التقاضي إلى التحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر

(1) World's largest carbon producers face landmark human rights case: https://www.theguardian.com/environment/2016/jul/27/worlds-largest-carbon-producers-face-landmark-human-rights-case last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

الطاقة المتجددة، ويلفت الانتباه إلى ضعف المجتمعات الساحلية والبنية التحتية في مواجهة الطقس المتطرف وارتفاع مستويات سطح البحر، كما يلقي الضوء على تغير المناخ باعتباره خطرا قانونيا وماليا[١].

وقد أصدرت اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان تقريرا تاريخيا في ٦ مايو ٢٠٢٢ حول تحقيقها في ***دور ٤٧ من أكبر منتجي الوقود الأحفوري والأسمنت المملوكين للمستثمرين في العالم*** فيما يتعلق بتأثيرات تغير المناخ، ويتعلق التقرير بالالتماس الذي قدمته المنظمات غير الحكومية في الفلبين عام ٢٠١٥، يطلب فيه أن تحقق اللجنة في الآثار المترتبة على حقوق الإنسان نتيجة لتغير المناخ، وما إذا كانت شركات الكربون الكبرى قد انتهكت مسؤولياتها في احترام حقوق الإنسان، وذلك نتيجة لمساهمتها في تغير المناخ.

وقد خلصت لجنة حقوق الإنسان بعد انتهاء تحقيقها إلى أن شركات الطاقة قد انتهكت حقوق الإنسان فيما يتعلق بمساهمتها في تغير المناخ، وقد شملت نتائج تقرير اللجنة ما يلي:

(١)كان لدى شركات الكربون الكبرى وعي مسبق ومبكر أو إشعار أو معرفة بالتأثيرات الضارة لمنتجاتها على البيئة ونظام المناخ.

(٢) شركات الكربون الرئيسية تشارك في التعتيم المتعمد على علوم المناخ وتشن حملات ضدها.

(٣)قد تكون جميع الأعمال التي تقوم بها الشركات للتعتيم على علم المناخ وتأخير الاعتماد عليها أو تعطيلها أو إعاقتها أساسا للمسؤولية.

([1]) Joana Setzer, Climate litigation against “Carbon Majors”: economic impacts, https://www.openglobalrights.org/climate-litigation-against-carbon-majors-economic-impacts/ last accessed 5 May 2023.

(٤)قد تكون هذه الشركات مسئولة من قبل مساهميها عن الاستثمارات المستمرة في التنقيب عن النفط لأغراض المضاربة.

(٥)تتحمل شركات الكربون الكبرى مسؤولية الاضطلاع بالعناية الواجبة بحقوق الإنسان والتعويض عن الاخلال بها.

وعلى الرغم من أن هذا التقرير غير ملزم[١]، ولكن يمكن أن يتذرع به المدعون في التقاضي المناخي، خاصة في الفلبين[٢]. حيث ينعش قرار هذه اللجنة الآمال في تحميل منتجي الوقود الأحفوري مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان في المحاكم الدولية والمحلية، بينما يثير أيضا حوارًا عالميا حول هذه القضية[٣].

٤- **التقاضي المناخي ضد التمويلات المالية والاستثمار:**

يشمل هذا النوع من التقاضي المناخي الإجراءات القانونية ضد المؤسسات التي تمول شركات الكربون الكبرى أو المشروعات كثيفة الكربون، مثل المساهمين والبنوك والصناديق وغيرها[٤]. ويمكن أن يشمل هذا النوع من التقاضي المناخي

---

(1) Maria Antonia, The Role of Human Rights Institutions In Tackling Climate Change: A Case Study of the Philippines, https://blogs.law.columbia.edu/climatechange/2022/10/05/guest-commentary-the-role-of-human-rights-institutions-in-tackling-climate-change-a-case-study-of-the-philippines/ last accessed 5 May 2023.

(2) Seth Kerschner, Clare Connellan, Suzanne Knijnenburg, Philippines Climate Change Report: Implications for Carbon Majors, 2023 https://www.whitecase.com/insight-our-thinking/philippines-climate-change-report-implications-carbon-majors. last accessed 5 May 2023.

(3) Irene Sacchetti, Climate Justice Through Human Rights: The Carbon Majors Inquiry, 2022: https://www.rifs-potsdam.de/en/blog/2022/06/climate-justice-through-human-rights-carbon-majors-inquiry last accessed 5 May 2023.

(4) Matthew Rimmer, Divest New York: The city of New York, C40, fossil fuel divestment, and climate litigation, Journal of The NEWCASTLE LAW REVIEW, vol.14, 2019, pp.55.

(ISSN: 2356 - 9492)

أيضا إجراءات قانونية يرفعها المساهمون والمستثمرون ضد شركات الكربون الكبرى بسبب مشاركتها المستمرة في نشاط كثيف الكربون أو بسبب افتقارها إلى الشفافية بشأن سياساتهم المناخية(١).

- **تطبيق قضائي للتقاضي المناخي ضد التمويلات المالية والاستثمار:**

قامت ClientEarth، المساهم في شركة Enea SA البولندية، برفع دعوى قضائية ضد تلك الشركة(٢)، بهدف إلغاء قرار الشركة بالموافقة على بناء محطة Ostrołęka C لتوليد الطاقة التي تعمل بالفحم بتكلفة ١,٢ مليار يورو، وذلك على اعتبار أن القرار الصادر بالموافقة على بناء محطة الطاقة يضر بالمصالح الاقتصادية للشركة نتيجة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الكربون، وزيادة المنافسة مع مصادر الطاقة المتجددة الأرخص، وفي ١ أغسطس ٢٠١٩، خلصت المحكمة إلى أن قرار الشركة الذي يصرح ببناء محطة الطاقة غير صالح قانونا.

أحد الأمثلة الأخرى، هي حالة شركة ExxonMobil(٣)، التي تواجه دعاوى قضائية من مستثمرين يزعمون أن الشركة قد ضللتهم بشأن مخاطر تغير المناخ، حيث أن شركة ExxonMobil كانت على علم بمخاطر تغير المناخ لعقود، لكنها لم تكشف عنها للمساهمين والمستثمرين، مما أدى إلى خسائر مالية.

---

(1) Taking companies to court over climate change: who is being targeted? 2022: https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/news/taking-companies-to-court-over-climate-change-who-is-being-targeted/ last accessed 5 May 2023.
(2) ClientEarth v Enea, 2019, climatecasechart.com/non-us-case/clientearth-v-enea/ last accessed 5 May 2023.
(3) https://www.climateliabilitynews.org/exxon-mobil-climate-change-lawsuits/ last accessed 5 May 2023.

٥- **أنواع أخرى للتقاضي المناخي:**

فيما يلي بعض الأمثلة على مجالات أخرى من القانون يمكن استخدامها في التقاضي المناخي:

القانون الجنائي(١): عندما تقدم الشركات أو المسؤولون العموميون معلومات خاطئة عن تغير المناخ، فقد يتعرضون للمسؤولية الجنائية عن الاحتيال، كما أن التغير في درجات الحرارة قد يزيد من معدلات الجريمة وفقا لبعض دراسات علم الإجرام.

مسؤولية شركات التأمين(٢): لشركات التأمين تأثير كبير على كيفية عمل الصناعة والتجارة، فإذا استمرت شركات التأمين في تغطية تأمين الصناعات كثيفة الكربون، فقد يكون من الممكن للأشخاص المتضررين من تشغيل أنشطة الشركة رفع دعوى مباشرة ضد شركات التأمين الخاصة بها(٣).

---

(1) Criminal Law and Climate Change: https://climatehughes.org/law-and-climate-atlas/criminal-law-and-climate-change/ last accessed 5 May 2023.

& Yadav, Dr Vikrant, Corporate Criminal Liability: A Comparative Analysis of Judicial Trend. (July 20, 2020). International Journal of Applied Research; Vol. 1 Issue 10; Oct. 2015 Pp. 756-760, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3656081 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3656081

(2) Two Degrees Off: The Implications of Climate Change for Insurers: https://kpmg.com/mt/en/home/insights/2022/06/two-degrees-off-the-implications-of-climate-change-for-insurers.html last accessed 5 May 2023.

&Ward, Robert E. T., Herweijer, Celine, Ranger, Nicola and Muir-Wood, Robert (2008) The role of insurers in promoting adaptation to the impacts of climate change. Geneva Papers on Risk and Insurance: Issues and Practice, 33 (1). pp. 133-134.

(3) Climate change and sustainability disputes: Insurance sector perspectives: https://www.nortonrosefulbright.com/en-

(ISSN: 2356 - 9492)

قانون المنافسة ومكافحة الاحتكار[١]: على الرغم من أن تكلفة الطاقة المتجددة آخذة في الانخفاض، إلا أن الشركات والاقتصادات كثيفة الكربون تتمتع بميزة انخفاض الأسعار مقارنة بالشركات منخفضة الكربون، قد يصلح هذه الأمر للاحتجاج أمام القضاء بأن هذا ينتهك المنافسة الوطنية أو الإقليمية أو قوانين مكافحة الاحتكار.

٦- أنواع أخرى للمطالبات المناخية:

هناك وسائل أخرى متعلقة بالمطالبات المناخية، لكنها لا ترقى لوصفها بشكل دقيق بالتقاضي المناخي، فغالبا ما تكون هذه الوسائل في هيئة شكاوى إلى "هيئات غير قضائية" يمكنها الاستماع إلى تلك الشكاوى ضد الحكومات أو الشركات.

من أمثلة هذه الوسائل[٢]: الشكاوى إلى نقاط الاتصال الوطنية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضد الشركات؛ شكاوى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ضد الحكومات أو الشركات؛ رفع التقارير إلى هيئات حقوق الإنسان الدولية لتقييم العمل المناخي الحكومي.

---

us/knowledge/publications/53feff57/climate-change-and-sustainability-disputes-insurance-perspective last accessed 5 May 2023.
&Climate change – litigation and liability risks for companies, D&Os and insurers on the rise: https://www.inhouselawyer.co.uk/legal-briefing/climate-change-litigation-and-liability-risks-for-companies-dos-and-insurers-on-the-rise/ last accessed 5 May 2023.
(1) https://one.oecd.org/document/DAF/COMP/WD(2020)94/en/pdf
& When Climate Collaboration Is Treated as an Antitrust Violation by Matteo Gasparini, Knut Haanaes, and Peter Tufano October 17, 2022: https://hbr.org/2022/10/when-climate-collaboration-is-treated-as-an-antitrust-violation last accessed 5 May 2023.
(2)https://action4justice.org/legal_areas/climate-change/are-there-alternatives-to-going-to-national-courts/ last accessed 5 May 2023.

ثانيا- أنواع التقاضي المناخي بالنظر إلى شخص المدعي عليه:

بناءً على الشخص المدعى عليه في دعاوى المناخ، يمكن التمييز بين التقاضي المناخي الرأسي والأفقي[١]:

١- التقاضي المناخي الرأسي:

تتعلق الإجراءات المناخية الرأسية بالعلاقة بين الأفراد والدولة وتعالج مسألة سياسة المناخ ومدى كفاية الإجراءات التي تتخذها حكومة الدولة لمواجهة تغير المناخ[٢]. حيث ينتمي التقاضي المناخي الرأسي بشكل عام إلى مجال القانون العام، أي أن الدعاوى المناخية في مثل هذا النوع يتم مناقشتها أمام المحاكم الإدارية والدستورية للدول، أو أمام لجان حقوق الإنسان والمحاكم الدولية.

ويعتمد معيار الرقابة القضائية في التقاضي المناخي الرأسي على بحث التزامات حكومات الدول بحماية الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان بصفة عامة، سواء تشكلت هذه الالتزامات والحقوق بموجب قوانين محلية، أو بموجب أحكام القانون الدولي والانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

ويعد المثال الأبرز للتقاضي المناخي الرأسي الناجح هو قضية Urgenda، حيث كان حكم المحكمة في هذه الدعوى بمثابة المرة الأولى التي

---

(1) Marc-Philippe Weller & Mai-Lan Tran, Climate Litigation against companies, op.cit., p.2

(2) Verheyen, R., Franke, J. (2023). Climate Change Litigation: A Reference Area for Liability. In: Gailhofer, P., Krebs, D., Proelss, A., Schmalenbach, K., Verheyen, R. (eds) Corporate Liability for Transboundary Environmental Harm. Springer, Cham. p.355. https://doi.org/10.1007/978-3-031-13264-3_8
https://www.mhc.ie/uploads/MASTER_SLIDES_Climate_Risk_Litigation_PDF.pdf last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

أمرت فيها محكمةٌ الحكومةَ بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل شامل، حيث أمرت المحكمة الحكومة الهولندية بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في البلاد بنسبة ٢٥٪ – مقارنة بمستويات انبعاثات الغاز الحراري بعام ١٩٩٠ – وذلك قبل حلول نهاية عام ٢٠٢٠.[١]

٢- التقاضي المناخي الأفقي:

تركز الإجراءات المناخية الأفقية التي يتخذها الأفراد ضد الشركات على مسألة المسؤولية التي تتحملها الجهات أو الكيانات الخاصة نتيجة لزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما يترتب عليه من عواقب بشأن تغير المناخ، ويتم رفع الدعاوى التي تنتمي إلى التقاضي المناخي الأفقي بشكل عام أمام المحاكم المدنية ويتم الاستناد فيها عادة إلى أحكام القانون الخاص والمسؤولية التقصيرية وحماية الجسم أو الصحة أو الممتلكات[٢].

من أمثلة التقاضي المناخي الأفقي:

دعوى Milieudefensie et al. v. Royal Dutch Shell plc ،

تم الاستناد في هذه الدعوى المرفوعة ضد شركة شل، إلى أهداف اتفاقية باريس والأدلة العلمية فيما يتعلق بمخاطر تغير المناخ، وأنه يقع على شركة شل واجب العناية باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

---

(١)https://uitspraken.rechtspraak.nl/#!/details?id=ECLI:NL:HR:2019:2007 and Urgenda Foundation v. State of the Netherlands climatecasechart.com/non-us-case/urgenda-foundation-v-kingdom-of-the-netherlands/ last accessed 5 May 2023.

(2) Roda Verheyen & Johannes Franke, Climate Change Litigation: A Reference Area for Liability, op.cit., p.356.

حيث بني المدعون في قضية شيل حججهم بخصوص واجب الرعاية على المادة ٦: ١٦٢ من القانون المدني الهولندي، بالإضافة إلى ما ورد في المادتين ٢ و ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) التي تضمن الحق في الحياة (المادة ٢) والحق في الحياة الخاصة والحياة الأسرية والمنزل والمراسلات (المادة٨). وفي مايو ٢٠٢١، أمرت المحكمة شركة Royal Dutch Shell بخفض انبعاثات الكربون العالمية من بنسبة ٤٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ وذلك من المستويات التي حققتها عام ٢٠١٩، ويعتبر هذا أول نجاح كبير للتقاضي المناخي ضد شركة كبرى(١).

ونظرا لتعدد أنواع التقاضي المناخي كما أسلفنا البيان، ودخولها في نطاق العديد من التخصصات القانونية، وبالتالي اختلاف الولاية القضائية واختصاص المحاكم سواء كانت محلية أو دولية، سوف نسلط الضوء في هذا البحث على التقاضي المناخي المرتكز على حقوق الإنسان ومساءلة الحكومات عن التزاماتها المناخية، نظرا لتعلق هذا النوع من التقاضي المناخي بالقانون العام من ناحية، ولأن غالبية الدعاوى القضائية بشأن تغير المناخ عالميا قد استندت إلى حق أو التزام واحد أو أكثر من هذه الحقوق أو الالتزامات من ناحية أخرى.

(1) Milieudefensie et al. v. Royal Dutch Shell plc. climatecasechart.com/non-us-case/milieudefensie-et-al-v-royal-dutch-shell-plc/ last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الثالث
ارتباط التقاضي المناخي بالعدالة المناخية

أظهرت الدراسات العلمية أن لتغير المناخ آثارا كبيرة على الصحة العامة والأمن الغذائي والوصول إلى المياه والصرف الصحي، وأن السكان والشعوب الأكثر ضعفا هم الأكثر تضررا من غيرهم بتغير المناخ [١].

يساعد التقاضي المناخي في معالجة هذه الآثار السلبية من خلال التعويض عن الأضرار الناجمة عن تغير المناخ، وتحميل المسؤولين عن تغير المناخ المسؤولية عن أفعالهم، والضغط من أجل إحداث تغييرات في السياسات والممارسات التي تساهم في تغير المناخ، فيمكن استخدام التقاضي بشأن المناخ لإجبار الحكومات على اتخاذ إجراءات أقوى للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري سواء عن طريق تغيير السياسة العامة أو سن تشريعات ولوائح لتوفير مزيد من الحماية ضد تغير المناخ، أو تحميل الشركات المسؤولية عن دورها في تغير المناخ[٢] ، وبالتالي فالتقاضي المناخي يساهم في توزيع أكثر إنصافا لأعباء وتكاليف تغير المناخ، وبالتالي تعزيز العدالة المناخية[٣].

---

(1) United Nations Environment Programme. (2017). Climate justice and litigation: Opportunities and limitations. Retrieved from https://www.unep.org/resources/report/climate-justice-and-litigation-opportunities-and-limitations. last accessed 5 May 2023.

(2) Bulkeley, H. (2018). Climate justice and the city. Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change, 9(2), e504. pp. 2-3.
& Litigation: a key driver for climate justice: https://cms.law/en/aut/publication/climate-risk-report/litigation-a-key-driver-for-climate-justice last accessed 5 May 2023.

(3) Viveros Uehara, Thalia, Litigating Climate Justice: The Right to Health and Vulnerable Populations in Latin America (March 31, 2023). Max Planck Institute for Comparative Public Law & International Law (MPIL) Research Paper No. 2023-09, Forthcoming in: World

ويعرف البعض العدالة المناخية بأنها: "التوزيع العادل لكل من أعباء ومزايا التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، والاعتراف بحقوق الأشخاص الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ وحمايتها"(١).

فالعدالة المناخية هي مصطلح يستخدم لتأطير ظاهرة الاحتباس الحراري على أنها قضية أخلاقية وسياسية، وليست قضية بيئية أو فيزيائية بحتة، ويتم ذلك من خلال ربط آثار تغير المناخ بمفاهيم العدالة، لا سيما العدالة البيئية والعدالة الاجتماعية، وكذلك من خلال دراسة قضايا مثل المساواة وحقوق الإنسان، والحقوق الجماعية والمسؤوليات التاريخية عن تغير المناخ(٢).

ويمكن تعريف العدالة المناخية –بشكل عام– بأنها "فكرة أن فوائد وأعباء تغير المناخ والجهود المبذولة لمعالجته يجب أن توزع بشكل عادل ومنصف بين جميع الناس، بغض النظر عن العرق، أو الأصل، أو الجنس، أو الدخل، أو الجنسية"(٣). ووفقا لهذا التعريف فالعدالة المناخية تشمل مجموعة من القضايا، بما في ذلك الحق في بيئة آمنة وصحية، وحماية حقوق الإنسان وحقوق السكان الأصليين، والحاجة إلى التعاون والتضامن العالميين في معالجة آثار تغير المناخ(٤).

Comparative Law / VRÜ, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4405980

(1) Gupta, J., & Schroeder, H. (Eds.). (2017). The Palgrave Handbook of Climate Change Governance. Palgrave Macmillan. p.322.

(2) https://www.informea.org/en/knowledge/glossary/climate-justice last accessed 5 May 2023.

(3) Schlosberg, D. (2013). Theorising environmental justice: The expanding sphere of a discourse. Environmental Politics, 22(1), p.45.

(4) Chapman, Audrey R, and A Karim Ahmed. (2021) "Climate Justice, Humans Rights, and the Case for Reparations." Health and human rights vol. 23,2, p.81.

(ISSN: 2356 - 9492)

حيث تتعلق العدالة المناخية بضمان أن لكل فرد، بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي، الحق في العيش في بيئة صحية والاستفادة على قدم المساواة من الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون."[١]

ويذهب البعض إلى أن العدالة المناخية تشير إلى فكرة أن أسوأ آثار تغير المناخ يشعر بها أفقر مجتمعات العالم وأكثرها تهميشا، وهم أيضا الأقل مسؤولية عن التسبب في مشكلة تغير المناخ؛ لذلك تسعى العدالة المناخية إلى معالجة هذا الاختلال من خلال الدعوة إلى سياسات واستراتيجيات من شأنها أن تحمي حقوق واحتياجات هذه المجتمعات، وإعطاء الأولوية لأصواتها وقيادتها في عمليات صنع القرار المتعلقة بتغير المناخ[٢]. تتطلب العدالة المناخية أيضا أن نواجه الأسباب الجذرية لتغير المناخ، وأن نتصدى للتوزيع غير المتكافئ لتأثيراته، لا سيما على السكان الأكثر ضعفاً في العالم[٣]؛ لذلك فالبعض يستخدم مفهوم العدالة المناخية في سياق دراسة عدم المساواة الاجتماعية أو الظلم المناخي، ويفحصون الطرق التي تتأثر بها المجتمعات الضعيفة بشكل غير متناسب مع تغير المناخ، كما يبحثون في دور الحوكمة والسياسات في معالجة تغير المناخ وتعزيز العدالة المناخية[٤].

---

(1) Climate Justice Alliance. (n.d.). About climate justice., from https://climatejusticealliance.org/about-climate-justice/ last accessed 5 May 2023.
(2) World Resources Institute. (n.d.). Climate justice., from https://www.wri.org/topics/climate-justice last accessed 5 May 2023.
(3) Union of Concerned Scientists. (n.d.). Climate justice., from https://www.ucsusa.org/resources/climate-justice last accessed 5 May 2023.
(4) Bullard, R. D., & Johnson, G. S. (2000). Environmental justice: Grassroots activism and its impact on public policy decision making. Journal of Social Issues, 56(3), p.555.

ويقوم البعض الأخر بتحليل مفهوم العدالة المناخية في سياق الحوكمة البيئية العالمية، وأن هذه الأخيرة يجب أن تسترشد بمبادئ المساواة والعدالة والإنصاف من أجل معالجة التحديات البيئية بشكل فعال، بما فيها التحدي المتعلق بتغير المناخ(١).

ويمكن إرجاع ظهور العدالة المناخية إلى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وذلك عندما بدأ الاعتراف بتغير المناخ كقضية بيئية عالمية، حيث أرسى ظهور حركة العدالة البيئية في السبعينات في الولايات المتحدة الأساس لتطوير العدالة المناخية، وبدأ العالم يدرك خطورة تغير المناخ وطبيعته العالمية، وقام النشطاء والعلماء بالربط بين تغير المناخ والعدالة البيئية، وجادلوا بأن آثار تغير المناخ ستشعر بها المجتمعات الضعيفة والمهمشة، وأكدوا على الحاجة إلى انتقال عادل إلى اقتصاد عالمي منخفض الكربون، مما يضمن توزيع تكاليف وأعباء وفوائد هذا التحول بشكل منصف(٢). فعلى سبيل المثال، كانت المجتمعات ذات الدخل المنخفض والمجتمعات الملونة أكثر عرضة للعيش في المناطق المعرضة لظواهر الطقس المتطرفة، مثل الفيضانات والأعاصير، كما أنهم هم

(1) Roberts, J. T., & Parks, B. C. (2007). A climate of injustice: Global inequality, North-South politics, and climate policy. MIT Press. p.10
& Biermann, F. (2014). Global Governance and the Environment. In: Betsill, M.M., Hochstetler, K., Stevis, D. (eds) Advances in International Environmental Politics. Palgrave Macmillan, London. P.245.
(2) Shue, H. (2014). Climate justice: Vulnerability and protection. Oxford University Press. p.9.
& Bullard, R. D. (1994). Environmental justice: A briefing paper for the President's summit on sustainable development. Washington, DC: Environmental Justice Resource Center. pp.1-6.
& Roberts, J. T., & Parks, B. C. (2007). A climate of injustice: Global inequality, North-South politics, and climate policy. MIT Press. p.5.

(ISSN: 2356 - 9492)

الأكثر عرضة للافتقار إلى الوصول إلى الموارد التي يمكن أن تساعدهم على التكيف مع آثار تغير المناخ(١).

تبعا لذلك ظهرت العديد من الاتفاقات الدولية ذات الصلة بتغير المناخ وتحقيق العدالة المناخية، كما تم إنشاء هيئات دولية معنية بتغير المناخ والتي انبثقت عنها تقارير وأهداف وعقد مؤتمرات، منها:

* **بروتوكول مونتريال**(٢): وهي اتفاقية دولية تم توقيعها عام ١٩٨٧، بهدف التخلص التدريجي من إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون، وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لم تركز بشكل خاص على تغير المناخ، إلا أن لها تأثيرا كبيرا على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

* **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)** وهي اتفاقية دولية تم توقيعها بهدف الحد من التأثيرات الضارة لتغير المناخ الناجم عن الأنشطة البشرية، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وحماية النظم الإيكولوجية والحفاظ على الأنواع الحية، وتشجيع التعاون الدولي لمواجهة تحديات تغير المناخ(٣).

---

(1) Joan Martinez-Alier (2012), 'Environmental Justice and Economic Degrowth: An Alliance between Two Movements', Capitalism, Nature, Socialism, vol.23, pp. 51.
United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (1992).United Nations Framework Convention on Climate Change. pp. 1-11. last accessed 1 may 2023.
(2) United Nations Framework Convention on Climate Change, The Montreal Protocol on Substances that Deplete the Ozone Layers: https://www.unep.org/ozonaction/who-we-are/about-montreal-protocol last accessed 1 may 2023.
(3) United Nations Framework Convention on Climate Change. (1992). United Nations Framework Convention on Climate Change. https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf

حيث تحدد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) إطارا للتعاون الدولي في مجال تغير المناخ، وتتضمن تعهدات للدول الموقعة بالتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين مقاومتها لتأثيرات تغير المناخ، بالإضافة إلى دعم الدول النامية في التأقلم مع تغير المناخ، وتحديد التزامات جميع الدول بناء على مبادئ المساواة والمسؤولية المشتركة والتفاوض. وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في ريو دي جانيرو البرازيل، في يونيو ١٩٩٢، ودخلت حيز التنفيذ رسميا في عام ١٩٩٤، وحتى الآن، وقعت ١٩٧ دولة على الاتفاقية، مما يجعلها أحد أهم الاتفاقيات الدولية في مجال تغير المناخ.

* **بروتوكول كيوتو**[١]: هو اتفاقية دولية تم التوصل إليها في عام ١٩٩٧ بمدينة كيوتو باليابان، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بما يصل إلى ٥,٢٪ عن مستويات عام ١٩٩٠.وقد دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥، ويعد اليوم بمثابة أهم الاتفاقيات الدولية في مجال التغير المناخي.

* **إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية:** هو إعلان صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٧، يعترف بحقوق الشعوب الأصلية في أراضيها وأقاليمها ومواردها، وبخاصة تلك المتضررة من تغير المناخ.

ويتضمن الإعلان عددا من الحقوق الأساسية للشعوب الأصلية، مثل الحق في الحياة والحرية والأمن، والحق في الحفاظ على تراثهم ولغتهم وثقافتهم، والحق

(1) Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change, (1998). https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf last accessed 1 may 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

في المشاركة في صنع القرار المناخي العالمي، والحق في التعويضات عن أي ضرر يلحق بهم[١].

* **اتفاق كوبنهاغن**[٢]: تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩، والذي كان يعرف باسم "COP15"، وكان هدفه تحقيق تفاهم دولي جديد للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتغير المناخي. وقد أفضى هذا المؤتمر إلى اتفاق يعرف باسم "اتفاق كوبنهاغن"، المتضمن الاتفاق على إنشاء "**صندوق الاحتواء الأخضر**"[٣] لمساعدة الدول النامية في مكافحة التغير المناخي. ومع ذلك، فإن هذا الاتفاق لم يحظَ بتأييد كافٍ من الدول، ولم يتم تبنيه بشكل رسمي كاتفاق قانوني ملزم.

* **تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو**: تم اعتماد هذا التعديل في عام ٢٠١٢ ويتضمن تمديد بروتوكول كيوتو حتى عام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى أهداف جديدة لخفض الانبعاثات لبلدان الملحق الأول[٤].

---

(1) United Nations (General Assembly). (2007). Declaration on the Rights of Indigenous People:https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/wp-content/uploads/sites/19/2018/11/UNDRIP_E_web.pdf last accessed 1 may 2023.

(2) (United Nations Climate Change Conference, 2009): https://unfccc.int/process/conferences/pastconferences/copenhagen-climate-change-conference-december-2009/statements-and-resources/outcome-of-the-copenhagen-conference

٣) الموقع الرسمي للصندوق: https://www.greenclimate.fund/

(4) Doha Amendment to the Kyoto Protocol: https://unfccc.int/process/the-kyoto-protocol/the-doha-amendment?gclid=Cj0KCQjw8qmhBhClARIsANAtbof9dXRlAYlgtTyU-7xawO16AZcg0fu2LuDo2Y939ZXVvp8BRzMj90QaAn4kEALw_wcB last accessed 1 may 2023.

* **آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ (WIM):** هي آلية أنشأتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لمعالجة الخسائر والأضرار التي تسببها تأثيرات تغير المناخ، وتم اعتماده خلال الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف (COP 19) الذي عقد في عام ٢٠١٣ في وارسو، بولندا[١].

* **اتفاقية باريس:** اتفاقية باريس هي معاهدة دولية بشأن تغير المناخ، تم تبنيها في عام ٢٠١٥ في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف (COP 21) في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، الذي عقد في باريس، فرنسا[٢]. حيث تهدف الاتفاقية إلى تعزيز الاستجابة العالمية لمخاطر تغير المناخ من خلال الحد من الاحتباس الحراري إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة ومواصلة الجهود للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية.

وتعتبر اتفاقية باريس اتفاقية عالمية ملزمة قانونا بشأن تغير المناخ، حيث تتضمن أحكاما للتعاون الدولي، وسبل الدعم الموجهة لمساعدة الدول النامية في جهودها للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

* **مؤتمر شرم الشيخ لتغير المناخ – نوفمبر ٢٠٢٢: المعروف أيضا باسم COP27** وهو مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرون للتغير المناخي، عقد

---

(1) Warsaw International Mechanism for Loss and Damage on the official website of the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC): https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/workstreams/loss-and-damage/warsaw-international-mechanism. last accessed 1 may 2023.

(2) The Paris Agreement is an international treaty on climate change, adopted in 2015: https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement last accessed 1 may 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

في الفترة من ٦ حتى ١٨ نوفمبر ٢٠٢٢ في مدينة شرم الشيخ، مصر. وللمرة الأولى، اعترفت الدول بالحاجة إلى تمويل الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، وقد تم إنشاء صندوق يسمى بصندوق "الخسائر والأضرار"(١). وتم تأجيل ترتيبات التمويل اللازمة لهذا الصندوق إلى العام التالي، في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرون **"مؤتمر الأطراف COP28" بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في الفترة من ٣٠ نوفمبر حتى ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣ في مدينة إكسبو، دبي.** *

- وتقوم العدالة المناخية على مجموعة من المبادئ،

أولا– مبدأ الحق في التنمية:

وهو مبدأ أساسي من مبادئ العدالة المناخية، والذي يقر بأن لجميع الناس الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الاعتراف بالحاجة إلى معالجة الآثار البيئية السلبية الناجمة عن هذه التنمية(٢).

ثانيا– مبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة:

وهو مبدأ رئيسي آخر للعدالة المناخية يقع في صميم القانون البيئي الدولي، ويقر هذا المبدأ بأن البلدان المتقدمة كانت تاريخيا أكبر المساهمين في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وبالتالي تتحمل مسؤولية أكبر عن معالجة أزمة المناخ، ويقر أيضا بأنه في حين أن جميع البلدان تتحمل مسؤولية مواجهة

---

(1) COP27 Reaches Breakthrough Agreement on New “Loss and Damage” Fund for Vulnerable Countries: https://unfccc.int/news/cop27-reaches-breakthrough-agreement-on-new-loss-and-damage-fund-for-vulnerable-countries last accessed 1 may 2023.

(2) Robinson, M. (2018). Climate Justice: Hope, Resilience, and the Fight for a Sustainable Future. Bloomsbury Publishing. p.156.

التحديات البيئية العالمية، مثل تغير المناخ، فإن لديها قدرات ومستويات مختلفة من التنمية، والتي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند توزيع أعباء المسؤولية[١].

وقد تم تقديم هذا المبدأ لأول مرة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في عام ١٩٩٢، حيث تم الاعتراف صراحة بأن البلدان المتقدمة يجب أن تتحمل مسؤولية أكبر في اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ، بسبب مساهماتها التاريخية في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وزيادة دورها في تقديم المساعدة المالية والتكنولوجية للبلدان النامية.

ثالثا- مبدأ الإنصاف[٢]:

يرتبط مبدأ الإنصاف بالعدالة التوزيعية والتعويضية، أي العدالة في توزيع المنافع والأعباء في سياق تغير المناخ، ووجوب مراعاة التأثيرات المتباينة لتغير المناخ على مختلف السكان، وبخاصة أولئك الأكثر عرضة للخطر والأقل

(1) Rajamani, L. (2006). Differential Treatment in International Environmental Law. Oxford University Press. p. 81.
&Bulkeley, H., & Newell, P. (2015). Governing climate change. Routledge. p.113.
& Biermann, F. (2014). Global Governance and the Environment, op.cit., pp. 245–247.
& Gupta, J., & Grubb, M. (Eds.). (2000). Climate Change and European Leadership: A Sustainable Role for Europe? Springer. Pp.17-20.
(2) Roberts, J.T., & Parks, B.C. (2007). A climate of injustice: Global inequality, North-South politics, and climate policy. P.9
& United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (2015). Paris Agreement. https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf
& Bullard, R. D. (2011). The wrong complexion for protection: How the government response to disaster endangers African American communities. New York University Press. p.49.

(ISSN: 2356 - 9492)

مسؤولية عن التسبب في المشكلة، وهذا يشمل المجتمعات المهمشة، والشعوب الأصلية، والبلدان النامية.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة، وتوفير الدعم المالي والتكنولوجي للبلدان النامية، وضمان أن تكون السياسات والتدابير تشاركية وشاملة، مع مراعاة احتياجات ووجهات نظر المجتمعات الضعيفة.

رابعا– مبدأ المشاركة:

ويعني هذا المبدأ صنع القرار الشامل والمشاركة الهادفة لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما أولئك الأكثر تضرراً من تغير المناخ، وهو مبدأ مكرس في الاتفاقيات الدولية بشأن تغير المناخ، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). حيث تقر هذه الاتفاقية بأهمية مشاركة أصحاب المصلحة وتشجع مشاركة المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ سياسات وتدابير المناخ[1].

تتطلب المشاركة الهادفة أن يكون لأصحاب المصلحة إمكانية الوصول إلى المعلومات والموارد وعمليات صنع القرار ذات الصلة، وأن تؤخذ وجهات نظرهم ورؤيتهم في الاعتبار في صنع القرار، كما يتضمن معالجة اختلالات موازين القوى وضمان أن يكون للمجتمعات المهمشة والشعوب الأصلية صوت في القرارات التي تؤثر عليهم.

---

(1) Grosz-Ngaté, M., Thompson, D.L., & Havice, E. (Eds.). (2020). Climate change and social inequalities: Vulnerability and resilience in a globalized world. p.26.

خامسا– مبدأ القدرة على الصمود:

يشير هذا المبدأ إلى قدرة الأفراد والمجتمعات والأنظمة على الاستيعاب، والتكيف، والتعافي من آثار تغير المناخ والضغوط الأخرى، مع الحفاظ على وظائفهم الأساسية وهويتهم.

يمكن أن تتخذ جهود بناء القدرة على الصمود أشكالا متعددة، مثل تعزيز البنية التحتية، وتنويع سبل العيش، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والحفاظ على التقاليد والمعارف الثقافية.[١]

سادسا– مبدأ المُلوِّث يدفع[٢] :

تأسس هذا المبدأ على مبدأ "المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة"، الذي يذهب إلى أن الدول المتقدمة تتحمل مسؤولية تاريخية أكبر عن التسبب في تغير المناخ، في حين أن البلدان النامية أكثر عرضة للتأثر بعواقب تغير المناخ، ولديها موارد أقل لمواجهته. لذلك فمبدأ "الملوث يدفع" في سياق العدالة المناخية

---

(1) International Institute for Sustainable Development. (2019). Climate resilience and human development. https://www.iisd.org/articles/climate-resilience-and-human-development last accessed 1 may 2023.
& United Nations Development Programme. (20 19). Climate change, resilience and human development: A conceptual framework. https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/environment-energy/climate-change-resilience-and-human-development--a-conceptual-f.html last accessed 1 May 2023.
(2) United Nations Environment Programme (UNEP). (1992). Rio Declaration on Environment and Development. Retrieved from: https://www.unep.org/resources/report/rio-declaration-environment-and-development Agreement. Retrieved from: https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf
& L.M. Mathew, S. Akter (2017) Loss and damage associated with climate change impacts Handbook of Climate Change Mitigation and Adaptation (ed. 2), Springer International Publishing, p.17.

(ISSN: 2356 - 9492)

يعني أن أولئك الذين ساهموا تاريخيا أكثر في تغير المناخ وآثاره –مثل البلدان المتقدمة وشركات الكربان الكبرى– يجب أن يتحملوا مسؤولية أكبر عن تمويل وتنفيذ الحلول للتخفيف والتكيف مع تغير المناخ.

سابعا– مبدأ المساواة بين الأجيال:

يقر مبدأ المساواة بين الأجيال بحق الأجيال القادمة في كوكب صالح للعيش ومناخ مستقر، حيث يمكن استخدام التقاضي المناخ للطعن على السياسات التي تعطي الأولوية للمكاسب الاقتصادية قصيرة الأجل على الاستدامة طويلة الأجل، ولتعزيز السياسات التي تعطي الأولوية لاحتياجات الأجيال القادمة[١].

ثامنا– العدالة المناخية وحقوق الإنسان:

تعد حقوق الإنسان مكونا أساسيا للعدالة المناخية، حيث أن تغير المناخ يؤثر بشكل كبير على التمتع بحقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة للفئات والمجتمعات الضعيفة والمهمشة[٢]، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر الجوية المتطرفة، وندرة الغذاء والماء، مما يقوض إعمال مجموعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والصحة والغذاء والماء والسكن والحق في الثقافية[٣]، لذلك فحقوق الإنسان تتطلب أن يتم تصميم السياسات والتدابير المناخية بطريقة

---

(1) United Nations Environment Programme. (2020). Climate Change Litigation: Global Overview. Retrieved from https://www.unep.org/resources/report/climate-change-litigation-global-overview last accessed 2 may 2023.

(2) Schapper A & Lederer M (2014) Introduction: Human rights and climate change: mapping institutional inter-linkages. Cambridge Review of International Affairs, 27 (4), p. 666.

(3) Knox, J. H. (2009). Linking Human Rights and Climate Change at the United Nations. Harvard Environmental Law Review, 33(2), p.477.

تحترم وتحمي وتفي بهذه الحقوق، ولا تميز أو تضر بالمجتمعات الضعيفة والمهمشة.

تاسعا- مبدأ التحوط أو المبدأ الوقائي:

يشير هذا المبدأ إلى أنه في حالة وجود تهديد بضرر بيئي خطير أو لا رجعة فيه، فإنه لا يمكن استخدام عدم اليقين العلمي كسبب لتأخير اتخاذ إجراء لمنع الضرر، وبمعنى أخر يستند المبدأ الوقائي إلى فكرة أنه من الأفضل أن تكون آمنًا من أن تكون آسفًا، فإذا كان هناك عدم يقين بشأن الضرر المحتمل لعمل أو نشاط أو سياسة ما، فمن الأفضل أن نخطئ في جانب الحذر وأن تتخذ خطوات لتقليل مخاطر الضرر[١].

عاشرا- مبدأ عدم الضرر:

يتطلب هذا المبدأ من الدول تجنب التسبب في ضرر للدول الأخرى أو البيئة الدول أي منع الضرر البيئي العابر للحدود[٢]، وقد تم الاعتراف بهذا المبدأ وتطبيقه من قبل السلطات القضائية الدولية، مثل محكمة العدل الدولية في عدد من القضايا، بما في ذلك الفتوى الصادرة عنها بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، حيث أكدت المحكمة في هذه الفتوى أن مبدأ عدم الضرر هو مبدأ راسخ في القانون الدولي العرفي[٣].

---

(1) Sunstein, C. R. (2005). Precautionary principles as a basis for decisions. Duke Law Journal, 54(4), pp.739-740. https://scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1225&context=dlj last accessed 2 May 2023.

(2) Gupta, J., Schmeier, S. (2020). Future proofing the principle of no significant harm. Int Environ Agreements 20, p.731.

(3)http://portal.amelica.org/ameli/journal/283/2832345004/html/#redalyc_2832345004_ref54 last accessed 2 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

الفصل الثاني
الجوانب الشكلية والموضوعية للتقاضي المناخي

تمهيد وتقسيم

تعدد مسألة التغير المناخي واحدة من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم، وتشكل تهديدا متزايدا للبشرية والكوكب بأكمله، وبما أن الحكومات هي المسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، فإنه من المنطقي أن تتحمل مسؤولية الحد من تغير المناخ واتباع سياسات التخفيف والتكيف معه، إلى جانب خضوع شركات الوقود الأحفوري لهذه المسؤولية أيضا. وفي سبيل تحقيق هذا الغرض، ومن أجل نسب مسؤولية حكومات الدول عن أعمالها المؤثرة على المناخ، فإن المدعون حول العالم يستخدمون التقاضي المناخي المرتكز على حقوق الإنسان كواحد من الأدوات المتاحة للأفراد والمجتمعات لمحاسبة الحكومات على التقصير في إدارة التغير المناخي.

في هذا الفصل، سنقوم بتحليل الجوانب الشكلية للتقاضي المناخي ضد حكومات الدول وآثاره (المبحث الأول)، وكيف يمكن تأسيس مقبولية التقاضي المناخي على واحد أو أكثر من حقوق الإنسان، مع تناول تطبيقات قضائية حول العالم فيما يتعلق بهذا الأمر (المبحث الثاني)، بالإضافة إلى التعرض للالتزامات الحكومية محل التقاضي المناخي وبيان التطبيقات القضائية التي تناولت هذه الالتزامات (المبحث الثالث).

وبناء على ما سبق، سوف نقسم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: الجوانب الشكلية للتقاضي المناخي والآثار المترتبة عليه

المبحث الثاني: حقوق الإنسان محل التقاضي المناخي

المبحث الثالث: الالتزامات الحكومية محل التقاضي المناخي

المبحث الأول

الجوانب الشكلية للتقاضي المناخي والآثار المترتبة عليه

تمهيد وتقسيم

لقد أصبح التقاضي المناخي أداة قوية ومهمة لمعالجة تغير المناخ والتصدي لتداعياته، حيث تم رفع العديد من الدعاوى القضائية في جميع أنحاء العالم في مواجهة هذه التداعيات، ومع ذلك وفي حين أن التقاضي المناخي يمكن أن يكون أداة مهمة لمحاسبة المتسببين أو المؤثرين على تغير المناخ وكذلك لتعزيز العدالة المناخية؛ إلا أن هناك بعض القيود أو الحدود التي ربما تمثل عقبات في طريق التقاضي المناخي، هذه الحدود سنتناولها في **المطلب الأول** من هذا المبحث وهي: المصلحة في الدعوى، وعلاقة السببية والاختصاص القضائي، والعقبات السياسية[١].

كما أن هناك آثارا للتقاضي المناخي لا تقتصر فقط على رافع الدعوى وإنما قد تمتد للمجتمع بأكمله، لذلك سنتحدث في **المطلب الثاني** عن الآثار المباشرة وغير المباشرة للتقاضي المناخي.

وبناء على ما سبق سوف نقسم هذا المبحث إلى ما يلي:

المطلب الأول: الجوانب الشكلية للتقاضي المناخي

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على التقاضي المناخي

المطلب الأول

(1) Burger, M., & Gundlach, J. (2017). The Status of Climate Change Litigation: A Global Review. Sabin Center for Climate Change Law, p.28.

(ISSN: 2356 - 9492)

الجوانب الشكلية للتقاضي المناخي

على الرغم من انتشار التقاضي المناخي في الآونة الأخيرة، إلا أنه مثل أي نوع أخر من التقاضي له حدوده أو القيود التي ترد عليه، وتتمثل القيود الرئيسية للتقاضي المناخي في المصلحة في الدعوى، وعلاقة السببية (وسنتحدث عنها في الفصل الثالث من هذا البحث)، والاختصاص القضائي، ومبدأ المسألة السياسية، والعقبات السياسية. فقد تمنع هذه القيود الفصل في الدعاوى المناخية أو تحد من فعاليتها.

وفيما يلي بعض القيود الرئيسية للتقاضي المناخي:

ا- المصلحة في الدعوى (أهلية التقاضي):

تعد المصلحة في الدعوى مطلبا شكليا ضروريا لقبول أي دعوى قضائية، ويشمل ذلك التقاضي المناخي أيضا، حيث تشير المصلحة في الدعوى إلى حق الفرد في رفع دعوى أمام المحكمة، وذلك إذا تم الاعتداء على حقه أو أن حقه مهدد بالاعتداء عليه، وفي بعض الحالات يمكن رفع الدعوى استنادا إلى المصلحة المحتملة[١]. وفي الولايات المتحدة هناك ثلاثة عوامل تفيد بوجود مصلحة أو أهلية لرفع الدعوى أمام القضاء[٢]:

أولا– الضرر: يجب أن يكون المدعي قد عانى من ضرر ملموس ومحدد، فعلي أو وشيك الحدوث.

---

(1) Craig, P., & De Búrca, G. (2015). EU Law: Text, Cases, and Materials, 6th Edition. Oxford University Press. Pp.491-519

(2) Chemerinsky, E. (2004). Federal Jurisdiction, 6th Edition. Aspen Publishers. p.52.

&Cornell Law School Legal Information Institute. Standing. Available at https://www.law.cornell.edu/wex/standing. last accessed 5 May 2023.

ثانيا– الخطأ وعلاقة السببية: يجب أن يكون المدعي قادرا على إثبات أن الضرر أو الإصابة التي لحقت به كانت نتيجة أفعال المدعى عليه أو امتناع الأخير عن التصرف.

ثالثا– قابلية الإنصاف والجبر: يجب على المدعي إثبات أن المحكمة يمكن أن توفر علاجا قانونيا legal remedy من شأنه تعويض الضرر.

وفي سياق التقاضي المناخي[١]، فإنه من الصعب إثبات وجود مصلحة في الدعوى، لأن الأضرار التي يسببها تغير المناخ غالبا ما تكون عامة ومنتشرة وصعبة التحديد، مما يؤثر على عدد كبير من الأفراد، بل والنظم الإيكولوجية (البيئية) بأكملها فتصبح المصلحة عامة وليست شخصية، فعلى سبيل المثال، قد يسعى المدعي إلى رفع دعوى ضد حكومة أو شركة لمساهمتها في تغير المناخ، ولكن قد يكون من الصعب إثبات أن المدعي قد عانى من ضرر محدد وملموس نتيجة أفعال المدعى عليه[٢].

ويجب على المدعي أيضا إثبات أن لديه مصلحة كافية في الدعوى، وقد يكون هذا أمرا صعبا للغاية في القضايا المناخية، حيث سيضطر المدعي إلى

---

(١) Razzaque, J. (2019). Environmental Rights and Climate Change: A Legal Perspective. Journal of Environmental Law, 31, p.239.

٢) يقدر العلماء أن هناك ما لا يقل عن ٨ ملايين نوعا من النباتات والحيوانات تعيش على الأرض اليوم إلى جانب البشر. حيث تعيش هذه الأنواع معا فيما يسمى بالنظم البيئية. ويُعرف النظام البيئي وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه منطقة جغرافية تتعايش فيها مجموعة متنوعة من النباتات والحيوانات والكائنات الحية الأخرى معا، ويمكن أن تكون النظم البيئية ذات مساحة كبيرة مثل الصحراء أو صغيرة مثل البركة، وتحتوي على الكائنات الحية والأشياء غير الحية، مثل الصخور والرمال والرطوبة. يعتمد كل جزء في النظام البيئي على الآخرين مثل لعبة تركيب الصور المقطوعة. على سبيل المثال، سيكون للتغيير في درجة حرارة النظام البيئي تأثيرات قاسية على أشياء أخرى، مثل النباتات والحيوانات التي يمكن أن تنمو وتعيش هناك.
https://www.unep.org/interactive/domino-effect-biodiversity-loss-why-it-matters/?lang=AR last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

إظهار أن لديه علاقة خاصة بالبيئة أو بأنشطة المدعى عليه يترتب عليها منحه مركزا قانونيا في الدعوى من خلال التأثير المباشر على هذا المركز القانوني بالإنشاء أو التعديل أو الإلغاء[١] .

فيقوم المدعى بإثبات تعرضه لإصابة محددة أو لضرر محدد وليس عاما، بحيث يمكن عزو هذا الضرر إلى إجراءات أو تصرفات أو أفعال المدعى عليه، وأنه من المحتمل جبر هذا الضرر بحكم قضائي[٢].

وقد أقرت بعض الأحكام الحديثة بأنه يكفي لقبول الدعوى المناخية، أن يظهر المدعين أنهم أصيبوا شخصيا بضرر معين، مثل تلف الممتلكات، أو فقدان سبل العيش، أو التهديدات على صحتهم ورفاههم، والتي يمكن ربطها بتصرفات المدعى عليه.

على سبيل المثال، في **قضية جوليانا ضد الولايات المتحدة لعام ٢٠٢٠ Juliana v. United States**، رفعت دعوى قضائية ضد الحكومة الأمريكية لدورها في التسبب في تغير المناخ وانتهاك حقوقهم الدستورية في الحياة والحرية والملكية. حيث احتج المدعون بأن لديهم مصلحة في رفع القضية لأنهم واجهوا ضررا ملموسا ومحددا من تغير المناخ، مثل فقدان منازلهم ومجتمعاتهم بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر، وزيادة حرائق الغابات، وعلى الرغم من رفض هذه

---

(١) DG Gifford, Climate Change and the Public Law Model of Torts https://scholarcommons.sc.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=4005&context=sclr last accessed 5 May 2023.

(2) Climate change and human rights-based strategic litigation: https://www.chathamhouse.org/2021/11/climate-change-and-human-rights-based-strategic-litigation/challenges-facing-rights-based last accessed 5 May 2023.

الدعوى في نهاية المطاف لأسباب أخرى، فقد أقرت المحكمة بأن المدعين قد أظهروا ضررا واقعيا كافيا لإثبات الصفة والمصلحة. وبعد هذا الحكم برفض الدعوى تقدم هؤلاء المدعين بالتماس لتعديل طلباتهم السابقة ومازالت هذه الالتماسات في انتظار رد المحكمة حتى وقتنا هذا[١].

مثال آخر هو **دعوى مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية ضد ويلر Natural Resources Defense Council v. Wheeler**، حيث أيدت محكمة الاستئناف الأمريكية لدائرة مقاطعة كولومبيا موقف الجماعات البيئية للطعن في قرار وكالة حماية البيئة بإلغاء اللوائح المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs)، وهي غازات دفيئة قوية، ووجدت المحكمة أن هذه الجماعات البيئية ثد أظهرت ضررًا فعليا ملموسا وكافيًا، مثل الضرر الذي يلحق بصحة أعضائها وبالبيئة نتيجة زيادة انبعاثات مركبات الكربون الهيدروفلورية، الذي نتج عن قرار وكالة حماية البيئة ويمكن تصحيحه بأمر من المحكمة[٢].

٢- الاختصاص القضائي:

يشكل الاختصاص القضائي تحديا كبيرا للتقاضي المناخي، حيث يشير الاختصاص القضائي إلى سلطة المحكمة في الاستماع إلى القضية أو نظرها والبت فيها، ويتم تحديد هذه السلطة من خلال مجموعة من العوامل القانونية الموضوعية والإجرائية.

---

(1) Juliana v. United States, climatecasechart.com/case/juliana-v-united-states/ last accessed 5 May 2023.
(2) Natural Resources Defense Council v. Wheeler: climatecasechart.com/case/natural-resources-defense-council-v-pruitt-2/ last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

- **يمكن أن تنشأ عقبات الاختصاص القضائي، في سياق التقاضي المناخي، بعدة طرق[1]:**

<u>قد تكون هناك عقبات حول أي محكمة لها اختصاص للنظر في قضية مناخية معينة</u>، فيمكن أن يحدث هذا عندما يكون المدعى عليه قائما في ولاية قضائية مختلفة عن ولاية المدعي، أو عندما يحدث الضرر الذي لحق بالمدعي في ولاية قضائية مختلفة عن التي حدثت فيها إجراءات المدعى عليه.

على سبيل المثال، قد يقوم المدعي برفع قضية مناخية ضد شركة أجنبية في محكمة محلية، لكن المدعى عليه قد يدفع بضرورة الاستماع إلى القضية في ولايته القضائية المحلية. قد يكون حل هذه النزاعات القضائية مستهلكًا للوقت ومكلفًا، ويمكن أن يؤخر تقدم القضية.

<u>قد تكون هناك عقبات بشأن الإطار القانوني الحاكم لدعوى المناخ (قضايا الإسناد، والقانون الدولي الخاص)</u>، حيث يعد تغير المناخ مشكلة عالمية تمتد عبر أنظمة قانونية متعددة على اختلاف الدول، بما في ذلك القانون الدولي والقوانين المحلية والقوانين الإقليمية.

واعتمادا على طبيعة القضية، قد يحتاج المدعون إلى التنقل في أطر قانونية وسلطات قضائية متعددة لتقديم قضيتهم إلى المحكمة، فتزداد هذه الصعوبة وتتجلى خاصة في الحالات التي يكون فيها المدعى عليه شركة متعددة الجنسيات أو حكومة أجنبية، حيث قد يختلف الإطار القانوني بشكل كبير من ولاية قضائية إلى أخرى.

([1]) For more details about the jurisdictional issues limitation: Peel, J., & Osofsky, H. M. (2015). Climate Change Litigation: Regulatory Pathways to Cleaner Energy. Cambridge University Press. p. 66.

قد تتعلق العقبات أيضا بشأن تنفيذ أوامر أو أحكام المحكمة، فعلى افتراض قيام المحكمة بالحكم لصالح المدعي، فإن تنفيذ هذا الحكم قد يكون صعبا إذا كان المدعى عليه قائما في ولاية قضائية مختلفة، أو إذا رفض الامتثال لأمر المحكمة.

يمكن أن تحد العقبات السابقة من فعالية التقاضي المناخي كأداة لمساءلة المدعى عليهم عن أعمالهم، وبالتالي تظهر الحاجة إلى عمل المدعين مع خبراء قانونيين لديهم خبرة في القانون الدولي والمحلي والأطر القانونية الأخرى ذات الصلة، وقد يحتاجون أيضا إلى التعامل مع واضعي السياسات والمنظمين لتطوير اتفاقيات دولية أو قوانين محلية توفر إطارا قانونيا واضحا لمعالجة الضرر المرتبط بتغير المناخ(١).

٣- مبدأ المسألة السياسية The political questions doctrine:

مبدأ المسألة أو القضية السياسية هو مبدأ قانوني يقضي بأن المحاكم قد ترفض النظر في القضايا التي تتضمن "أسئلة أو قضايا سياسية" والتي هي أكثر ملاءمة لحلها من قبل الفروع التنفيذية أو التشريعية للحكومة، حيث يشير هذا المبدأ إلى أن المحاكم يجب أن تراعي خبرة وحكم سلطات الحكومة، وإعمالا لمبدأ

(1) Setzer, J., & Vanhala, L. C. (2019). Climate change litigation: A review of research on courts and litigants in climate governance. Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change, 10(3), e580. Available at: https://www.researchgate.net/publication/331499727_Climate_change_litigation_A_review_of_research_on_courts_and_litigants_in_climate_governance last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

الفصل بين السلطات، فإنه يجب ألا تنظر المحاكم في هذه القضايا لأنها من قبيل القضايا السياسية البحتة(١).

يقترب مبدأ المسألة السياسية في الولايات المتحدة في نظرنا –إلى حد ما– على النحو السابق عرضه من مفهوم أعمال السيادة في مصر وفرنسا، لكن الفارق الجوهري بينهما، في أن مبدأ المسألة السياسية يتطرق لمسألة اختصاص القضاء وولايته في نظر الدعوى، ومدى الملاءمة التي تثيرها مسألة الفصل في الدعوى، فيسأل القاضي نفسه هل إذا قمت بالفصل في الدعوى أكون قد تدخلت في اختصاص السلطة التنفيذية أو التشريعية أم لا؟ بينما تتعلق أعمال السيادة بحدود اختصاصات السلطة التنفيذية فقط دون التشريعية، بحيث تتحصن بعض أعمالها ضد رقابة القضاء لاتصال هذه الأعمال بالوظيفة الحكومية أو السيادية لا الإدارية.

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ المسألة السياسية هو سلطة تقديرية للمحاكم أو استقصاء تقديري، وقد تتوصل المحاكم إلى استنتاجات مختلفة اعتمادا على ظروف كل قضية، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا المبدأ ليس مطلقا ولا يمكن اعتباره مانعا تلقائيا للتقاضي كما هو الحال في أعمال السيادة، فعلى العكس من ذلك، تطبق المحاكم اختبارا متعدد العوامل لتحديد ما إذا كانت القضية تثير أسئلة سياسية غير قابلة للتقاضي من عدمه(٢).

---

(1) JP Mulhern, In Defense of the Political Question Doctrine, https://scholarship.law.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3824&context=penn_law_review last accessed 5 May 2023.

(2) Mhango, Mtendeweka Owen, Separation of Powers in Ghana: The Evolution of the Political Question Doctrine (December 30, 2014). Potchefstroom Electronic Law Journal, Vol. 17, No. 6, 2014, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2581540

ويمكن إرجاع أصول مبدأ المسألة السياسية إلى قرار المحكمة العليا الأمريكية في **قضية ماربوري ضد ماديسون عام ١٨٠٣**، وفي هذه القضية، أشار رئيس المحكمة العليا جون مارشال إلى أن هناك بعض القضايا ذات الطابع "السياسي" وبالتالي لا تدخل في نطاق سلطة القضاء لاتخاذ القرار بشأنها، ومنذ ذلك الحين، استخدمت المحاكم مبدأ المسألة السياسية لتحديد متى يجب عليها الامتناع عن الفصل في قضايا معينة(١).

وفي سياق التقاضي المناخي، ولأن المحاكم كانت مترددة في الخوض في سياسة المناخ، فقد تم التذرع بمبدأ المسألة السياسية للقول بأن تغير المناخ هو قضية معقدة تتطلب حلولا سياسية بدلا من الحلول القضائية، ونتيجة لذلك رفضت بعض المحاكم الدعاوى القضائية المتعلقة بالمناخ لأسباب سياسية(٢).

- **من أمثلة الدعاوى القضائية التي تم رفضها لأسباب سياسية:**

& Skinner, Gwynne, 2014, Misunderstood, Misconstrued, and Now Clearly Dead: The 'Political Question Doctrine' as a Justiciability Doctrine. Journal of Law and Politics, Vol. 29, p. 427, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2443172

(1) U.S. Supreme Court's decision in Marbury v. Madison (1803): Marbury v. Madison, 5 U.S. 137 (1803):https://constitutioncenter.org/the-constitution/supreme-court-case-library/marbury-v-madison?gclid=Cj0KCQjwuLShBhC_ARIsAFod4fJYS1ChUYj2DGS0RT4k5rsNTaB2Iinvl638YJZaZDplR3qKx5ROV60aArr-EALw_wcB last accessed 5 May 2023.

& LM Seidman, The Secret Life of the Political Question Doctrine, https://scholarship.law.georgetown.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1549&context=facpub

(2) Gerrard, M. B. (2007). What Litigation of a Climate Nuisance Suit Might Look Like. Stanford Environmental Law Journal, vol.26(1), p.121.

(ISSN: 2356 - 9492)

– **دعوى Native Village of Kivalina v. ExxonMobil Corp.**، رفعت هذه الدعوى ضد العديد من شركات النفط، بما في ذلك ExxonMobil، بسبب مساهمتها في تغير المناخ وإلحاق الضرر بممتلكات قرية Kivalina. وقد تم رفض الدعوى لأسباب سياسية من قبل محكمة الاستئناف بالدائرة التاسعة، التي رأت أن قضية تغير المناخ هي مسألة سياسية لا تقبل حلها من قبل المحاكم(١).

– **دعوى Comer v. Murphy Oil USA**، رفعت مجموعة من سكان ميسيسبي دعوى قضائية ضد العديد من شركات النفط والغاز، بحجة أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري قد ساهمت في إعصار كاترينا، مما تسبب في أضرار للمدعين، وقد احتج المدعى عليهم بأن القضية أثارت مسألة سياسية غير قابلة للتقاضي، وقد وافقت محكمة المقاطعة على هذه الحجة وأيدتها، ورفضت القضية(٢).

– **دعوى سان فرانسيسكو وأوكلاند ضد شركة شيفرون Francisco and Oakland v. Chevron Corp.**، رفعت مدينتا سان فرانسيسكو وأوكلاند دعوى قضائية ضد العديد من شركات النفط، بما في ذلك شركة شيفرون، لمساهمتها في تغير المناخ وخلق إزعاج عام. وقد تم رفض القضية على أساس دخول الدعوى ضمن نطاق مبدأ المسألة السياسية، وقد رأت المحكمة أن

---

(1) Native Village of Kivalina v. ExxonMobil Corp.: Ninth Circuit Court of Appeals opinion: https://cdn.ca9.uscourts.gov/datastore/opinions/2012/09/21/09-17490.pdf last accessed 5 May 2023.
http://climatecasechart.com/case/native-village-of-kivalina-v-exxonmobil-corp/ last accessed 5 May 2023.
(2) Comer v. Murphy Oil USA ،Inc.:climatecasechart.com/case/comer-v-murphy-oil-usa-inc-2/ last accessed 5 May 2023.

قضية تغير المناخ هي مسألة سياسية من الأفضل تركها للفرعين التشريعي والتنفيذي للحكومة لحلها[١].

- **ومن أمثلة الدعاوى القضائية التي تم رفضها لأسباب سياسية في محكمة أول درجة، ثم لم تؤيد محكمة الاستئناف هذا الاتجاه:**

– دعوى Connecticut v. American Electric Power Co.،

رفعت عدة ولايات دعوى قضائية ضد العديد من شركات الطاقة، تزعم فيها أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري قد ساهمت في تغير المناخ وألحقت أضرارا بالبنية التحتية للدول، احتج المدعى عليهم بأن القضية أثارت أسئلة سياسية غير قابلة للتقاضي، وقد رفضت محكمة المقاطعة الدعوى، معتبرة أن الادعاءات تمثل "مسألة سياسية غير قابلة للحكم"، لكن محكمة الاستئناف بدائرتها الثانية قد رفضت هذه الحجة وعكست الحكم، معتبرة أن ادعاءات المدعين لم تطرح سؤالاً سياسياً "[٢].

– دعوى جوليانا ضد الولايات المتحدة Juliana v. United States

سالفة الذكر، حيث رفعت مجموعة من الشباب دعوى قضائية ضد الحكومة الفيدرالية، زاعمين أن تصرفات الحكومة ساهمت في تغير المناخ وانتهاك حقوقهم الدستورية. ذهبت المحكمة إلى أن ادعاءات المدعين لم تطرح سؤالا سياسيا، وخلصت إلى أن المدعين كانوا يسعون للحصول على تعويض عن إصابات

(1) City of Oakland v. BP p.l.c. climatecasechart.com/case/people-state-california-v-bp-plc-oakland/ last accessed 5 May 2023.
(2) American Electric Power Co. v. Connecticut: climatecasechart.com/case/american-electric-power-co-v-connecticut/ last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

محددة سببتها تصرفات الحكومة، بدلا من مطالبة المحكمة باتخاذ قرار سياسي بشأن تغير المناخ.

ومع ذلك، رفضت المحكمة القضية في نهاية المطاف على أساس عدم وجود الصفة والمصلحة، مما يعني أن المدعين لم يكن لديهم مصلحة قانونية كافية أو لم يلحق بهم ضرر يؤهلهم لرفع القضية أمام المحكمة، حيث كانت ادعاءات المدعين عامة للغاية ولم تثبت حدوث ضرر محدد من شأنه أن يمنحهم الحق في التقاضي [١].

وقد انتقد الفقه القانوني استخدام مبدأ المسألة السياسية لرفض قضايا المناخ، بحجة أن المبدأ غالبا ما يتم تطبيقه على نطاق واسع جدا، ويمكن استخدامه كدرع لحماية الحكومة ضد أية مساءلة، مما من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على الحكم الديمقراطي، كما ذهبوا إلى أن المحاكم لها دور مهم تلعبه في إنفاذ القوانين البيئية وحماية الجمهور من الآثار الضارة لتغير المناخ، وأنه لا ينبغي استخدام مبدأ المسألة السياسية كمبرر مطلق لرفض التقاضي المناخي[٢].

٤- الفصل بين السلطات:

يمكن أن يتم رفض التقاضي المناخي على أساس الفصل بين السلطات، حيث ترى المحكمة أن موضوع الدعوى يقع ضمن اختصاص فرع آخر من

---

(1) Juliana v. United States: Ninth Circuit Court of Appeals opinion: https://cdn.ca9.uscourts.gov/datastore/opinions/2019/01/17/18-36082.pdf

(2) Amelia Thorpe, Tort-based climate litigation and the political question doctrine: https://www.researchgate.net/publication/265498096_Tort-based_climate_litigation_and_the_political_question_doctrine last accessed 5 May 2023.

الحكومة، وأن تدخل المحكمة في هذه الحالة سيتعارض مع توزيع الاختصاصات الممنوحة بواسطة دستور الدولة، مما يعرقل السلطتين التشريعية والتنفيذية عن أداء عملهما بشكل سليم[١].

في الولايات المتحدة على سبيل المثال، يفوض قانون الهواء النظيف سلطة تنظيم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى وكالة حماية البيئة (EPA)[٢]، وهي وكالة تابعة للسلطة التنفيذية، فإذا تعلق التقاضي المناخي بالطعن على تنظيم وكالة حماية البيئة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فقد تميل المحكمة إلى الإذعان لسلطة الوكالة وخبرتها في هذا المجال، وترفض الدعوى.

مثال على ذلك، دعوى ENVironnement JEUnesse v. Procureur General du Canada، في كندا[٣]، حيث رفضت محكمة الاستئناف في كيبيك في ١٣ ديسمبر ٢٠٢١، الدعوى الجماعية بشأن تغير المناخ، وحكمت بأن "المزاعم التي تتهم الحكومة الكندية بالتقصير الناتج عن تقاعسها في مواجهة الاحتباس الحراري، هي في حقيقية الأمر بمثابة مطالبة من المحاكم بإخبار السلطة التشريعية بما يجب القيام به، وأن هذا الأمر قد تخطى دور المحاكم"، ورأت المحكمة أن احترام السلطة التشريعية ضروري؛ لأنها في وضع أفضل لموازنة التحديات التي لا حصر لها لظاهرة الاحتباس الحراري.

---

(1) United Nations Environment Programme (2020). Global Climate Litigation Report: 2020 Status Review. Nairobi. p.40

(2) U.S. Environmental Protection Agency, https://www.epa.gov last accessed 5 May 2023.

(3) ENVironnement JEUnesse v. Procureur General du Canada "ENvironnement JEUnesse v. Procureur General du Canada" climatecasechart.com/non-us-case/environnement-jeunesse-v-canadian-government/ last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

مثال على ذلك، دعوى Women from Huasco and Others v. the Government of Chile, Ministry of Energy, Environment and Health، وتتلخص هذه الدعوى في أنه في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢١، رفع سكان هواسكو، دعوى دستورية ضد دولة تشيلي، طالبوا فيها بإغلاق وحدتين من محطة الطاقة الحرارية AES Gener Guacolda. ويستند المدعون إلى أنه في حين أن شيلي طرف في اتفاقية باريس ووافقت مؤخرا على اتفاقية بشأن إزالة الكربون من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم، فإنها لا تزال تقرر – دون مبرر – أن إغلاق Guacolda لن يتم إلا في عام ٢٠٤٠.

يحتج المدعون في تلك الدعوى بأن القرار ينتهك حقهم الدستوري في الحياة والعيش، وفي بيئة خالية من التلوث والمساواة أمام القانون؛ ذلك لأن انبعاثات محطة الطاقة تؤثر على صحة سكان وجيران هواسكو، وبناء على ذلك فإنهم يطلبون خطة من الحكومة لإغلاق الوحدتين في محطة الطاقة الحرارية وخطة تعويض للانبعاثات الضارة. **وفي ٢ مايو ٢٠٢٢**، رفضت محكمة الاستئناف في كوبيابو الدعوى على أساس أن المسألة المعنية خارجة عن اختصاصها، لأنها تتعلق بممارسة سلطات تابعة للسلطة التنفيذية[١].

٥- العقبات السياسية:

قد تشكل العقبات السياسية عائقا كبيرا أمام التقاضي المناخي، فقد تقاوم الحكومات والجهات الفاعلة القوية الأخرى الإجراءات القانونية التي قد تقوض

(1) Women from Huasco and Others v. the Government of Chile, Ministry of Energy, Environment and Health "Consejo para la Recuperación Ambiental y Otros con Gobierno de Chile y Otros": climatecasechart.com/non-us-case/women-from-huasco-and-others-v-the-government-of-chile-ministry-of-energy-environment-and-health/ last accessed 5 May 2023.

مصالحها أو أولوياتها، ويمكن أن تنشأ تلك العوائق السياسية بعدة طرق، من أمثلتها[١]:

* قد تحجم الحكومات عن اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ، إما بسبب المعارضة السياسية من داخل الحكومة، أو بسبب المخاوف الاقتصادية، أو عوامل أخرى، مما يجعل الأمر أكثر صعوبة على المدعين لرفع دعاوى مناخية ناجحة ضد الحكومات.

* قد تستخدم الشركات والجهات الفاعلة القوية الأخرى نفوذها السياسي لمقاومة التقاضي بشأن المناخ، وعلى سبيل المثال، قد يضغطون على المشرعين أو المنظمين لعدم تنظيم الأمور البيئية أو الحد من قدرة المدعين على رفع قضايا المناخ، أو قد يمولون الحملات المضادة للمناخ مستغلين الجمهور أو الأداة الإعلامية.

* قد تكون هناك حواجز ثقافية أو أيديولوجية أمام التقاضي المناخي، فعلى سبيل المثال، قد لا يرى بعض الأفراد أو المجتمعات تغير المناخ على أنه قضية ملحة، أو قد ينظرون إلى الإجراءات القانونية على أنها طريقة غير مناسبة أو غير فعالة لمعالجة المشكلة، لذلك قد تجعل هذه الاختلافات الثقافية أو الأيديولوجية من الصعب على المدعين حشد الرأي العام لدعم قضيتهم أو كسب التأييد لتغيير النظام القانوني.

وللتغلب على هذه العقبات، يحتاج المدعون إلى الانخراط في حملات التثقيف العام وكسب التأييد، والعمل مع صانعي السياسات والنواب البرلمانيين، وبناء تحالفات واسعة لدعم قضيتهم[١].

([1]) For more details Setzer, J., & Vanhala, L. C. (2019). Climate change litigation: A review of research on courts and litigants in climate governance. Op.cit., pp. 9-12.

(ISSN: 2356 - 9492)

المطلب الثاني
الآثار المترتبة على التقاضي المناخي

إن الغرض الأساسي من التقاضي المناخي هو إحداث التغيير لصالح المجتمع ككل وللأجيال الحالية والقادمة، وليس فقط من أجل المنفعة المباشرة لمن قاموا برفع الدعاوى المناخية.

حيث يعد التقاضي المناخي مجرد أداة واحدة يمكن استخدامها لتحقيق وضمان العدالة المناخية، لذلك يجب أن يكون بجانبه أمور أخرى لتحقيق هذه العدالة مثل الأدوار السياسية والحملات الشعبية، والإعلامية، والمبادرات الاقتصادية، وغيرها[٢].

ومع ذلك، يمكن أن يكون للتقاضي المناخي تأثير كبير اعتمادا على نوع الدعوى التي يتم رفعها، حيث يؤدي التقاضي المناخي الناجح إلى واحدة أو أكثر من النتائج التالية [٣]:

- يتعين على الحكومات اتخاذ إجراءات للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري محليا.
- يتعين على الحكومات اتخاذ إجراءات لحماية المجتمعات الضعيفة من تأثيرات المناخ؟

---

(1) Peel, J., & Osofsky, H. M. (2015). Climate Change Litigation: Regulatory Pathways to Cleaner Energy. Op.cit., p. 66.
(2) Lord, R. B., & Goldberg, D. R. (2016). Climate Change Liability: Transnational Law and Practice. Cambridge University Press. pp. 1-22.
(3) https://action4justice.org/legal_areas/climate-change/climate-litigation-basics/ last accessed 5 May 2023.

- إلغاء مشروعات الكربون الكبرى، مما يؤدى إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- اعتبار الشركات مسؤولة عن مساهماتها في تغير المناخ، إما لدفع أو تغيير عملياتها التجارية؛
- وسحب الاستثمارات من صناعة الوقود الأحفوري.

أولا- الآثار المباشرة(1):

●**المسؤولية القانونية:** يؤدي التقاضي المناخي الناجح إلى تقرير المسؤولية القانونية للأطراف التي يتم مقاضاتها، على سبيل المثال، تقرير مسؤولية الشركة أو الدولة التي ثبت أنها ساهمت عمدا في تغير المناخ مما أحدث أضرارا، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وحرائق الغابات، أو زيادة تواتر الكوارث الطبيعية وخطورتها.

●**التعويضات:** قد تضطر الشركات أو الحكومات المسؤولة في قضايا التقاضي المناخي إلى دفع تعويضات مالية كبيرة أو غرامات، والتي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على صافي أرباحها ودخلها القومي.

●**التأثير على السياسات الحكومية:** يمكن للتقاضي المناخي أن يؤثر على السياسيات الحكومية وأولوياتها من خلال لفت الانتباه إلى الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم الأنشطة المتعلقة بالمناخ.

---

(1) Carlarne, C. (2010). Climate Change Law and Policy: EU and US Approaches. Oxford University Press. p. 145.
&Verheyen, R. (2019). Climate Change Damage and International Law: Prevention Duties and State Responsibility. Brill | Nijhoff. p. 285.

(ISSN: 2356 - 9492)

على سبيل المثال، قد يؤدي التقاضي المناخي الناجح ضد شركة وقود أحفوري إلى تنظيم أكبر للصناعة من جانب الحكومة، أو قد تؤدي دعوى قضائية ناجحة ضد الحكومة إلى سياسات مناخية أقوى.

ثانيا- الآثار غير المباشرة[1]:

إن الفوز أو الخسارة بدعاوى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ضد حكومة دولة ما أو تحميل شركة المسؤولية عن مساهمتها في تغير المناخ لن تعود بفائدة فورية على الأشخاص الذين رفعوا القضية فحسب، لكنها ستساهم في الهدف الأوسع المتمثل في مكافحة تغير المناخ.

حيث تتمثل الآثار غير المباشرة للتقاضي المناخي في استخدام التقاضي لرفع الوعي العام أو تعبئة المشاعر العامة بشأن قضية ما، أو إبقاء قضية ما على جدول الأعمال السياسي، وخلق نفوذ لتكملة الاستراتيجيات الأخرى[2]، على سبيل المثال، يذهب البعض إلى أنه "على الرغم من أن التقاضي في حد ذاته قد لا يؤدي دائما إلى نتائج فورية وشاملة، إلا أنه يمكن أن يعمل كجزء من استراتيجية سياسية فعالة لتحقيق الإصلاح الاجتماعي"[3].

---

(1) McNamara, K. E., & Jackson, G. (2013). Loss and Damage: Climate Reality in the 21st Century. In J. Palutikof, S. L. Boulter, A. J. Ash, M. S. Smith, M. Parry, M. Waschka, & D. Guitart (Eds.), Climate Adaptation Futures, Wiley. P.159.
& Faure, M., & Peeters, M. (Eds.). (2011). Climate Change Liability. Edward Elgar Publishing. p. 37.
(2) Fisher, E., Lange, B., Scotford, E., & Carlarne, C. (2019). Oxford Handbook of International Climate Change Law. Oxford University Press. p. 555.
)3(Jolene Lin, Climate change and the courts, Legal Studies, op.cit., p.38.

وتتحقق النتائج غير المباشرة للتقاضي المناخي من خلال ما يلي[١]:

* **تشكيل الرأي العام:** يمكن للتقاضي المناخي أن يرفع الوعي ويشكل الرأي العام حول الحاجة إلى العمل من اجل مواجهة تغير المناخ، ويتحقق ذلك من خلال تبني وسائل الإعلام للقضايا المناخية البارزة مما يلفت الانتباه إليها ويساعد في إيصال مدى خطورة تغير المناخ إلى جمهور أوسع.

* **تشجيع عمل القطاع الخاص:** يمكن للتقاضي المناخي كذلك أن يشجع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، مثل المستثمرين والشركات، على التعامل مع تغير المناخ بجدية أكبر. على سبيل المثال، يتم استخدام التقاضي المناخي ضد شركات الوقود الأحفوري والحكومات للضغط عليها للكشف عن مزيد من المعلومات حول المخاطر المتعلقة بالمناخ والانتقال إلى مصادر طاقة نظيفة ومتجددة.

* **دعم النشاط المناخي:** يستطيع التقاضي المناخي أن يدعم ويعزز جهود نشطاء المناخ من خلال توفير إطار قانوني لمطالبهم ومن خلال تسليط الضوء على الحقوق القانونية للمجتمعات والأفراد المتأثرين بتغير المناخ.

* **الإضرار بالسمعة وضعف ثقة المستثمر:** من المحتمل أن يؤدي التقاضي المناخي إلى الإضرار بسمعة الأطراف التي تتم مقاضاتها، فقد تواجه الشركات التي ثبت أنها ساهمت عن عمد في تغير المناخ أو فشلت في اتخاذ الإجراءات المناسبة دعاية سلبية وضررا لعلامتها التجارية، مما قد يؤثر على آفاق

---

(1) Peel, J., & Osofsky, H. M. (2015). Climate Change Litigation: Regulatory Pathways to Cleaner Energy. Op.cit., pp. 135-136.
& Farber, D. A., & Peeters, M. (2016). Climate Change Law. Edward Elgar Publishing. p. 254.

(ISSN: 2356 - 9492)

أعمالها المستقبلية، ويؤثر أيضا على ثقة المستثمرين في بعض الصناعات أو الشركات، حيث إذا كانت الشركة تواجه قدرا كبيرا من الدعاوى المتعلقة بتغير المناخ، فقد يعتبرها المستثمرون محفوفة بالمخاطر وقد يدفعهم هذا الأمر إلى الاستثمار في شركات أخرى.

* **تكاليف التأمين:** يمكن للتقاضي المناخي أن يؤثر على تكاليف التأمين، خاصة بالنسبة للشركات التي يُنظر إليها على أنها عالية المخاطر فيما يتعلف بالأضرار المتعلقة بالمناخ، فقد تزيد شركات التأمين أقساط التأمين أو ترفض التغطية الكاملة إذا أدركت أن هذه المخاطر مرتفعة للغاية.

* **الابتكار:** لا شك أن التقاضي المناخي من الممكن أن يشجع الابتكار في تطوير التقنيات النظيفة والحلول المناخية، فقد يتم تحفيز الشركات والأفراد –الذين يواجهون إجراءات قانونية تتعلق بتغير المناخ– للاستثمار في تطوير تقنيات أو مناهج جديدة للتخفيف من تأثيرها على البيئة.

* **التأثير الدولي:** يساهم التقاضي المناخي في التأثير والانتشار الدولي بشأن مكافحة تغير المناخ بشكل غير مباشر، حيث من المحتمل أن يؤدي العمل القانوني بشأن المناخ في بلد ما إلى إحداث تأثير كبير، مما يلهم البلدان الأخرى في اتخاذ إجراءات مماثلة، مما يساهم في تحرك عالمي نحو إجراءات مناخية أكبر.

وخلاصة القول أن الآثار غير المباشرة للتقاضي المناخي تتجاوز مجرد عملية الفوز بالقضية[1]، ففي كثير من الأحيان يتم اللجوء إلى التقاضي المناخي

([1]) Pouikli K. Editorial: (2021), a short history of the climate change litigation boom across Europe. ERA Forum.; vol.22(4): p.569.

مع التأكد المسبق بخسارة الدعوى أو بوجود احتمالية ضئيلة جدا للفوز، لكن الاعتبارات التكتيكية أو الاستراتيجية غير القانونية –مثل إبقاء القضية على جدول الأعمال السياسي– يُنظر إليها على أنها تبرر ازدياد اللجوء للتقاضي المناخي، بالإضافة إلى احتمالية تقديم المحكمة نتيجة مفيدة في الدعوى يمكن للقضايا المستقبلية البناء عليها؛ مما يزيد من الضغط على الحكومات والشركات لتغيير سياساتها وتصرفاتها، لينتصر في النهاية التقاضي المناخي وغايته في مكافحة تغير المناخ والتخفيف من حدته والتكيف معه.

المبحث الثاني

(ISSN: 2356 - 9492)

حقوق الإنسان محل التقاضي المناخي

في الماضي، لم تتضمن الادعاءات المتعلقة بالقضايا البيئية مخاوف حقيقية مباشرة بشأن تغير المناخ، أما في السنوات الأخيرة فهناك اعتراف متزايد بأن تغير المناخ يؤثر على حقوق الإنسان، مما أدى إلى "منعطف حقوقي" في التقاضي المناخي(١). حيث أن ثلث الدعاوى المتعلقة بالمناخ خارج الولايات المتحدة تستند على حق أو أكثر من حقوق الإنسان.

وقد أدى هذا المنعطف الحقوقي إلى مطالبات ودعاوى قضائية تتناول على وجه التحديد الإجراءات الحكومية المتخذة أو التقاعس عن العمل المتعلق بالتخفيف من أسباب تغير المناخ، مثل تنظيم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو التكيف مع عواقب تغير المناخ. ويمكن أن تتأسس مقبولية التقاضي المناخي على الحقوق الدستورية وحقوق الإنسان بصفة عامة أيا كان مصدرها القانوني.

غالبا ما تدفع الأنظمة القانونية والسياسية غير الواضحة أو غير المكتملة بشأن المناخ المتقاضين إلى رفع دعاوى لانتهاكات حقوقهم المحمية بنص الدستور والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمناخ، فيلجأ هؤلاء المتقاضون إلى التقاضي المناخي الدستوري لأنه:

(١) تم استخدامه بنجاح في التقاضي البيئي،
(٢) يسمح بالوصول المباشر إلى المحاكم العليا،

(1) K Davis et al, (2017) ‘The declaration on human rights and climate change: a new legal tool for global policy change. Journal of Human Rights and the Environment 8 (2) , p. 217.

(٣) يوفر أساسا قانونيا للدعوى القضائية عندما يكون إطار العمل القانوني والسياسي الحالي غير مكتمل،

(٤) يكون من الأسهل على رافع الدعوى إثبات أنه صاحب مصلحة في رفع الدعوى في حالة انتهاك حق دستوري[١].

فتستهدف معظم الدعاوى القضائية المتعلقة بالمناخ حول العالم تغيير سياسات الحكومة أو شركات الوقود الأحفوري فيما يتعلق بالمناخ، أو الطعن على القرارات المتعلقة بالتأثير السلبي على المناخ، ويمكن أن تتأسس مقبولية هذا الطعن على حق واحد أو أكثر من الحقوق النابعة من الدستور أو الاتفاقيات الدولية بشأن المناخ، مثل الحق في الحياة، والحق في الملكية والحرية، والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والحق في الكرامة، والمساواة بين الأجيال، وغيرها.

وإلى جانب الحق الدستورية، فإن تغير المناخ يؤثر سلباً في التمتع بحقوق الانسان بصفة عامة، ولئن كان تعداد هذه الحقوق جميعا مستحيلا في هذا المقام، فإن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ومجلس حقوق الانسان، ولا سيما في قراره ٤١/٢١، قد سلط الضوء على أن تغير المناخ يؤثر على الحق في الحياة وتقرير المصير والتنمية والصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي والسكن اللائق وفي طائفة من الحقوق الثقافية[٢].

---

(1) Climate change, coming soon to a court near you climate litigation in Asia and the Pacific and beyond, Asian Development Bank, op.cit., p.5.

(2) Fact Sheet No. 38: Frequently Asked Questions on Human Rights and Climate Change, p.2. https://www.ohchr.org/en/publications/fact-sheets/fact-sheet-no-38-frequently-asked-questions-human-rights-and-climate last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

يعتبر الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة حقا معترفا به في الدساتير والقوانين البيئية المحلية من جهة ١٥٥ دولة حول العالم(١). ومنذ يوليو ٢٠٢٢، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا تاريخيا بتأييد ١٦١ دولة، يعلن أن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة يعتبر حقا عالميا من حقوق الإنسان(٢)، ويعد هذا القرار بمثابة خطوة مهمة للعمل المناخي القانوني والسياسي على المستويين الوطني والدولي.

ووفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، ويكرر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التأكيد على الحق الأصيل في الحياة لكل إنسان باعتباره حقا أساسيا غير قابل للتصرف ولا يمكن تقييده أو تعليقه تحت أي ظرف من الظروف. وهذا يعني، على أقل تقدير، أنه لا ينبغي للدول أن تتخذ فقط تدابير فعالة ضد الخسائر في الأرواح التي يمكن توقعها والتي يمكن تجنبها، بل أن تمكّن الناس أيضا من التمتع بحياة كريمة(٣).

وقد كرس العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق الإنسان في الصحة، فنص العهد في المادة ١٢ منه على أن الدول الأطراف

---

(1) https://www.deutschlandfunk.de/klimaklage-von-umweltgruppen-dass-der-klimawandel-100.html last accessed 5 May 2023.
(2) https://news.un.org/ar/story/2022/07/1107972 last accessed 5 May 2023.
(3) Fact Sheet No. 38: Frequently Asked Questions on Human Rights and Climate Change, op.cit., p.2.

يجب أن تتخذ خطوات لتحقيق الإعمال الكامل للحق في الصحة، بما في ذلك الخطوات اللازمة لتحسين جميع الجوانب الصحية العقلية والبدنية[١].

وذكرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم ١٤/٢٠٠٠ بشأن الحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، أن الحق في الصحة يمتد ليشمل "المحددات الأساسية للصحة، مثل الحصول على المياه المأمونة الصالحة للشرب والمرافق الصحية الملائمة، والإمداد الكافي من الغذاء الآمن، والتغذية والسكن، والظروف المهنية والبيئية الصحية.." (الفقرة ١١)[٢].

- وهناك العديد من الدعاوى المناخية الناجحة التي تأسست مقبوليتها على واحد أو أكثر من الحقوق الدستورية وحقوق الإنسان بصفة عامة:

– **دعوى ماساتشوستس ضد وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكيةMassachusetts v. EPA**، تعتبر هذه الدعوى بمثابة تمهيد لاعتراف محاكم الولايات المتحدة بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، من خلال الاعتراف بأن غازات الاحتباس الحراري من ملوثات الهواء، حيث حكمت المحكمة العليا لصالح ولاية ماساتشوستس وذهبت إلى أن قانون الهواء النظيف

(1) International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights last accessed 5 May 2023.
(2) General Comment No. 14: The Right to the Highest Attainable Standard of Health (Art. 12 of the Covenant): https://www.refworld.org/docid/4538838d0.html last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

الذي يمنح وكالة حماية البيئة سلطة تنظيم الانبعاثات من السيارات، يمكّن الوكالة أيضا من تنظيم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، حيث خلصت المحكمة إلى أن غازات الاحتباس الحراري، بما في ذلك ثاني أكسيد الكربون، تفي بتعريف "ملوثات الهواء" بموجب القانون وأن وكالة حماية البيئة يقع عليها واجب تنظيم هذه الانبعاثات إذا ثبت أنها تساهم في تغير المناخ وتضر بالصحة العامة والرفاهية.[١]

منذ ذلك الحكم تطور استخدام الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق في التقاضي المناخي ليس في الولايات المتحدة فحسب وإنما أيضا في البلدان الأخرى، وعلاوة على ذلك، فقد كان هذا الحكم مهما أيضا للاعتراف بالضرر المحتمل الناجم عن تغير المناخ ودور الحكومة في معالجته، فقد أقر حكم المحكمة بأن تغير المناخ ليس مجرد مشكلة بيئية فحسب، ولكنه أيضا قضية تتعلق بالصحة العامة والرفاهية التي تتطلب إجراءات حكومية إضافية، وقد ساعد هذا الاعتراف في رفع أهمية تغير المناخ كقضية سياسية وساهم في تطوير مجموعة من السياسات واللوائح المناخية في الولايات المتحدة وخارجها.

- **قانون إنشاء المحكمة الخضراء الوطنية في الهند:**

ينص قانون إنشاء المحكمة الخضراء الوطنية National Green Court (NGT) في الهند على منح هذه المحكمة ولاية قضائية على جميع الدعاوى التي

(1) Massachusetts v. EPA climatecasechart.com/case/massachusetts-v-epa/ last accessed 5 May 2023.

تنطوي على قضايا جوهرية تتعلق بالبيئة، وقد تم منح هذه المحكمة سلطات لاتخاذ قرار بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ هذه القوانين[1]:

- قانون المياه (منع ومكافحة التلوث) لعام ١٩٧٤؛
- قانون مكافحة التلوث (منع ومكافحة التلوث) لعام ١٩٧٧؛
- قانون (حفظ) الغابات، ١٩٨٠؛
- قانون الهواء (منع ومكافحة التلوث) لعام ١٩٨١؛
- قانون (حماية) البيئة، ١٩٨٦؛
- قانون تأمين المسؤولية العامة لعام ١٩٩١؛
- قانون التنوع البيولوجي لعام ٢٠٠٢.

وفي عام ٢٠١٤، أصدرت المحكمة الخضراء الوطنية الهندية حكما بأن السيارات كانت السبب الرئيسي للذوبان السريع للأنهار الجليدية في جبال الهيمالايا، مستشهدة بدراسة وجدت أن ٤٠ في المائة من التدهور الجليدي يمكن أن يعزى إلى تأثيرات ثاني أكسيد الكربون، مما يجعل السيارات السبب الرئيسي. وقد وسعت المحكمة في تفسير المادة ٢١ من الدستور الهندي لتشمل الحق في بيئة نظيفة ولائقة، حيث تنص هذه المادة على أن **الحق في الحياة هو حق من حقوق الإنسان وهو حق دستوري أساسي، والحق في الحياة يشمل (الحق في العيش بكرامة) ... وتعتبر البيئة، والهواء، وتلوث المياه، وما إلى ذلك انتهاكًا**

(1) National Green Tribunal (NGT) Act-Jurisdiction: https://www.legalserviceindia.com/legal/article-4358-national-green-tribunal-ngt-act-jurisdiction.html Rengarajan, S., Palaniyappan, D., Ramachandran, P. et al. National Green Tribunal of India—an observation from environmental judgements. Environ Sci Pollut Res 25, 11313–11318 (2018). https://doi.org/10.1007/s11356-018-1763-2

(ISSN: 2356 - 9492)

للمادة ٢١؛ لأن البيئة الصحية هي جزء لا يتجزأ من هذا الحق في الحياة الصحية، وبدون بيئة صحية إنسانية، لا يمكن أن يكون هناك حياة كريمة للإنسان. وبناء على ذلك، **أمرت المحكمة حكومة هيماشال براديش باتخاذ تدابير شاملة للحد من التلوث،** بما في ذلك إجراء فحوصات عشوائية للتلوث، وتقييد استخدام سيارات الغاز الطبيعي والحافلات الكهربائية في مناطق معينة، وإعادة فرض برامج التشجير، وتقديم تقرير ربع سنوي عن حالة كل هذه الإجراءات إلى لجنة الإشراف بالمحكمة(١).

تجسد المحكمة الخضراء الوطنية في الهند السمات النموذجية لضمان العدالة المناخية والحق في بيئة نظيفة صحية، فكما رأينا لا تستطيع المحاكم إصدار الأوامر أو التوجيهات للحكومة فحسب، بل يمكنها أيضا استخدام سلطاتها لتطوير سبل انتصاف جديدة لضمان حماية الحقوق وتنفيذ الالتزامات الدستورية.

– **دعوى Gbemre v. Shell Petroleum Development Company of Nigeria Ltd في نيجيريا،** قضت المحكمة الفيدرالية النيجيرية بأن ممارسة شركة خاصة لحرق الغاز غير قانونية، وأن القانون الذي سمح بذلك غير دستوري، ففي يوليو ٢٠٠٥، رفع جوناه غبيمر نيابة عن نفسه وعن مجتمعه المحلي، دعوى لدى المحكمة الفيدرالية العليا لنيجيريا ضد شركة شل لتنمية البترول في نيجيريا المحدودة (المدعى عليه الأول)، وشركة البترول الوطنية النيجيرية (المدعي عليه الثاني) والمدعي العام للاتحاد (المدعي عليه الثالث)،

(1) In re Court on its own motion v. State of Himachal Pradesh & Others: https://climate-laws.org/geographies/india/litigation_cases/in-re-court-on-its-own-motion-v-state-of-himachal-pradesh-others last accessed 5 May 2023.

حيث سعى جوناه غبيمر في هذه الدعوى، إلى استصدار أمر قضائي ضد المدعى عليهم يمنعهم من الاستمرار في إشعال الغاز في مجتمعه[١].

تضمنت طلبات Gbemre (المدعي) في هذه الدعوى، ما يلي:

أ) إعلان أن الحقوق الأساسية المكفولة دستوريا في حياة وكرامة الإنسان تشمل حتما الحق في بيئة نظيفة وخالية من السموم والتلوث وصحية.

ب) إقرار بأن تصرفات المدعى عليهما الأول والثاني في استمرار إشعال الغاز في سياق أنشطة التنقيب عن النفط وإنتاجه في مجتمع المدعي يعد انتهاكا للحقوق الأساسية لمقدم الطلب في الحياة **(بما في ذلك البيئة الصحية) وكرامة الإنسان.**

ج) إقرار بأن فشل المدعى عليهما الأول والثاني في إجراء تقييم الأثر البيئي في مجتمع المدعي فيما يتعلق بآثار أنشطة حرق الغاز، يعد انتهاكا لقانون تقييم الأثر البيئي.

د) إقرار بأن أحكام القسم ٣ (٢) (أ) (ب) من قانون إعادة حقن الغاز المصاحب والقسم ١ من لوائح إعادة حقن الغاز المصاحب (استمرار حرق الغاز) S.1. رقم ٤٣ لعام ١٩٨٤ الذي بموجبه قد يُسمح باستمرار حرق الغاز في نيجيريا يتعارض مع حقوق المدعي في الحياة و كرامة الإنسان المنصوص عليها في الدستور، وبالتالي فهي غير دستورية ولاغية وباطلة.

هـ) أمر قضائي دائم يمنع المدعى عليهما الأول والثاني من إشعال الغاز في مجتمع المدعي.

---

(1)http://climatecasechart.com/non-us-case/gbemre-v-shell-petroleum-development-company-of-nigeria-ltd-et-al/ last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

وقد قامت المحكمة برفض طعن المدعى عليهما الأول والثاني فيما يتعلق بعدم اختصاص المحكمة في نظر الدعوى القضائية، حيث حكم القاضي بأن المحكمة الفيدرالية العليا لديها الاختصاص الطبيعي لمنح الإذن للمدعي لتقديم طلب لإنفاذ حقه الأساسي في الحياة والكرامة للإنسان على النحو الذي تضمنته المادتان ٣٣ و٣٤ من دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام ١٩٩٩.

وبناء على طلب المدعي، قضت المحكمة بأن الحقوق الأساسية المكفولة دستوريًا مثل الحق في الحياة والكرامة الإنسانية المنصوص عليها في المادتين ٣٣(١) و ٣٤(١) من دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية ١٩٩٩ وعززته المواد ٤ و ١٦ و ٢٤ من قانون الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (تم التصديق والإنفاذ في نيجيريا) لا محالة تشمل الحق في بيئة صحية خالية من السموم والتلوث[١].

– **وفي دعوى Subhash Kumar v. State of Bihar and Ors. and Virender Gaur and Ors. v. State of Haryana and Ors في الهند**[٢]، ساهم الاجتهاد القضائي في توسيع الحق في الحياة إلى الحق في العيش بكرامة في بيئة صحية، وقضت المحكمة بأن الدستور الهندي أمر الدولة والمواطنين بالحفاظ على بيئة صحية للأجيال الحالية والمقبلة، علاوة على ذلك،

(1) Ayodele Morocco-Clarke, The case of Gbemre v. Shell as a catalyst for change in environmental pollution litigation?, Nnamdi Azikiwe University Journal of International Law and Jurisprudence,Vol. 12 No. 2, 2021, pp 34-35.
(2) https://indiankanoon.org/doc/27930439/ last accessed 5 May 2023.

ذهبت المحكمة إلى أن كرامة الإنسان تعتمد على حماية البيئة والحفاظ عليها لضمان "جو صحي وتوازن بيئي"(١).

- في دعوى جوليانا ضد الولايات المتحدة الأمريكية Juliana v. United States، دفع المدعون بأن موافقة الحكومة على تطوير الوقود الأحفوري تسبب تغيرا مناخيا كارثيا وتنتهك حقوقهم الدستورية، وأن إجراءات الحكومة، مثل تأجير الأراضي وإصدار تصاريح لتطوير الوقود الأحفوري، كانت غير دستورية بموجب بند الإجراءات القانونية الواجبة في التعديل الخامس، والذي يحظر على الحكومة حرمان أي شخص من حياته أو حريته أو ممتلكاته دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

قضت المحكمة بأن الحق في نظام مناخي قادر على الحفاظ على حياة الإنسان أمر أساسي وضروري لمجتمع حر ومنظم، وأن هذا النظام المناخي المستقر ضروريا للأفراد لممارسة حقوق أساسية أخرى مثل الحق في الحياة والحرية والملكي، ومع ذلك، حرصت المحكمة على ملاحظة أن هذا الحق الأساسي لا يعني التحرر من كل تلوث أو أي تغير مناخي، بل يعني نظاما مناخيا يمكن أن يدعم حياة الإنسان، وذهبت المحكمة إلى "إن الاعتراف بهذا الحق الأساسي لا يحول أي عمل بسيط أو حتى معتدل يساهم في ارتفاع درجة حرارة الكوكب إلى انتهاك دستوري.. ترى هذه المحكمة ببساطة أنه عندما تدعي الشكوى أن الإجراءات الحكومية تلحق أضرارا جسيمة وجوهرية بالنظام المناخي بطريقة تؤدي إلى وفيات بشرية، وتقصير عمر الإنسان، أو أن هذه الإجراءات قد

(1) Normawati Hashim, Towards New Frontier of Constitutional Recognition of Environmental Protection in Urban Regeneration, Procedia - Social and Behavioral Sciences Volume 170, 27 January 2015, p. 415.

(ISSN: 2356 - 9492)

أدت إلى ضرر واسع النطاق للممتلكات، وتهديد لمصادر الغذاء البشري، وتغيير النظام البيئي للكوكب بشكل كبير، تكون عندئذ المطالبة بانتهاك الإجراءات القانونية والدستور صحيحة ".[١]

– دعوى اتحاد صناعات وقاية النبات [حظر إنتاج وتخزين ونقل بعض منتجات وقاية النبات] في فرنسا Union des industries de la protection des plantes [Prohibition of the production, storage, and transport of certain plant protection products]، في نوفمبر ٢٠١٩، قام المجلس الدستوري الفرنسي بنظر عدم دستورية الفقرة الرابعة من المادة L 253-8 من قانون المصايد الريفية والبحرية، الصادر ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨، والذي رفعها اتحاد صناعات حماية النباتات، حيث تتعلق الدعوى بادعاءات مفادها أن فرض حظر على إنتاج وتخزين ونقل مبيدات الآفات غير المعتمدة ينتهك الحقوق الدستورية المتعلقة بالظروف التجارية المتوازنة في الزراعة وإنتاج الغذاء.

أشار المجلس الدستوري إلى أنه وفقا لديباجة ميثاق البيئة: "يرتبط مستقبل البشرية ووجودها ارتباطا وثيقا ببيئتها الطبيعية.. البيئة هي التراث المشترك للبشرية جمعاء.. يجب توخي الحذر للحفاظ على البيئة جنبا إلى جنب مع المصالح الأساسية الأخرى للأمة ... من أجل ضمان التنمية المستدامة، **يجب ألا تعرض الخيارات المصممة لتلبية احتياجات الجيل الحالي قدرة الأجيال القادمة للخطر وقدرة الشعوب الأخرى على تلبية احتياجاتهم الخاصة**". لذلك فإن حماية

(1) Juliana v. United States, https://casetext.com/case/juliana-v-united-states-3

البيئة، والتراث المشترك للبشرية جمعاء، يشكل هدفا ذا قيمة دستورية[١]. وكذلك في ديباجة الدستور الفرنسي، التي تنص على أن الدولة يجب أن تضمن للجميع" حماية صحتهم". وأشار المجلس كذلك إلى أن السلطة التشريعية يجب أن توازن بين هذه الحقوق والحق في التجارة الحرة، وفي هذا الصدد، ذكر المجلس أن للهيئة التشريعية أيضا الحق في أن تأخذ في الاعتبار تأثير نشاط ما في فرنسا على البيئة خارج حدود فرنسا، ووجد المجلس أن مقايضة الهيئة التشريعية في هذه الحالة لم تكن "غير متوازنة بشكل واضح"، وبالتالي تم رفض الادعاء بارتكاب مخالفات.[٢]

– دعوى أصحاب محطات الطاقة الشمسية الكوريين بشأن الكتلة الحيوية ضد كوريا الجنوبية Korean Biomass Plaintiffs v. South Korea (وانتهاك حقوق الملكية)، في سبتمبر ٢٠٢٠، رفع أكثر من ٦٠ من أصحاب محطات الطاقة الشمسية والسكان المجاورين دعوى قضائية ضد حكومة كوريا الجنوبية في المحكمة الدستورية، طعنًا في الإعانات الممنوحة لمحطات الكتلة الحيوية المسببة لتغير المناخ وتلوثه. حيث طعن المدعون بأن توليد الطاقة من الكتلة الحيوية، المصنفة على أنها متجددة ومنخفضة أو معدومة الكربون، تؤدي في الواقع إلى تدمير الغابات، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون أعلى من الفحم، وتلوث الهواء المحلي، ويزعمون أن هذه السياسة تنتهك الحقوق البيئية الدستورية

(1) Decision no. 2019-823 QPC of 31 January 2020: https://www.conseil-constitutionnel.fr/en/decision/2020/2019823QPC.htm last accessed 5 May 2023.
(2) Climate Litigation Based on Human Rights: https://www.nhri.no/en/report/climate-and-human-rights/9-climate-litigation-based-on-human-rights/ last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

لكوريا الجنوبية **وتنتهك حقوق الملكية** لمطوري الطاقة المتجددة، وحقوق الشعب الكوري[1]. ولازالت هذه الدعوى قيد النظر.

– دعوى مؤسسة مارانغوبولوس لحقوق الإنسان ضد اليونان Marangopoulos Foundation for Human Rights (MFHR) v. Greece، تدعي مؤسسة مارانعويولس أن الحكومة اليونانية لم تلتزم بالقانون اليوناني والأوروبي والدولي بسبب طبيعة إشرافها (وملكيتها الجزئية) على العديد من مناجم الفحم الحجري ومحطات الطاقة التي تعمل بالفحم، وأنه في المناطق الرئيسية التي يتم فيها تعدين الليغنيت (الفحم البني)، لم تمنع الدولة بشكل كاف التأثير على البيئة ولم تضع استراتيجية مناسبة لمنع المخاطر الصحية للسكان والتصدي لها وذلك عن طريق إعداد تقييمات مناسبة للأثر البيئي، وأنه يوجد إطار قانوني يضمن أمن وسلامة الأشخاص الذين يعملون في مناجم الفحم الحجري وأن هؤلاء العاملين لا يستفيدون من ساعات العمل المخفضة أو الإجازات الإضافية. وقد استندت هذه الدعوى على المادة ١١ (الحق في حماية الصحة)، والمادة ٤ (الحق في تخفيض ساعات العمل أو الإجازات الإضافية للعمال في المهن الخطرة أو غير الصحية)، المادة ٣ الفقرة الاولى (السلامة واللوائح الصحية في العمل) والمادة ٣ الفقرة ٢ (أحكام إنفاذ لوائح السلامة والصحة من خلال تدابير الإشراف) من الميثاق الاجتماعي الأوروبي.

وقد أعلنت اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية قبول الدعوى، ونص قرار اللجنة صراحة على أن الحق في التمتع ببيئة صحية مرتبط بالحق في الصحة

(1) Korean Biomass Plaintiffs v. South Korea: climatecasechart.com/non-us-case/korean-biomass-plaintiffs-v-south-korea/ last accessed 5 May 2023.

والحياة بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والاتفاقيات المناخية الدولية الأخرى، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو[١].

(1) No. 30/2005 Marangopoulos Foundation for Human Rights (MFHR) v. Greece: https://www.coe.int/en/web/european-social-charter/processed-complaints/-/asset_publisher/5GEFkJmH2bYG/content/no-30-2005-marangopoulos-foundation-for-human-rights-mfhr-v-greece last accessed 5 May 2023. https://leap.unep.org/countries/gr/national-case-law/marangopoulos-foundation-human-rights-mfhr-v-greece-right-clean last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الثالث

الالتزامات الحكومية محل التقاضي المناخي

تمهيد وتقسيم

بشكل عام، تلتزم حكومات الدول بعدم انتهاك الحقوق سالفة الذكر في المبحث السابق، بالإضافة إلى وجود التزامات أخرى مستمدة من دساتير هذه الدول والمواثيق الدولية وثيقة الصلة بالمناخ، إلى جانب بعض المبادئ الأخرى مثل مبدأ الثقة العامة[١] الذي يتطلب من الحكومات إدارة الموارد الطبيعية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، وبند الإجراءات القانونية الواجبة الذي يتطلب من الحكومة اتباع الإجراءات القانونية الواجبة[٢] عند اتخاذ القرارات التي قد تؤثر على البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبناء على ما سبق سوف نقسم هذا المبحث إلى مطالبين، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: الالتزامات الحكومية المستمدة من الدساتير والمواثيق الدولية

المطلب الثاني: الالتزامات بموجب مبدأ الثقة العامة وبند الإجراءات القانونية الواجبة

المطلب الأول

(1) public trust doctrine.
(2) Due Process Clause.

الالتزامات الحكومية المستمدة من الدساتير والمواثيق الدولية

هناك العديد من الالتزامات الحكومية التي تفرضها الدساتير وتنص عليها المواثيق الدولية فيما يتعلق بالمناخ، وتنقسم هذه الالتزامات إلى التزامات موضوعية وإجرائية، حيث تتطلب الالتزامات الموضوعية من الدول اتخاذ **تدابير إيجابية وسلبية** منها اعتماد تدابير مناسبة للتصدي لتغير المناخ، وسن وإنفاذ التشريعات للتكيف مع المناخ والتخفيف من حدته، وتوفير الإنصاف لمن يتأثرون بتغير المناخ، والامتناع عن السماح بالأنشطة التي تسهم في انتهاكات حقوق الإنسان، وتسهيل المشاركة العامة في اتخاذ القرار المناخي.

أما الالتزامات الإجرائية فهي تتطلب من الدول تقييم آثار تغير المناخ والتدابير لمعالجته، وإعلان هذه المعلومات، وحماية الأفراد والجماعات من الانتهاكات بواسطة الغير، ويشمل ذلك اتخاذ خطوات لمنع مثل هذه الانتهاكات والتحقيق فيها والمعاقبة عليها من خلال صنع سياسات وتشريعات وأنظمة وأحكام قضائية فعالة[1].

من أمثلة التزامات حكومات الدول الإيجابية والسلبية فيما يتعلق بالمناخ: الالتزام بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وواجب العناية، والالتزام بالحماية والوقاية، والالتزام بتقييم الأثر البيئي، والالتزام بمشاركة المعلومات.. وغيرها.

أولا– الالتزام بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه:

(1) Savaresi, A., & Setzer, J. (2022). Rights-based litigation in the climate emergency: mapping the landscape and new knowledge frontiers. Journal of Human Rights and the Environment, vol.13(1), p.20.

(ISSN: 2356 - 9492)

كنا قد أسلفنا الذكر، أن التقاضي المناخي الذي يستهدف التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معه يتعلق بالدعاوى القضائية المرفوعة ضد حكومات الدول التي ساهمت بشكل كبير في تغير المناخ نظرا لفشلها في اتخاذ الإجراءات الكافية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (أي اتخاذ تدابير التخفيف).

وبالتالي فالالتزام بالتخفيف من آثار تغير المناخ هو التزام الحكومات باتخاذ إجراءات أكثر جرأة لتقليل الانبعاثات أو دعم البدائل غير المسببة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري مثل الطاقة المتجددة، حيث أصبح من الواضح أن تغير المناخ يشكل تهديدا كبيرا يوما تلو الأخر لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، والصحة، والغذاء، والماء، والبيئة الآمنة.

لذلك، فهناك اعتراف متزايد بأنه يقع على الدول التزام بالمشاركة في التخفيف من آثار تغير المناخ كوسيلة للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، يتعلق الالتزام بالتكيف مع المناخ بتقليل أو تجنب تأثيرات تغير المناخ وذلك من خلال إجبار الحكومات على اتخاذ تدابير تكيف لحماية المجتمعات من تأثيرات تغير المناخ التي تحدث بالفعل (الحالة) أو ستحدث في المستقبل (المستقبلية)، مثل بناء دفاعات ضد الفيضانات ورفع مستويات السدود، واختيار أنواع الأشجار في الغابات بحيث تكون أقل عرضة للعواصف والحرائق، وتطوير المحاصيل التي تتحمل الجفاف[1].

إن التزام الدول بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه ينبع من الحق الدستوري المتمثل في المساواة بين الأجيال وحق الأجيال القادمة في مناخ صحي

(1) Brunnée, J., & Toope, S. J. (2018). Climate change litigation. Op.cit., pp.6-7.

مستدام، وأن الأجيال الحالية تتحمل مسؤولية ضمان تمتع الأجيال القادمة بحقوق الإنسان الخاصة بهم. كما يرتبط الالتزام بالتخفيف بالمبدأ الوقائي، الذي يتطلب من الدول اتخاذ تدابير وقائية في مواجهة المخاطر غير المؤكدة أو المحتملة على صحة الإنسان والمناخ بصفة عامة، أما الالتزام بالتكيف فهو يستهدف التعامل مع الأضرار الحالية تجنبا لمزيد من الأضرار المستقبلية.

يمكن أن ينبع الأساس القانوني لالتزام الدول بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه أيضا من القانون البيئي الدولي، وبخاصة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كونها الاتفاقية الرئيسية التي تهتم بقضايا المناخ حيث تقر هذه الاتفاقية بالحاجة إلى حماية النظام المناخي للأجيال الحالية والمقبلة، وتسترشد هذه الاتفاقية بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة أو المتفاوتة الذي يعترف بأن البلدان المتقدمة قد ساهمت تاريخيا بأكبر قدر في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وبالتالي فهي تتحمل مسؤولية أكبر في معالجة تغير المناخ من البلدان النامية، حيث أن الأخيرة لديها قدرة وموارد أقل للتصدي لتغير المناخ، وبالتالي فهي تحتاج إلى دعم من البلدان المتقدمة[1].

(1) United Nations Framework Convention on Climate Change. (1992). United Nations Framework Convention on Climate Change. https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf
& United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development.https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21252030%20Agenda%20for%20Sustainable%20Development%20web.pdf last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

ينعكس مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة في العديد من معاهدات حقوق الإنسان[١]، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يقر بالحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في الغذاء والماء والصحة، والذي يمكن أن يهدده تغير المناخ. لذلك، يقع على عاتق الدول التزام باتخاذ تدابير للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه لحماية هذه الحقوق.

ويمكن أن يؤدي الفشل في الوفاء بالتزام التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه إلى عواقب وخيمة على حقوق الإنسان، لا سيما الأفراد في المجتمعات الضعيفة، بالإضافة إلى تفاقم الأضرار، ويمكن أن يؤدي إلى آثار لا رجعة فيها تهدد بقاء مدن أو دول بأكملها. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى نزوح ملايين الأشخاص، لا سيما في الدول الجزرية المنخفضة والمناطق الساحلية[٢].

علاوة على ذلك، فإن الفشل في الوفاء بالتزام التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه يمكن أن يكون له عواقب اقتصادية واجتماعية، حيث ستكون تكاليف التقاعس عن اتخاذ إجراء بشأن تغير المناخ أكبر مما لو كان قد تم اتخاذ هذه التدابير، وعلى سبيل المثال فالاستثمار في الطاقة المتجددة وغيرها من التقنيات منخفضة الكربون يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة ويحفز النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. يمكن أن

(1) United Nations. (1966). International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/cescr.aspx last accessed 5 May 2023.
(2) Savaresi, A. (2018). Human rights and the environment: In search of a new relationship. Cambridge University Press. p. 167.

تؤدي تدابير التكيف أيضا إلى مجتمعات أكثر مرونة وأكثر استعدادا للتعامل مع آثار الكوارث الطبيعية والأحداث الأخرى المتعلقة بالمناخ(١).

لذلك، تلعب الدول دورا حاسما وقويا في تعزيز جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، حيث يقع على عاتقها المسؤولية الأساسية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والحد من الزيادة في درجات الحرارة العالمية أي الالتزام بالتخفيف(٢)، ويمكن للدول القيام بذلك من خلال تنفيذ السياسات والتدابير للحد من الانبعاثات من مختلف القطاعات، مثل قطاع الطاقة والنقل والصناعة، يمكن للدولة أيضا تعزيز تطوير ونشر مصادر الطاقة المتجددة والتقنيات منخفضة الكربون.

بجانب الدولة يمكن للمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، دعم جهود التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال تقديم المساعدة الفنية والمالية للدول، على سبيل المثال، يوفر صندوق المناخ الأخضر، الذي تم إنشاؤه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التمويل لمشاريع التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه في البلدان النامية(٣).

---

(1) Falkner, R. (2016). The Paris Agreement and the new logic of international climate politics. International Affairs, 92(5), p.1107.
& Position Paper on «Climate Change and the Human Rights to Water and Sanitation» https://www.hydrology.nl/mainnews/1-latest-news/209-position-paper-on-climate-change-and-the-human-rights-to-water-and-sanitation.html last accessed 5 May 2023.

(2) International Renewable Energy Agency. (2019). Global energy transformation: A roadmap to 2050. https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2018/Apr/IRENA_GER_2018_report.pdf

(3) Green Climate Fund. (2020). Results Report 2019. https://www.greenclimate.fund/documents/20182/809734/GCF_results_report_2019.pdf/58d103a8-54a9-9ac1-3a1f-052d2f7d6b3b last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

للقطاع الخاص أيضا دور يلعبه في تعزيز التخفيف من آثار تغير المناخ، حيث يمكن للشركات تقليل انبعاثاتها من خلال اعتماد ممارسات أكثر استدامة، مثل تدابير كفاءة الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، والاستثمار في تقنيات منخفضة الكربون ودعم تطوير سلاسل التوريد المستدامة(١).

يمكن للمجتمع المدني كذلك أن يلعب دورا حاسما في تعزيز جهود التخفيف من آثار تغير المناخ، حيث يستطيع نشطاء البيئة رفع مستوى الوعي حول إلحاح أزمة المناخ ودفع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير(٢)، ويمكنهم أيضا المشاركة في التقاضي المناخي لمساءلة الحكومات والشركات عن فشلها في الوفاء بالتزاماتها للتخفيف من تغير المناخ(٣).

ثانيا– الالتزام بالمبدأ الوقائي أو المبدأ التحوطي:

المبدأ الوقائي precautionary principle هو مفهوم يؤكد على الحذر والوقاية عند اتخاذ القرار، وذلك عندما يكون الدليل العلمي غير مؤكد أو غامض أو غير كامل. حيث يشير المبدأ الوقائي إلى أنه في حالة وجود احتمالية أن يتسبب الإجراء أو السياسة التي تتبعها الحكومة في إلحاق الضرر بالجمهور أو بالبيئة، وفي حالة عدم وجود إجماع علمي يؤيد هذا الاجراء أو هذه السياسة، فإن

---

(1) Kolk, A., Levy, D. L., & Pinkse, J. (2008). Corporate responses in an emerging climate regime: The institutionalization and commensuration of carbon disclosure. European Accounting Review, 17(4), p.719.

(2) Taking governments to court over climate change: https://blogs.worldbank.org/governance/taking-governments-court-over-climate-change last accessed 5 May 2023.

(3) Bulkeley, H. (2010). Cities and the governing of climate change. Annual Review of Environment and Resources, 35, p.229.

عبء الإثبات يقع في هذه الحالة على عاتق أولئك الذين يدافعون عن الإجراءات أو السياسات لإظهار أنها ليست ضارة[١].

بمعني أخر، يعتبر المبدأ الوقائي بمثابة نهج لصنع القرار، وهو مفيد لمعالجة المواقف التي يوجد فيها عدم يقين علمي بشأن المخاطر المحتملة المرتبطة بنشاط ما أو منتج معين، حيث يعتمد المبدأ الوقائي على فكرة أنه عندما يكون هناك عدم يقين، فمن الأفضل أن نخطئ في جانب الحذر وأن تتخذ إجراءات وقائية لتجنب الضرر[٢].

يتم تطبيق هذا المبدأ عادةً في الحالات التي تكون فيها المخاطر المحتملة ذات أثر خطيرة أو لا يمكن الرجوع فيه لجسامته وفداحته. في هذه الحالات، قد يختار صانعو القرار اتخاذ تدابير وقائية، حتى لو لم يكن هناك دليل علمي قاطع على حدوث الضرر[٣]. تم دمج المبدأ الوقائي في العديد من السياسات واللوائح الوطنية والدولية المتعلقة بالصحة والسلامة وحماية البيئة[٤]، على سبيل المثال،

(1) Raffensperger, C., & Tickner, J. (1999). The precautionary principle and environmental policy. Environment: Science and Policy for Sustainable Development, vol.41(5), p.6.

(2) O'Riordan, T. (2004). The precautionary principle in contemporary environmental policy and politics. In J. Petts (Ed.), Handbook of Environmental Impact Assessment, Blackwell Publishing., Vol. 1. p. 97

(3) Kriebel, D., Tickner, J., Epstein, P., Lemons, J., Levins, R., Loechler, E. L., Quinn, M., Rudel, R., Schettler, T., & Stoto, M. (2001). The precautionary principle in environmental science. Environmental Health Perspectives, 109(9), p.871.

(4)European Environment Agency. (2001). Late lessons from early warnings: The precautionary principle 1896-2000. Environmental issue report No. 22. Copenhagen, Denmark: European Environment Agency.
&World Health Organization. (2004). The precautionary principle. In Global environmental health: Issues and actions (pp. 50-55). Geneva, Switzerland: World Health Organization.

(ISSN: 2356 - 9492)

يعد المبدأ سمة رئيسية لنهج الاتحاد الأوروبي لتقييم المخاطر وإدارتها، وقد تم دمجه في عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة، بما في ذلك إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

يرتبط المبدأ الوقائي في سياق تغير المناخ بفكرة أن يتخذ صانعو القرار إجراءات وقائية للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، حتى في مواجهة عدم اليقين العلمي بشأن المخاطر والآثار الدقيقة لتغير المناخ، ويشمل ذلك تنفيذ السياسات واللوائح للحد من الانبعاثات، والاستثمار في الطاقة المتجددة وتدابير كفاءة الطاقة، ودعم البحث والتطوير في مجال التقنيات الجديدة[١].

وقد تم تطبيق المبدأ الوقائي بشكل كبير سياسات الصحة العامة، مثل اللوائح المتعلقة بالمواد السامة والكائنات المعدلة وراثيا، وتم تطبيقه أيضا في السياسات البيئية ومواجهة تغير المناخ، حيث استندت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، التي تم التوقيع عليها في عام ١٩٩٢ وصدقت عليها جميع دول العالم تقريبا، إلى المبدأ الوقائي، حيث تدعو الاتفاقية الدول إلى اتخاذ إجراءات لمنع التدخل البشري الخطير في نظام المناخ، واتخاذ تدابير للتكيف مع الآثار المحتملة لتغير المناخ[٢]. كذلك فإن اتفاقية باريس، التي تم اعتمادها في عام ٢٠١٥ بشأن تغير المناخ، تتبنى المبدأ الوقائي من خلال

&United Nations Environment Programme. (1998). The precautionary principle. Environmental Law and Policy Series No. 38. Nairobi, Kenya: United Nations Environment Programme. last accessed 5 May 2023.

(1) O'Riordan, T. (2004). The precautionary principle in contemporary environmental policy and politics. Op.cit., p.105.

(2) UNFCCC. (1992). United Nations Framework Convention on Climate Change. Retrieved from https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf

دعوتها للدول بإبقاء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، ومواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية(١).

ومع ذلك، فهناك جانب فقهي ينتقد المبدأ الوقائي تأسيسا على أنه يمكن أن يكون مقيدا بشكل مفرط للعمل الحكومي والإداري وغيره من الأعمال، مما يعوق الابتكار والنمو الاقتصادي، ويمكن تفسيره بطرق مفرطة في الاحتراز والتحوط، لا توازن بشكل صحيح بين المخاطر والفوائد(٢) .

وتفاديا للنقد الموجه للمبدأ الوقائي، ذهب جانب من الفقه إلى اعتناق مبدأ ما بعد التحذير post-cautionary principle، حيث يدعو هذا المبدأ إلى اتباع نهج أكثر استباقية لإدارة المخاطر، يركز على الحد من الانبعاثات ويتعامل بمرونة في مواجهة آثار تغير المناخ(٣).

ثالثا- واجب العناية أو الرعاية اللازمة:

يشير واجب الرعاية إلى الالتزام القانوني الذي يدين به الفرد أو الكيان للآخرين بتوخي العناية المعقولة اللازمة لمنع الضرر أو الإصابة. وفي سياق تغير المناخ، ينشأ واجب العناية من خلال إلزام الدول برعاية حقوق الإنسان

(1) UNFCCC. (2015). Paris Agreement. Retrieved from https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-paris-agreement last accessed 5 May 2023.
(2) Sunstein, C. R. (2005). Precautionary principles as a basis for decision making. Economics and Philosophy, 21(1), p.5.
&Gardiner, S. M. (2006). A Core Precautionary Principle. Journal of Political Philosophy, 14(1), p.33.
(3) Heinzerling, L. (2008). Climate change, human health, and the post-cautionary principle. Georgetown Law Journal, 96, pp.470-472.

(ISSN: 2356 - 9492)

الأساسية التي تتأثر بتغير المناخ. حيث يقع على عاتق الدول واجب حماية هذه الحقوق من خلال اتخاذ تدابير معقولة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع آثار تغير المناخ(١).

يعد واجب الرعاية التزاما مرنا يمكن تكييفه مع الظروف الخاصة بكل حالة على حده، وقد تأخذ المحاكم في الاعتبار عوامل عديدة مثل مدى توقع الضرر، وحجمه واحتمالية حدوثه، وتكلفة وجدوى اتخاذ التدابير الوقائية لتفادي هذا الضرر، والفوائد الاجتماعية والاقتصادية للنشاط المعني. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون واجب الرعاية مستحقا لأطراف مختلفة، مثل الأجيال القادمة أو المجتمعات الضعيفة التي تتأثر بشكل غير متناسب بتغير المناخ(٢). يترتب على كون واجب العناية التزاما مرنا وليس التزاما مطلقا، أنه قد تكون هناك مواقف لا يكون فيها من المعقول أو العملي اتخاذ تدابير وقائية، أو حيث يكون خطر الضرر بعيدا جدا بحيث لا يمكن توقعه(٣).

وبشكل عام، يعد واجب الرعاية مفهوما مهما في التقاضي بشأن المناخ، لأنه يوفر أساسا قانونيا لمساءلة الجهات الفاعلة عن دورها في المساهمة في تغير المناخ وآثاره، سواء تم الاستناد الى واجب الرعاية في القانون المحلي أو الدولي، حيث يتزايد استخدامه كأداة للنهوض بالعمل المناخي في جميع أنحاء العالم.

---

(1) Burger, M., & Gundlach, J. (2017). The Status of Climate Change Litigation: A Global Review. United Nations Environment Programme (UNEP). p.12.

(2) Osofsky, H. M. (2016). The Paris Agreement and the new logic of international climate politics. Harvard Environmental Law Review, 40(2), p.295.

(3) Lord, R., Goldberg, D., Rajamani, L., & Brunnée, J. (Eds.). (2012). Climate Change Liability: Transnational Law and Practice. Cambridge University Press. p.27.

رابعا- الالتزام بمشاركة المعلومات:

في سياق التقاضي المناخي، يقع على الدولة التزام بمشاركة المعلومات المتعلقة بأسباب وتأثيرات تغير المناخ، وهذا الالتزام يشمل تبادل المعلومات حول إجراءات الدولة وسياساتها المتعلقة بتغير المناخ، فضلا عن المعلومات المتعلقة بتأثير تغير المناخ على البيئة والمجتمع.

يعد التزام الدول بمشاركة المعلومات في سياق تغير المناخ أمر هاما لتسهيل اتخاذ القرار المسؤول وضمان تقديم أدلة شاملة ومقنعة أمام المحكمة، يمكن أن يكون مصدر هذا الالتزام هو الحقوق الدستورية أو تشريعات حرية المعلومات أو بيانات الأثر البيئي، وعلى ذلك ينبغي على الدولة أن تتيح للجمهور الوصول إلى المعلومات البيئية عن طريق جمع ونشر المعلومات وتوفير وصول ميسور وفعال وفي الوقت المناسب إلى هذه المعلومات بواسطة أي شخص عند الطلب"[١].

ينبع هذا الالتزام من الحق في الوصول إلى المعلومات، وهو حق أساسي يعترف به القانون الدولي لحقوق الإنسان، فهو منصوص عليه في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على أن" لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل ذلك حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأي وسيلة دون مراعاة الحدود"[٢].

---

(1) Model Statute for Proceedings Challenging Government Failure to Act on Climate Change An International Bar Association Climate Change Justice and Human Rights Task Force Report February 2020, pp.24-27.

(2) Universal Declaration of Human Rights, United Nations, 1948. Available at: https://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/ last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

كذلك فإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ ينص في المبدأ العاشر منها على أنه "من الأفضل التعامل مع القضايا البيئية بمشاركة جميع المواطنين المعنيين.. وعلى المستوى الوطني، يجب أن يكون لكل فرد وصول مناسب إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة التي تحتفظ بها السلطات العامة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في مجتمعاتهم، وفرصة المشاركة في عمليات صنع القرار. ويجب على الدول تسهيل وتشجيع الوعي العام والمشاركة من خلال إتاحة المعلومات على نطاق واسع"[١].

يسمح الوصول إلى المعلومات للمتقاضين ببناء قضاياهم ومساءلة الحكومات والشركات عن أعمالها. وعلى سبيل المثال، في قضية Urgenda التاريخية في هولندا، قضت المحكمة بأن على الحكومة واجب رعاية مواطنيها لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وأمرت الحكومة بخفض الانبعاثات بنسبة ٢٥٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، وقد اعتمدت المحكمة بشكل كبير على الأدلة العلمية والمعلومات التي قدمتها الحكومة في اصدار هذا الحكم[٢]. ومع ذلك، في كثير من الحالات، كانت الحكومات والشركات مترددة في تبادل المعلومات حول عمالها وبيان مدى تأثيرها على البيئة، وقد أدى ذلك إلى عدد متزايد من الدعاوى القضائية التي تهدف إلى إجبار الحكومات والشركات على الكشف عن المعلومات.

---

(1) Principle 10 was adopted in 1992 as a part of the Rio Declaration: https://www.unep.org/civil-society-engagement/partnerships/principle-10 last accessed 5 May 2023.

(2) Urgenda Foundation v. The State of the Netherlands, District Court of The Hague, 2015. Available at: https://www.urgenda.nl/en/themas/climate-case/ last accessed 5 May 2023.

خامسا– الالتزام بتقييم الأثر البيئي:

يقع على عاتق الدول التزام قانوني بتقييم الأثر البيئي المحتمل للمشروعات المقترحة للتنفيذ، لا سيما تلك التي يحتمل أن يكون لها تأثيرات كبيرة على البيئة(١)، ينبع هذا الالتزام عادة من قوانين أو لوائح تقييم الأثر البيئي الوطنية والدولية، مثل قانون السياسة البيئية الوطنية الأمريكية (NEPA) وتوجيه الاتحاد الأوروبي لتقييم الأثر البيئي (EIA)(٢)، والتي تتطلب من مؤيدي قرار بدء المشروع إجراء تقييم للآثار البيئية المحتملة لهذا المشروع، والتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمعات المتأثرة، وتحديد البدائل للمشروع المقترح والتي بموجبها يمكن أن يتم تجنب أو تقليل الآثار الضارة، وتتضمن عملية تقييم الأثر البيئي فترات إشعار وتعليقات عامة للتأكد من أن الأطراف المهتمة لديها فرصة لمراجعة وتقديم ملاحظات حول المشروع المقترح وتأثيراته المحتملة.(٣)

وفي سياق التقاضي المناخي، فإن الالتزام بإجراء تقييم الأثر البيئي هو أمر ذو أهمية خاصة، نظرا لكون تغير المناخ قضية عالمية تؤثر على كل جانب من

---

(1) Environmental impact assessment: https://www.informea.org/en/knowledge/glossary/environmental-impact-assessment last accessed 5 May 2023.

(2) United States Environmental Protection Agency. (2019). Environmental Impact Statement. https://www.epa.gov/nepa/environmental-impact-statement last accessed 5 May 2023.

& European Commission. (2019). Environmental Impact Assessment. https://ec.europa.eu/environment/eia/home.htm. last accessed 5 May 2023.

(3) Bond, A. J., & Morrison-Saunders, A. (2011). Sustainability assessment: the state of the art. Impact Assessment and Project Appraisal, vol.29(2), p.63.

(ISSN: 2356 - 9492)

جوانب النظم البيئية والمجتمعات والاقتصادات، بالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزام بإجراء تقييم التأثير البيئي يمكن أن يساعد أيضا في ضمان دمج تغير المناخ في عمليات صنع القرار على جميع مستويات الحكومة، ويمكن أن يشمل ذلك تطوير استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، حيث يعد هذا التكامل أمرا حيويا في معالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ وتطوير استراتيجيات التكيف والتخفيف.[١]

يمكن أن يكون الالتزام بتقييم الأثر البيئي أداة مهمة لتعزيز الشفافية والمشاركة العامة في صنع القرار المتعلق بتغير المناخ، كما يمكن أن يساعد في التأكد من أن الآثار البيئية المحتملة للمشاريع المقترحة يتم تقييمها بدقة وأن الجمهور لديه فرصة لتقديم مدخلات حول تلك الآثار، يمكن أن يساعد تقييم الأثر البيئي أيضا في تحديد الأساليب البديلة للمشروع المقترح والتي يمكن أن تكون أكثر استدامة من الناحية البيئية[٢].

سادسا– الالتزامات الحكومية بموجب الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان:

لم تركز الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية صراحةً على تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان والالتزامات الحكومية بحمايتها، بل ركزت بشكل عام على التأثير البيئي للمشاريع والأنشطة على حقوق

(1) Craik, N. (2008). The International Law of Environmental Impact Assessment: Process, Substance, and Integration. Cambridge University Press.p.151.
(2) United Nations Environment Programme. (2002). Environmental impact assessment: Training resource manual. Retrieved from https://www.unep.org/resources/report/environmental-impact-assessment-training-resource-manual last accessed 5 May 2023.

الإنسان، ومع ذلك فقد أيدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في العديد من الأحكام الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك الحق في الحياة والحق في محاكمة عادلة والحق في احترام الأسرة والحياة الخاصة[١]. من هذه الأحكام ما يلي:

– **دعوى فاديفا ضد دولة روسيا Fadeyeva v. Russia**، تم رفع هذه الدعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، واحتجت المدعية بأن تشغيل مصنع للصلب بالقرب من منزلها يهدد صحتها ورفاهيتها، وقد اعتمدت على المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، حيث نصت المادة ٨ سالفة الذكر على أن "لكل فرد الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية ومنزله ومراسلاته". وقد عاشت المدعية في مدينة Cherepovets على بعد حوالي ٤٥٠ مترا من موقع مصنع Severstal للصلب، وقد استندت المدعية في تدعيم حججها إلى ما ذكرته حكومة روسيا في تقرير لها يشير إلى أن تركيز المواد السامة في هواء المدينة قد تجاوز الحدود القصوى المسموح بها بأضعاف المرات وأن معدل إصابة السكان بالمرض أعلى من المتوسط. وقد دفعت المدعية كذلك بأن تركيز العناصر السامة ومستويات الضوضاء والوضع البيئي في المنطقة المحيطة بالمصنع كانت خطرة على البشر.

ذهبت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لم تتضمن أي حق في الحفاظ على الطبيعة ضمن الحقوق والحريات التي تضمنتها الاتفاقية. وبالتالي،

([١]) Brian J PRESTON, (2018), The Evolving Role of Environmental Rights in Climate Change Litigation, Chinese Journal of Environmental Law vol 2, p.157.

(ISSN: 2356 - 9492)

من أجل إثارة قضية بموجب المادة ٨، يجب أن يؤثر التدخل بشكل مباشر على منزل مقدم الطلب أو أسرته أو حياته الخاصة، أي أن الضرر في هذه الحالة ضرر شخصي ومحدد ومباشر.

وبخصوص الضرر الشخصي المحدد والمباشر، وجدت المحكمة أن تركيز عناصر سامة مختلفة في الهواء بالقرب من منزل مقدم الطلب، خلال فترة زمنية طويلة، تجاوز بشكل خطير الحدود القصوى المسموح بها، وبالتالي أصبح التلوث ضارًا بصحة ورفاهية من يتعرضون له، وعلى ذلك خلصت المحكمة إلى أن صحة مقدمة الطلب تدهورت بالفعل نتيجة تعرضها لفترات طويلة للانبعاثات الصناعية من مصنع الصلب.

وجدت المحكمة كذلك أن الدولة قد سمحت بتشغيل معمل ملوث للبيئة وسط مدينة مكتظة بالسكان، على الرغم من ضرورة أن تكون أي منطقة قريبة من المصنع خالية من أي مسكن، ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذه التدابير التشريعية في الممارسة العملية.

وعلى الرغم من أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد أشارت إلى أنه ليس من دور المحكمة أن تملي تدابير محددة ينبغي أن تتخذها الدول من أجل الامتثال لواجباتهم الإيجابية بموجب المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية[١]، ومع ذلك، فقد ذهبت المحكمة في هذه الحالة، إلى أنه على الرغم من أن الوضع حول المصنع يتطلب معاملة خاصة لأولئك الذين يعيشون داخل المنطقة، إلا أن روسيا لم تقدم لمقدمة الطلب أي حل فعال

(1) Case of Fadeyeva v. Russia Party: Russian Federation, Region: Europe: https://www.informea.org/en/court-decision/case-fadeyeva-v-russia last accessed 5 May 2023.

لمساعدتها على الابتعاد عن المنطقة الخطرة، وعلاوة على ذلك، لم تضع الدولة تدابير فعالة تراعي مصالح السكان المحليين المتأثرين بالتلوث، والتي من شأنها أن تقلل التلوث الصناعي إلى مستويات مقبولة، وخلصت المحكمة إلى أنه على الرغم من هامش التقدير الواسع الذي ترك لدولة روسيا، لكنها قد أخفقت في تحقيق توازن عادل بين مصالح المجتمع وتمتع المدعية الفعلي بحقها في احترام منزلها وحياتها الخاصة. وبناء عليه فقد حدث انتهاك للمادة ٨ من الاتفاقية.

– **دعوى أوكياي ضد دولة تركيا Okyay v Turkey**[1]، تدور وقائع ما قبل رفع هذه الدعوى بأن ١٢٨ مواطنا تركيا لجئوا إلى المحاكم المحلية بدولية تركيا من أجل وقف تشغيل ثلاث محطات طاقة حرارية تقع في منطقة بحر إيجه في تركيا، حيث تستخدم هذه المحطات الفحم الحجري منخفض الجودة، وقد أثرت انبعاثات الكبريت والنيتروجين من هذه المحطات على جودة الهواء في منطقة كبيرة، بينما أثرت الأنشطة العرضية لتشغيل المحطة سلبًا على التنوع البيولوجي في المنطقة. وقد أسس المدعون دعواهم على الحق في بيئة صحية ومتوازنة بموجب المادة ٥٦ من الدستور التركي، وكذلك أحكام قانون البيئة التي تتطلب من السلطات منع التلوث أو ضمان التخفيف من آثاره. وعلى الرغم من تأييد المحاكم الإدارية المحلية لمزاعم رافعي الدعوى، وقضت بأن محطات الطاقة لا تملك التراخيص المطلوبة وأمرتها بالتوقف عن العمل، إلا أن الحكومة التركية قد رفضت تنفيذ أحكام المحاكم المحلية، مما دفع المدعين إلى رفع دعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لانتهاك الدولة التركية لحقهم في محاكمة عادلة بموجب المادة ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات

(1) Case of Okyay and others v. Turkey Party: Turkey Region: Europe: https://www.informea.org/en/court-decision/case-okyay-and-others-v-turkey last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

الأساسية، وعدم تنفيذ الحكومة التركية لقرارات المحاكم المحلية بوقف تشغيل محطات الطاقة، وعدم القيام بواجبها المتمثل في ضمان حماية البيئة ومنع التلوث البيئي[١].

وقد دققت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في الوقائع وتأكدت من أن الحكومة التركية لم تمتثل لأحكام المحاكم الإدارية بتعليق أنشطة محطات الطاقة الحرارية الثلاثة، بل على العكس من ذلك قرر مجلس الوزراء استمرار تشغيل المحطات الحرارية الثلاث على الرغم من أحكام المحاكم الإدارية، لذلك اعتبرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن عدم امتثال السلطات الوطنية التركية في الممارسة العملية وفي غضون فترة زمنية معقولة لأحكام المحاكم الإدارية المحلية قد جرد المادة ٦ (١) من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أي أثر مجدي، لذلك فحكومة تركيا قد انتهكت المادة ٦ سالفة الذكر، وبناء عليه حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالتعويض بمبلغ قدره ١٠٠٠ يورو وفقا للمادة ٤١ من الاتفاقية، لكل فرد ممن قاموا برفع الدعوى (١٢٨ فردا).

سابعا– الالتزامات الحكومية بموجب الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان:

في عام ٢٠١٦، طلبت الحكومة الكولومبية من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إصدار رأي بشأن التزامات الدولة تجاه البيئة بموجب المادة ١ (١) (الالتزام باحترام الحقوق)، والمادة ٤ (١) (الحق في الحياة) والمادة ٥ (١) (الحق في المعاملة الإنسانية) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التزام الدول الأطراف بمنع الضرر البيئي الذي يحدث خارج أراضيها.

(1) Case of Okyay and others v. Turkey Party: Turkey Region: Europe: https://www.informea.org/en/court-decision/case-okyay-and-others-v-turkey last accessed 5 May 2023.

وقد خلصت المحكمة إلى أن[١] :

- تلتزم الدول بمنع حدوث ضرر بيئي كبير، داخل أراضيها أو خارجها.
- يجب على الدول أن تتصرف وفقًا للمبدأ التحوطي، لأغراض حماية الحق في الحياة والسلامة.
- الشخصية من إلحاق ضرر جسيم أو لا رجعة فيه بالبيئة، حتى في غياب اليقين العلمي.
- يجب على الدول أن تنظم وأن تشرف على الأنشطة التي تخضع لولايتها القضائية والتي قد تسبب ضررًا كبيرًا للبيئة.
- إجراء دراسات الأثر البيئي عندما يكون هناك خطر إلحاق ضرر كبير بالبيئة.
- وضع خطة طوارئ، من أجل اتخاذ تدابير وإجراءات أمنية لتقليل احتمالية وقوع حوادث بيئية كبيرة.
- التخفيف من الأضرار البيئية الكبيرة التي من الممكن أن تحدث.
- تلتزم الدول بالتعاون، بحسن نية، للحماية من الأضرار التي تلحق بالبيئة.
- يجب على الدول أن تخطر الدول الأخرى التي من الممكن أن تتأثر بأي نشاط داخل ولايتها القضائية يترتب عليه أضرار جسيمة عابرة للحدود، وكذلك التشاور والتفاوض بحسن نية مع الدول التي يحتمل أن تتأثر بضرر جسيم عابر للحدود؛
- تلتزم الدول بضمان الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالآثار المحتملة على البيئة؛

---

(1) Inter-American Court of Human Rights (Advisory Opinion OC-23/17 of 15 November 2017) pp.95–96. https://www.corteidh.or.cr/docs/opiniones/seriea_23_ing.pdf

(ISSN: 2356 - 9492)

- تلتزم الدول بضمان الحق في المشاركة العامة للأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية؛
- تلتزم الدول بضمان الوصول إلى العدالة، فيما يتعلق بالتزامات الدولة لحماية البيئة التي سبق ذكرها[١].

ثامنا– فتوى محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ:

تبنت الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) القرار L.58 / A/ 77 في ٢٩ مارس ٢٠٢٣، الذي يطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ. حيث يقر طلب الفتوى بأن "تغير المناخ يمثل تحديا غير مسبوق ذي أبعاد حضارية وأن رفاه الأجيال الحالية والمقبلة يعتمد على استجابتنا الفورية والعاجلة له، كما تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري البشرية المنشأ هي "السبب المهيمن للاحترار العالمي الذي لوحظ منذ منتصف القرن العشرين" وأن تغير المناخ بفعل الإنسان "تسبب في آثار ضارة واسعة النطاق إلى جانب ما يرتبط بها من خسائر وأضرار بالطبيعة والناس، وقد تم التصويت على هذا القرار بإجماع أكثر من ١٣٠ دولة[٢].

(1) Abello-Galvis, R., & Arevalo-Ramirez, W. (2019). Inter-American Court of Human Rights Advisory Opinion OC-23/17: Jurisdictional, procedural and substantive implications of human rights duties in the context of environmental protection. Volume 28, Issue 2, p.217.
(2) https://f24.my/9Mj9 last accessed 5 May 2023.

لذلك، ووفقا للمادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية إصدار رأي استشاري بشأن النقاط التالية[١]:

"مع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار، وواجب العناية اللازمة، والحقوق المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومبدأ منع إلحاق ضرر جسيم بالبيئة وواجب حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها":

(أ) ما هي التزامات الدول بموجب القانون الدولي لضمان حماية النظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري البشرية المنشأ للدول وللأجيال الحالية والمقبلة؛

(ب) ما هي الآثار القانونية المترتبة على هذه الالتزامات بالنسبة للدول عندما تسبب أفعالها أو امتناعها عن فعلها في إلحاق ضرر جسيم بالنظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة، فيما يتعلق بما يلي:

١- الدول، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتضرر أو تتأثر بشكل خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ بسبب ظروفها الجغرافية ومستوى تنميتها؟

٢- شعوب وأفراد الأجيال الحالية والمستقبلية المتأثرين بالآثار الضارة لتغير المناخ؟[١]

---

(1) Request for an advisory opinion on the obligations of States with respect to climate change 2023: climatecasechart.com/non-us-case/request-for-an-advisory-opinion-on-the-obligations-of-states-with-respect-to-climate-change/ last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

المطلب الثاني

الالتزامات بموجب مبدأ الثقة العامة وبند الإجراءات القانونية الواجبة

تمهيد وتقسيم

لقد تزايد استخدام مبدأ الثقة العامة إلى جانب بند الإجراءات القانونية الواجبة بشكل كبير في التقاضي المناخي، حيث يشير مبدأ الثقة العامة إلى أن الحكومة هي وصي على الموارد الطبيعية، مثل الغلاف الجوي، ويقع عليها واجب حماية هذه الموارد لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، كذلك فإن بند الإجراءات القانونية الواجبة يضمن أن للأفراد والجماعات الحق في محاكمة عادلة قبل أن تتخذ الحكومة إجراءات قد تضر بهم، وقد تم استخدام كلا المبدأين في سياق التقاضي المناخي كأدوات قانونية يمكن استخدامها لتبرير قبول الدعوى ومن ثم مساءلة الحكومات والشركات عن دورها في تغير المناخ.

في هذا المطلب سنتعرض لمبدأ الثقة العامة في الولايات المتحدة ودول العالم، كما سنتعرض لبند الإجراءات القانونية الواجبة الوارد في التعديلين الخامس والرابع عشر لدستور الولايات المتحدة، وذلك وفقا للتقسيم التالي:

الفرع الأول: الالتزام بموجب مبدأ الثقة العامة (ثقة الجمهور)

الفرع الثاني: الالتزامات بموجب بند الإجراءات القانونية الواجبة

الفرع الأول

(1) General Assembly Adopts Resolution Requesting International Court of Justice Provide Advisory Opinion on States' Obligations Concerning Climate Change: https://press.un.org/en/2023/ga12497.doc.htm last accessed 5 May 2023.

الالتزام بموجب مبدأ الثقة العامة (ثقة الجمهور)
Public Trust Doctrine

تعود جذور مبدأ الثقة العامة إلى مصطلح ***Res communis*** وهو مصطلح لاتيني مشتق من القانون الروماني الذي سبق مفاهيم اليوم عن المشاعات والتراث المشترك للبشرية، والتي لا يمكن تخصيصها أو نقلها للملكية الخاصة(١)، حيث تناط ملكية هذه الموارد الطبيعية المشتركة بالدولة بصفتها وصيا وصيا عاما للثقة العامة أي أنه يقع عليها واجب أو التزاك بالتعامل مع الممتلكات العامة، كونها موارد طبيعية مشتركة، بطريقة تصب في مصلحة عامة الجمهور(٢).

لذلك فمبدأ الثقة العامة يتم تعريفه على أنه "مبدأ قانوني ينص على أن بعض الموارد الطبيعية، مثل المياه الصالحة للملاحة، والشواطئ، والحياة البرية، تحتفظ بها الحكومة لصالح الجمهور، حيث يتطلب هذا المبدأ من الحكومة إدارة هذه الموارد بطريقة تفيد الجمهور ككل، سواء الآن أو في المستقبل"(٣). وقد اعترفت المحاكم في الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى حول العالم بمبدأ الثقة العامة(٤)، وتم تطبيقه والإشارة إليه في سياقات مختلفة بما في ذلك حقوق

(1) Sax, Joseph L. (1970) "The Public Trust Doctrine in Natural Resource Law: Effective Judicial Intervention." Michigan Law Review 68, no. 3, p.472.
(2) Brian J Prestonm The Evolving Role of Environmental Rights in Climate Change Litigation Chinese Journal of Environmental Law 2 (2018), p.136.
(3) National Sea Grant Law Center. (n.d.). Public trust doctrine. Retrieved from https://nsglc.olemiss.edu/programs/ocean-and-coastal-law/public-trust-doctrine/ last accessed 5 May 2023.
(4) Blumm, Michael C. "The Public Trust Doctrine: It's Not Just About Trusts." Environmental Law 35, no. 4 (2005): p.867.

(ISSN: 2356 - 9492)

المياه، والحفاظ على الحياة البرية، والوصول العام إلى الشواطئ والمناطق الطبيعية الأخرى[١].

إذن فمبدأ الثقة العامة هو مبدأ معترف به في العديد من الدول يشير إلى التزام الدولة بالعمل على حماية الممتلكات العامة والموارد الطبيعية المشتركة.

وفي سياق التقاضي المناخي، فقد تم استخدام مبدأ الثقة العامة لمطالبة الحكومات بحماية الغلاف الجوي من خلال التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، واعتمدوا في ذلك على الاحتجاج بأن الموارد الطبيعية المجتمعية المشتركة التي يتم الاحتفاظ بها بواسطة الحكومة على سبيل الثقة نيابة عن الجمهور تشمل الموارد الطبيعية للغلاف الجوي، وأن التزامات وواجبات الحكومة بموجب مبدأ الثقة العامة تشمل الالتزام بحماية الغلاف الجوي من خلال تنظيم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري[٢].

- **التقاضي المناخي بموجب التزام الثقة العامة في الولايات المتحدة:**

تم دمج مبدأ الثقة العامة في القانون الإنجليزي في القرن الثالث عشر كجزء من ماجنا كارتا "الميثاق الأعظم"، ثم انتقل هذا المبدأ من إنجلترا إلى الولايات المتحدة في وقت لاحق[٣]، ويعتبر قرار المحكمة العليا الأمريكية في قضية شركة

(1) Craig, R. K. (2018). Comparative Guide to American and English Environmental Law: American, Canadian, and International Environmental Law. Edward Elgar Publishing. p. 63.
(2) Erin Ryan, The Public Trust Doctrine, Property, and Society Handbook of Property, Law, and Society (Graham, Davies & Godden, eds.) (2022), Available at: https://ir.law.fsu.edu/articles/724
& Rasband, J. R., Salzman, J., & Squillace, M. S. (2009). Natural Resources Law and Policy (2nd ed.). Foundation Press. p. 271.
(3) Magna Carta England [1215]: https://www.britannica.com/topic/Magna-Carta

السكك الحديدية المركزية في إلينوي ضد إلينوي هو القضية التأسيسية لمبدأ الثقة العامة في الولايات المتحدة، والذي تم تبنيه من قبل العديد من الولايات القضائية في الولايات المتحدة، حيث قضت المحكمة أن ولاية إلينوي ليس لديها السلطة خصخصة ملكية الأراضي المغمورة لأنها كانت محفوظة في الثقة العامة كمياه صالحة للملاحة(١).

وقد تم استخدام مبدأ الثقة العامة في سياق التقاضي المناخي، كأساس قانوني لمساءلة الحكومات عن حماية الموارد الطبيعية الضرورية لضمان رفاهية الجمهور، وقد ظهر اتجاهان قضائيان في هذا الصدد أحدهما يؤيد ارتباط مبدأ الثقة العامة بالتقاضي المناخي، والأخر ينكر هذا الارتباط:

- من أمثلة الاتجاه الرافض لارتباط مبدأ الثقة العامة بالتقاضي المناخي هو الاتجاه القضائي في دعوى Chernaik v. Brown، حيث ذهبت المحكمة إلى أن مبدأ الثقة العامة لا يفرض أي التزام بحماية الموارد من تغير المناخ. ورفضت المحكمة العليا في ولاية أوريغون حجج المدعين الشباب بأنه ينبغي توسيع مبدأ ثقة الجمهور ليشمل موارد طبيعية إضافية وأن هذا المبدأ يفرض التزامات ائتمانية مؤكدة على الدولة لحماية موارد الثقة من الضرر الكبير الناجم عن تغير المناخ، قالت المحكمة العليا إن مبدأ الثقة العامة يمتد إلى مياه الدولة الصالحة للملاحة وإلى أراضي الدولة المغمورة. (فسرت محكمة الموضوع نطاق مبدأ الثقة بشكل ضيق أي جعلته أكثر تحديدا).

---

(1) The Public Trust Doctrine in the USA: https://onlineacademiccommunity.uvic.ca/climatechangelitigation/the-public-trust-doctrine-in-the-usa/ last accessed 5 May 2023.
& ***Illinois Central Railroad Co. v. Illinois***: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/146/387/

(ISSN: 2356 - 9492)

وعلى الرغم من أن المحكمة اتفقت مع المدعين على أن المبدأ "يمكن تعديله ليعكس التغييرات في احتياجات المجتمع"، فقد رفضت المحكمة "الاتجاه الموسع للمبدأ" لتحديد الموارد التي ينبغي حمايتها، لذلك رفضت المحكمة توسيع العقيدة لتشمل موارد إضافية، بما في ذلك الغلاف الجوي.

وخلصت المحكمة إلى أن مبدأ الثقة العامة "متجذر في فكرة أن الدولة ممنوعة من التصرف أو السماح باستخدام موارد الثقة العامة التي تضر بشكل كبير بالاستخدام العام المعترف به لتلك الموارد" ولم تجد أي مصدر بموجب مبدأ الثقة العامة لفرض واجبات على الدولة "للعمل بشكل إيجابي لحماية موارد الثقة العامة من آثار تغير المناخ"[١].

– **دعوى رينولدز ضد فلوريدا Reynolds v. Florida**، رفع ثمانية من سكان فلوريدا دعوى قضائية في محكمة ولاية فلوريدا زاعمين أن "مساهمات المدعى عليهم في تغير المناخ وإنشاء وتشغيل نظام طاقة قائم على الوقود الأحفوري قد تسببت في ضرر واسع النطاق للمدعين والموارد الطبيعية في فلوريدا"، وأن المدعى عليهم قد انتهكوا واجبهم الائتماني لحماية موارد الثقة العامة في فلوريدا وأكدوا أن المتهمين لديهم مثل هذا الواجب بموجب مبدأ الثقة العامة للقانون العام المقننة صراحة في دستور فلوريدا. كما أكد المدعون أن حقوقهم الموضوعية في الإجراءات القانونية الواجبة بموجب دستور فلوريدا قد انتهكت[٢].

لكن على الرغم مما أبداه المدعون من حجج، فقد تم رفض الدعوى، ثم تم استئنافها مرة أخرى، وقد اتفقت محكمة الاستئناف مع المحكمة أول درجة على أن

---

(1) Oregon Supreme Court Decisions, 2020, Chernaik v. Brown: https://law.justia.com/cases/oregon/supreme-court/2020/s066564.html last accessed 5 May 2023.
(2) Reynolds v. Florida: climatecasechart.com/case/reynolds-v-florida/ last accessed 5 May 2023.

الدعوى أثارت مسألة سياسية غير قابلة للتقاضي، وبالتالي فإن الدعوى قد تم رفضها على أساس شكلي دون الدخول في الموضوع المتعلق بمبدأ الثقة العامة.

- **الاتجاه المؤيد لارتباط مبدأ الثقة العامة بالتقاضي المناخي:**

– **دعوى Held v. State**، رفع مجموعة من الشباب دعوى مناخية ضد ولاية مونتانا لانتهاك الحقوق الدستورية بموجب مبدأ الثقة العامة ونتيجة لتغير المناخ، وقد طعنوا في سياسة الطاقة الحكومية القائمة على الوقود الأحفوري في ولاية مونتانا، وزعموا بأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري البشرية المنشأ قد تسببت بالفعل في مجموعة من العواقب الضارة في مونتانا، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة بشكل خطير، وتغيير أنماط هطول الأمطار، وزيادة حالات الجفاف والظواهر الجوية المتطرفة، وزيادة تواتر وشدة حرائق الغابات، وزيادة ذوبان الجليد، والتسبب في العديد من المخاطر الصحية الضارة، وخاصة على الأطفال، وأن المدعى عليهم استمروا في التصرف بشكل إيجابي لتفاقم أزمة المناخ على الرغم من إدراكهم أن المدعين كانوا يعيشون في ظل ظروف مناخية خطيرة تخلق خطرا غير معقول يضر بهم وبحقوقهم[١].

يرمي المدعون في هذه الدعوى إلى إعلان أن حقهم في بيئة نظيفة وصحية يتضمن أيضا الحق في نظام مناخي مستقر، بالإضافة إلى الحكم بأن سياسة الطاقة الحكومية تنتهك مبدأ الثقة العامة والأحكام الدستورية التي تحمي الحق في بيئة نظيفة وصحية؛ والحق في البحث عن السلامة والصحة والسعادة؛ والحق في الكرامة الفردية والحماية المتساوية.

---

(1) Held v. State climatecasechart.com/case/11091/ last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

سمحت محكمة مونتانا للمدعين الشباب بالمضي قدمًا في الدعاوى الدستورية ومطالبات الثقة العامة بشأن المناخ. وخلصت إحدى محاكم مقاطعة مونتانا إلى أن المدعين الشباب قد أيدوا ادعاءاتهم بأن سياسة الطاقة لولاية مونتانا تنتهك دستور مونتانا الذي يتضمن أحكامًا تعلن أن مواطني مونتانا يمتلكون حقًا غير قابل للتصرف انطلاقا من مبدأ ثقة الجمهور وهو الحق في بيئة نظيفة وصحية.

– **دعوى جوليانا ضد الولايات المتحدة**، حيث ادعت مجموعة من المدعين الشباب بأن فشل الحكومة في اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ ينتهك مبدأ الثقة العامة وحقوقهم الدستورية، وعلى الرغم من رفض القضية لأسباب إجرائية فقد استمر الشباب في الدعوى من خلال تعديل شكواهم ولازالت الدعوى جارية حتى الآن، وما يهمنا في هذا المقام أن هذه الدعوى قد سلطت الضوء على إمكانات مبدأ الثقة العامة كأداة لمعالجة تغير المناخ(١).

– **دعوى In re Hawai‘i Electric Light Co.**، أصدرت أعلى محكمة في هاواي حكما تاريخيا برفض اتفاقية شراء الطاقة بين شركة Hawai’i Electric Light وشركة Hu Honua Bio Energy LLC، وأكد رأي الأغلبية على الالتزام الدستوري الذي يقع على عاتق ولاية هاواي بحماية الحق في بيئة نظيفة وصحية(٢).

وقد ذهب الرأي المؤيد للقاضي ويلسون إلى أبعد من ذلك، حيث ذهب إلى أن الحق في نظام مناخي يحافظ على الحياة ليس مشتقا من الحق الوارد في

(1) Juliana v. United States: climatecasechart.com/case/juliana-v-united-states/ last accessed 5 May 2023.
(2) In re Hawai‘i Electric Light Co.: climatecasechart.com/case/in-re-hawaii-electric-light-co-3/ last accessed 5 May 2023.

دستور هاواي في بيئة نظيفة وصحية فحسب، ولكنه مشتق أيضا من بند الإجراءات القانونية الواجبة في دستور هاواي، ومبدأ الثقة العامة.

وفيما يتعلق بمبدأ الثقة العامة، ذهب القاضي ويلسون إلى أن نظام المناخ "هو" مورد طبيعي "تحتفظ به الدولة على سبيل الأمانة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، وأنها يجب أن تتصرف وفقا لثقة الجمهور والالتزامات القانونية[١].

- دعوى **Navahine F. v. Hawai'i Department of Transportation**، رفع أربعة عشر شابًا دعوى قضائية في محكمة دائرة هاواي زاعمين أن إنشاء وتشغيل وصيانة نظام النقل في ولاية هاواي ينتهك عقيدة الثقة العامة لدستور هاواي وينتهك الحق المنصوص عليه في دستور هاواي في بيئة نظيفة وصحية.

وفي ٤ ابريل ٢٠٢٣، سمحت محكمة هاواي الابتدائية للمدعين الشباب بالمضي قدما في الادعاءات بأن نظام النقل المعتمد على الوقود الأحفوري في هاواي ينتهك الحقوق الدستورية، ووجدت أنه يكفي أن المدعين قد دفعوا بأن "تدهور المناخ يؤثر على مواردنا الطبيعية"[٢].

وخلصت المحكمة إلى أن المدعى عليهم ملزمين بـ "اتخاذ خطوات للحفاظ على أصول المدعي لمنعها من الوقوع في حالة سيئة"، ورفضت المحكمة الحجة

---

(1) The Hawai'i Electric Light Company, Inc. Case A Watershed Victory for Rights-Based Constitutional Climate Litigation in the United States: https://clxtoolkit.com/casebook/the-hawaii-electric-light-company-inc-case/ last accessed 5 May 2023.

(2) Navahine F. v. Hawai'i Department of Transportation: climatecasechart.com/case/navahine-f-v-hawaii-department-of-transportation/ last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

التي مفادها أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري "مشكلة كبيرة ومعقدة، وأنه لم يكن لدى الدولة التزام ثقة بمراقبة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها من خلال تقليل غازات الاحتباس الحراري، كما رفضت المحكمة حجة مفادها أن القوانين تحد من مبدأ الثقة العامة، مما يتطلب رفض الدعوى.

– دعوى فوستر ضد إدارة البيئة بواشنطن Foster v. Washington Department of Ecology، قبل رفع هذه الدعوى قدمت مجموعة من ثمانية أطفال، التماسا لوزارة البيئة بواشنطن كي تتبنى قاعدة مقترحة تقضي بوضع حد معين لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بحيث تتوافق مع التقييمات العلمية الحالية للتدابير المطلوبة لمنع الاحترار العالمي.

تم تقديم هذا الالتماس تأسيسا أن ولاية واشنطن لديها التزام دستوري لحماية وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة بموجب مبدأ الثقة العامة، لكن وزارة البيئة بواشنطن قامت برفض هذا الالتماس، فقام الملتمسون برفع دعوى أمام المحكمة العليا ضد هذا القرار[١].

وفي نوفمبر ٢٠١٥، أقرت المحكمة العليا بواشنطن أن تغير المناخ يمثل تهديدًا لبقاء الأطفال والأجيال القادمة وأنه من الضروري الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وأكدت أن دستور ولاية واشنطن يفرض "التزاما دستوريا بحماية المصلحة العامة المتمثلة في هذا الصدد في الموارد الطبيعية المودعة في أمانة من أجل المنفعة المشتركة لشعب الولاية". ولذلك، رفضت المحكمة حجة الوزارة بأن مبدأ الثقة العامة مقصور على "المياه الصالحة للملاحة" ولا تنطبق على

([1]) Brian J Prestonm: The Evolving Role of Environmental Rights in Climate Change Litigation Chinese, op.cit., p.140.

الغلاف الجوي؛ لأن المياه الصالحة للملاحة والغلاف الجوي متشابكان، والقول بأنهما منفصلان قول غير منطقي(١). ومع ذلك، رأت المحكمة أن الإدارة كانت تفي بالتزاماتها المتعلقة بالثقة العامة لأنها كانت تشارك في وضع القواعد لمعالجة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وبما أن الإدارة بدأت النظر في وضع حد أقصى للانبعاثات، وإن كان ذلك بعد رفع الدعوى، فلم تستطع المحكمة أن تحكم بفشل الإدارة في الوفاء بواجبها في ممارسة السلطة القانونية لوضع معايير لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

- **التقاضي المناخي بموجب التزام الثقة العامة في البلدان الأخرى:**

لم يقتصر التقاضي المناخي بموجب التزام مبدأ الثقة العامة على الولايات المتحدة فقط، وإنما شمل بلدان أخرى، من أمثلتها:

- دعوى "علي ضد باكستان" Ali v. Federation of Pakistan، وهي دعوى تم رفعها نيابة عن رباب علي، وهي فتاة تبلغ من العمر ٧ سنوات من كراتشي باكستان، تتضمن هذه الدعوى الطعن على إجراءات وتقاعس الحكومة الفيدرالية الباكستانية ومقاطعة السند بكراتشي، وتستند على حدوث انتهاكات للحقوق الأساسية المحمية دستوريًا، ومبدأ الثقة العامة، والحقوق البيئية المتعلقة بالتدهور المتوقع من حرق الفحم لتوليد الكهرباء، وأن حكومة باكستان قد أقرت بواقع وعواقب تغير المناخ من خلال السياسة الوطنية لتغير المناخ لعام ٢٠١٢ وإطار تنفيذ سياسة تغير المناخ لعام ٢٠١٣، وأن استغلال حقول الفحم في منطقة ثار الصحراوية سيزيد من زعزعة استقرار النظام المناخي، وانتهاك الحقوق

(1) Foster v. Washington Department of Ecology: climatecasechart.com/case/foster-v-washington-department-of-ecology/ last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

الدستورية للمواطنين، وإطلاق ما يقرب من ٣٢٧ مليار طن من ثاني أكسيد الكربون، أي أكثر من ١٠٠٠ ضعف تقدير باكستان السابق لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري السنوية، ومن المتوقع أيضًا أن يؤدي إلى تهجير السكان في تلك المنطقة ويؤدي إلى تدهور البيئة بشكل مباشر وغير مباشر[١].

وعلى الرغم من عدم صدور حكم في الدعوى حتى الآن، إلا أن الدعوى التي رفعتها رباب علي ووالدها تجمع بين العديد من الحجج التي تم تقديمها في التقاضي المناخي، حيث تتطرق الدعوى إلى فشل الحكومة في تنفيذ سياساتها المناخية، ومعارضة مشاريع الوقود الأحفوري، وحقوق الإنسان، ومبدأ الثقة العامة، والعدالة البيئية [٢].

– دعوى مبابازي وآخرون ضد المدعي العام والهيئة الوطنية لإدارة البيئة في أوغندا Mbabazi and Others v. The Attorney General and National Environmental Management Authority، في عام ٢٠١٢، سعى المدعون إلى الحصول على تعويض وأمر زجري نيابة عن أربعة قاصرين أوغنديين، وهم يجادلون بأن المادة ٢٣٧ من الدستور الأوغندي تجعل حكومة أوغندا وصيًا عامًا على الموارد الطبيعية للأمة –بما في ذلك الغلاف الجوي– وأن المادتين ٣٩ و٢٣٧ من الدستور الاوغندي تطالبان الحكومة بالحفاظ على هذه الموارد من التدهور للأجيال الحالية والمستقبلية.

(1) Ali v. Federation of Pakistan: climatecasechart.com/non-us-case/ali-v-federation-of-pakistan-2/ last accessed 5 May 2023.
(2)https://climatelitigation.miraheze.org/wiki/Ali_v._Federation_of_Pakistan last accessed 5 May 2023.

وقد استشهد المدعون بأمثلة متعددة من الأضرار والخسائر في الأرواح الناتجة عن أحداث الطقس المتطرفة، ويتهمون الحكومة بأنها قد أخلت بواجبها الدستوري بموجب مبدأ الثقة العامة من خلال عدم التصدي لتغير المناخ، وبالتالي الفشل في منع الأضرار الحالية. وبعد جلسة استماع أولية، أمرت المحكمة العليا الطرفين بإجراء وساطة لمدة ٩٠ يوما، لكنها لم تتخذ أي إجراء آخر اعتبارا من أكتوبر ٢٠١٧ وحتى وقتنا الحالي.[١]

- دعوى ماريا خان وآخرون ضد باكستان وآخرون Maria Khan et al. v. Federation of Pakistan et al، تعتبر هذه الدعوى ضمن الدعاوى القضائية التي استندت إلى مبدأ الثقة العامة، حيث جادل المدعون بأن الحكومة والمدعي عليهم قد انتهكوا مبدأ الثقة العامة ومبدأ العدالة بين الأجيال[٢].

- دعوى لا روز ضد جلالة الملكة بكندا La Rose v. Her Majesty the Queen، رفعت هذه الدعوى نيابة عن خمسة عشر طفلا وشابا ضد الملكة والنائب العام لكندا في أكتوبر ٢٠١٩، زاعمين أن كندا تساهم في انبعاث غازات الاحتباس الحراري التي لا تتوافق مع مناخ مستقر، وأن تصرفات كندا انتهكت حقوقهم بموجب الميثاق الكندي للحقوق والحريات، وكذلك حقوق الأطفال الكنديين الحاليين والمستقبليين بموجب مبدأ الثقة العامة الذي يقضي بأن حكومة كندا لديها التزام دستوري لحماية سلامة الموارد الطبيعية المشتركة التي تعتبر أساسية للحفاظ على حياة الإنسان والحريات، وأن الحكومة قد فشلت في الوفاء بهذه الالتزامات.

---

(1) Mbabazi and Others v. The Attorney General and National Environmental Management Authority: climatecasechart.com/non-us-case/mbabazi-et-al-v-attorney-general-et-al/ last accessed 5 May 2023.
(2) Maria Khan et al. v. Federation of Pakistan et al.: climatecasechart.com/non-us-case/maria-khan-et-al-v-federation-of-pakistan-et-al/ last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

وقد خلصت المحكمة إلى أن ادعاءات المدعين بأن سلوك كندا ينتهك حقوقهم بموجب ميثاق الحقوق والحريات ليست قابلة للتقاضي ولا تذكر سببا معقولا للدعوى لأنها تزعم "عددا مفرطا وغير قابل للقياس من الإجراءات والتقاعس من جانب المدعى عليهم"[١].

(1) La Rose v. Her Majesty the Queen: climatecasechart.com/non-us-case/la-rose-v-her-majesty-the-queen/ last accessed 5 May 2023.

الفرع الثاني
الالتزامات بموجب بند الإجراءات القانونية الواجبة

بند الإجراءات القانونية الواجبة هو مبدأ قانوني أساسي موجود في التعديلين الخامس والرابع عشر لدستور الولايات المتحدة[1]، حيث يضمن البند أن الحكومة لن تحرم الأفراد من حياتهم أو حريتهم أو ممتلكاتهم دون التقيد بإجراءات (ضمانات) قانونية عادلة وراسخة، ويمكن تقسيم الإجراءات القانونية الواجبة إلى نوعين: الإجراءات القانونية الموضوعية (الجوهرية) الواجبة والإجراءات الشكلية الواجبة:

أ- الإجراءات الموضوعية الواجبة Substantive due process:

تشير الإجراءات القانونية الموضوعية إلى حماية الحقوق الأساسية من تدخل الحكومة، حتى عندما تكون الضمانات الإجرائية موجودة. يركز هذا الجانب من الإجراءات القانونية على محتوى القوانين نفسها، مما يضمن أنها عادلة وليست تعسفية أو متقلبة.

ب- الإجراءات الشكلية الواجبة Procedural due process:

من ناحية أخرى، تضمن الإجراءات الشكلية الواجبة أن تتبع الحكومة إجراءات عادلة وراسخة عند حرمان الأفراد من حقوقهم، ويركز هذا الجانب من الإجراءات القانونية على الأشكال أو الاجراءات التي تستخدمها الحكومة عند إنفاذ وتنفيذ القوانين والأساليب المتبعة أثناء القيام بالإجراءات القانونية.

---

(1) United States Constitution, Amendments V and XIV: https://www.law.cornell.edu/constitution/amendmentxiv last accessed 5 May 2023.
& https://www.law.cornell.edu/constitution/fifth_amendment last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

- **أمثلة لبند الإجراءات القانونية الواجبة:**

– **دعوى Gideon v. Wainwright:** في هذه القضية التاريخية، رأت المحكمة العليا أن الحق في الاستعانة بمحام الوارد في التعديل السادس ينطبق على المحاكمات الجنائية للولاية من خلال بند الإجراءات القانونية الواجبة في التعديل الرابع عشر. أقر هذا الحكم أن للمدعى عليهم في القضايا الجنائية الحق في التمثيل القانوني، حتى لو كانوا لا يستطيعون توكيل محام خاص[1].

اتهم كلارنس إيرل جدعون في محكمة ولاية فلوريدا بارتكاب جناية اقتحام ودخول، وعندما مثل أمام المحكمة بدون محام، طلب جدعون من المحكمة أن تعين له محاميا. ووفقا لقانون ولاية فلوريدا، لا يجوز تعيين محام إلا لمتهم ذي حاجة في قضايا الإعدام، لذلك لم تعين المحكمة الابتدائية محاميا.. قدم جدعون التماسا للمثول أمام القضاء في محكمة فلوريدا العليا، بحجة أن قرار المحكمة الابتدائية ينتهك حقه الدستوري في أن يمثله محام.. رأت المحكمة أن مطالبة محاكم الولايات بتعيين محامين للمتهمين الذين لا يستطيعون توكيل محام بمفردهم، يتفق مع الدستور. واستندت المحكمة إلى أن التعديل السادس يضمن للمتهم الحق في الحصول على مساعدة محام في جميع الدعاوى الجنائية ويطلب من المحاكم توفير محام للمدعى عليهم غير القادرين على تعيين محام ما لم يتم التنازل عن هذا الحق، وأن الاستعانة بمحام هو حق أساسي أصبح إلزاميا للولايات بموجب التعديل الرابع عشر.

(1) Gideon v. Wainwright: https://www.oyez.org/cases/1962/155 last accessed 5 May 2023.

– **دعوى Roe v. Wade:** في عام ١٩٧٠، رفعت جين رو (اسم وهمي يستخدم في وثائق المحكمة لحماية هوية المدعي) دعوى قضائية ضد هنري وايد، المدعي العام لمقاطعة دالاس، تكساس، حيث أقامت الدعوى طعنا على قانون تكساس الذي يجعل الإجهاض غير قانوني إلا من قبل الطبيب. حيث زعمت جين رو أن قوانين الولاية كانت غامضة بشكل غير دستوري وتحد من حقها في الخصوصية الشخصية المحمي بموجب التعديلات الأول والرابع والخامس والتاسع والرابع عشر.

وقد خلصت المحكمة إلى أن بند الإجراءات القانونية الواجبة في التعديل الرابع عشر من الدستور يحمي الحق في الخصوصية، ويقع حق المرأة في اختيار الإجهاض ضمن هذا الحق في الخصوصية، وأن قانون الولاية الذي يحظر الإجهاض بشكل عام دون مراعاة لمرحلة الحمل أو أي مصالح أخرى ينتهك هذا الحق. فعلى الرغم من أن الدولة لها مصالح مشروعة في حماية صحة المرأة الحامل، فإن الوزن النسبي يختلف لكل من هذه المصالح على مدار فترة الحمل، ويجب أن يأخذ القانون في الحسبان هذا التباين أنه في الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل، لا يجوز للدولة تنظيم قرار الإجهاض؛ يمكن للمرأة الحامل وطبيبها فقط اتخاذ هذا القرار، وفي الثلث الثاني من الحمل، قد تفرض الدولة لوائح على الإجهاض ترتبط بشكل معقول بصحة الأم، أما في الثلث الثالث من الحمل، بمجرد أن يصل الجنين إلى نقطة "القابلية للحياة"، يجوز للدولة تنظيم عمليات الإجهاض أو حظرها تمامًا، طالما أن القوانين تحتوي على استثناءات للحالات التي يكون فيها الإجهاض ضروريًا لإنقاذ حياة الأم أو صحتها[1].

(1) Jane ROE, et al., Appellants, v. Henry WADE.: https://www.law.cornell.edu/supremecourt/text/410/113 last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

- **أمثلة للتقاضي المناخي حيث ذهب المدعون إلى أن الحكومة قد انتهكت بند الإجراءات القانونية الواجبة الخاصة بهم من خلال الإخفاق في التصدي بشكل مناسب لتهديد تغير المناخ:**

– دعوى Glen Oaks Village Owners Inc. v. City of New York، قامت مجموعة من الجمعيات التعاونية والمساهمين والمقيمين في التعاونيات، ومالك مبنى إيجار متعدد الاستخدامات برفع دعوى قضائية في ١٨ مايو ٢٠٢٢ لدى المحكمة العليا في نيويورك يزعم فيها أن القانون المحلي للمدينة رقم ٩٧ –الذي يحدد حدود عليا لانبعاثات الكربون للمباني القائمة– غير دستوري لغموضه وعدم وضوحه، وأن العقوبات المفرطة في القانون المحلي رقم ٩٧ تنتهك بند الإجراءات القانونية الواجبة، حيث يعد هذا القانون بمثابة ضريبة غير صريحة وغير مقبولة على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري[١].

– دعوى In re Application of Maui Electric Co.، تتمثل وقائع هذه الدعوى في أن شركة ماوي للكهرباء سعت للحصول على موافقة تنظيمية من لجنة المرافق العامة للدخول في اتفاقية شراء الطاقة مع شركة HC&S، وهي شركة منتجة للكهرباء اعتمدت بشكل كبير على الفحم ولديها انتهاكات متعددة بخصوص تلوث الهواء. وقد قدمت Sierra Club طلبا للتدخل في الإجراء الإداري وطلبت بحقها في الاستماع نيابة عن أعضائها الذين يعيشون بالقرب من محطة الطاقة الخاصة بشركة ماوي، فرفضت لجنة المرافق العامة طلب Sierra Club بالتدخل، ووافقت اللجنة على طلب شركة Maui Electric للدخول في اتفاقية شراء الطاقة مع شركة HC&S.

---

(1) Glen Oaks Village Owners Inc. v. City of New York, 2022: climatecasechart.com/case/glen-oaks-village-owners-inc-v-city-of-new-york/ last accessed 5 May 2023.

تم رفع الدعوى أمام المحكمة العليا لهاواي، وقد اختلفت المحكمة العليا في هاواي مع قرار اللجنة وقضت بأن Sierra Club لديها الحق في الإجراءات القانونية الواجبة من خلال الاستماع إليها، وأنه قد تم اشتقاق هذا الحق من المادة ١١، القسم ٩ من دستور هاواي. وذهبت المحكمة إلى أن ظروف الدعوى اقتضت عمل جلسة استماع من قبل اللجنة للنظر في آثار الموافقة على الاتفاق على حق أعضاء Sierra Club في بيئة نظيفة وصحية، ويجب أن تتناول جلسة الاستماع إطلاق غازات الاحتباس الحراري الضارة، ومعقولية تكاليف الطاقة، وشروط الاتفاقية في ضوء العواقب المحتملة[١].

الفصل الثالث

(1) In re Application of Maui Electric Company, Case No. SCWC-15-0000640 (Dec. 14, 2017): https://elaw.org/US_MauiElectricCompany_14Dec2017 last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

التقاضي المناخي كأداة لتقرير المسؤولية وآليات التمويل والتعويض

لقد أسلفنا الذكر أن غالبية الدعاوى القضائية المناخية قامت في الأساس في مواجهة حكومات الدول، واستندت على انتهاك حق من حقوق الإنسان أو اخلال بالتزام من التزامات الحكومة سواء تقررت هذه الالتزامات بموجب الدساتير أو القوانين المحلية أو بموجب الاتفاقات الدولية، ويعتبر البعض أن التقاضي المناخي في مواجهة شركات الوقود الأحفوري الخاصة لا يغطي جميع الإجراءات القانونية التي تهدف بشكل مباشر أو غير مباشر إلى حماية المناخ أو التعويض عن الآثار السلبية[1].

إذن فحديثنا عن المسؤولية المناخية ينصب فقط على الإجراءات التي يتخذها الأفراد أو الهيئات، ضد الدول والهيئات الحكومية، بل وسنتوسع لدراسة المسؤولية المناخية للدول تجاه الدول الأخرى من خلال التعرض للضرر المناخي العابر للحدود. ولذلك سوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة م على النحو التالي:

المبحث الأول: الخطأ المناخي الموجب لمسؤولية حكومة الدولة

المبحث الثاني: الخسائر والأضرار في التقاضي المناخي

المبحث الثالث: علاقة السببية وآليات التمويل والتعويض

المبحث الأول

(1) Verheyen, R., Franke, J. (2023). Climate Change Litigation: A Reference Area for Liability. In: Gailhofer, P., Krebs, D., Proelss, A., Schmalenbach, K., Verheyen, R. (eds) Corporate Liability for Transboundary Environmental Harm. Springer, Cham. p. 353.

الخطأ المناخي الموجب لمسؤولية حكومة الدولة

يعد عنصر الخطأ هو الشرط الأول لانعقاد المسؤولية بصفة عامة، حيث يشير "الخطأ" إلى أي "فعل أو إغفال (امتناع) غير مشروع، ينشأ عن خرق او انتهاك أو إخلال بواجب أو التزام قانوني، مما يتسبب في إلحاق الضرر بشخص آخر، فتنشأ بذلك مسؤولية المدعى عليه الذي تسبب في هذا الخطأ[1].

لكن عند الحديث عن المسؤولية المناخية فإن إثبات الخطأ ليس بالأمر السهل، بل هو أمر لا يخلو من التعقيد، نظرا لما تنطوي عليه الأضرار المناخية –كما أسلفنا الذكر– من الشيوع والانتشار وطول الأمد وتداخل الكثير من العوامل، مما يؤدي في النهاية إلى عدم القدرة على نسب الخطأ لمن ارتكبه تحديدا، لذلك فالمفاهيم التقليدية للخطأ والمسؤولية قد لا تكون مناسبة لمعالجة الأضرار المناخية؛ لأنها لا ترتبط طوال الوقت بخطأ فردي بسيط.

لكن بشكل عام يمكننا تناول الخطأ الموجب لمسؤولية الدولة المناخية من زاويتين: الزاوية الأولى هي فكرة وجود خطأ نتيجة لعدم تنفيذ الدولة لالتزاماتها المناخية، أو لقيامها بعمل أثر على حق من الحقوق التي تناولناها من قبل، أي أن المسؤولية في هذه الحالة ترتبط بوجود خطأ من جانب الحكومة (المسؤولية نتيجة خطأ الحكومة)، أما الزاوية الأخرى فهي تعتمد على افتراض وجود الخطأ أو تقرير المسؤولية حتى في حالة عدم وجود خطأ (وسنتعرض لهذه الزاوية عند دراسة الخسائر والأضرار في المبحث الثاني من هذا الفصل).

- المسؤولية المناخية نتيجة خطأ حكومة الدولة:

---

(1) Black's Law Dictionary. (2019). Fault. In Black's Law Dictionary Thomson Reuters. 11th ed., p. 717.

(ISSN: 2356 - 9492)

تتحقق المسؤولية نتيجة خطأ عندما تقوم حكومة الدولة بخطأ إيجابي أو سلبي على النحو الذي سبق الإشارة إليه، فيتحقق الخطأ نتيجة لمخالفة الحكومة لالتزامها بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، أو نتيجة لمخالفة المبدأ الوقائي أو التحوطي، أو نتيجة لمخالفة واجب العناية والرعاية اللازمة، أو لعدم مشاركتها المعلومات الخاصة بالمناخ، أو لعدم القيام بتقييم الأثر البيئي، وغيرها من الالتزامات.

أولا– الخطأ نتيجة مخالفة الحكومة لالتزاماتها بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه:

تتحمل الحكومات مسؤولية معالجة تغير المناخ من خلال الالتزام بتنفيذ تدابير معينة للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتكيف مع آثار تغير المناخ، وفي حالة عدم قيام الحكومة بتنفيذ هذا الالتزام فإن ذلك الأمر يؤدي إلى تحمل الحكومة المسؤولية عن الضرر الناجم عن مخالفتها له.

ومن أمثلة خطأ الحكومة نتيجة لمخالفة التزامها بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه[1]، هو عدم اتخاذ إجراءات وتدابير للتصدي للمخاطر المتزايدة للكوارث المتعلقة بالمناخ، مثل عدم بناء السدود لمواجهة الفيضانات وتآكل الجزر المنخفضة، ومثل عدم اعتماد تدابير لتحلية مياه البحر لمواجهة الجفاف، وعدم زراعة الأشجار الكثيفة لتقليل العواصف، يتحقق هذا النوع من

(1) United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (n.d.). Adaptation measures: https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/the-big-picture/introduction last accessed 5 May 2023.

الخطأ كذلك نتيجة عدم الاستثمار في البنية التحتية واتخاذ تدابير لحماية الفئات المستضعفة من آثار تغير المناخ.

يمكن تقرير خطأ الحكومة نتيجة لمخالفة التزامها بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه أيضا، إذا ما ترتب على مخالفة هذا الالتزام عواقب اجتماعية واقتصادية كبيرة، وعلى سبيل المثال، إذا ترتب على عدم الاستثمار في الطاقة المتجددة وغيرها من التقنيات الصديقة للمناخ، ضياع فرص النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وإذا ترتب على عدم الاستعداد لتأثيرات تغير المناخ حدوث خسائر كبيرة للأفراد والمجتمعات والشركات(١).

*** مثال على مخالفة الحكومة للالتزام بالتخفيف من آثار المناخ والتكيف معه:**

- دعوى الشباب الإندونيسي وآخرون ضد إندونيسيا Indonesian Youths and others v. Indonesia، في ١٤ يوليو ٢٠٢٢، قدم ١٤ فردا شكوى ضد الحكومة الإندونيسية إلى اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان، يدعون فيها أن الحكومة الإندونيسية انتهكت حقوقهم الإنسانية التي يكفلها الدستور الإندونيسي، **من خلال عدم اتخاذ تدابير التخفيف والتكيف اللازمة لمنع ارتفاع درجة الحرارة فوق ١,٥ درجة.** وقد أسسوا هذا الادعاء نتيجة لأن: ١) إندونيسيا لا تزال تعتمد بشكل كبير على إزالة الغابات والوقود الأحفوري وخاصة الفحم، لتحقيق النمو الاقتصادي. ٢) إندونيسيا ليس لديها أهداف كافية لخفض الانبعاثات؛ ٣) لا تزال إندونيسيا تخصص موارد كبيرة لدعم الصناعات كثيفة الكربون؛ ٤) إندونيسيا لا تدمج تدابير التكيف في السياسات المحلية والميزانيات ٥) فشل إندونيسيا في ضمان عمل آليات الحماية الاجتماعية

(1) Pielke Jr., R. A. (2018). The Rightful Place of Science: Disasters and Climate Change. University of Arizona Press.pp. 44-47.

(ISSN: 2356 - 9492)

لتقليل التعرض للكوارث والضغوط المرتبطة بالمناخ. ٦) إندونيسيا لا تعطي الأولوية للتكيف القائم على الطبيعة[١]. ولا زالت هذه الدعوى منظورة حتى الآن.

– **دعوى Commune de Grande–Synthe v. France**، طلبت بلدية جراند سينث ورئيسها من الحكومة: (١) اتخاذ أي إجراء مفيد لثني منحنى انبعاثات غازات الدفيئة (GHG) الناتجة على الأراضي الوطنية لاحترام الالتزامات التي وافقت عليها فرنسا؛ (٢) اتخاذ جميع المبادرات التشريعية أو التنظيمية "لجعل أولوية المناخ إلزامية" ولحظر أي إجراء يحتمل أن يزيد انبعاثات غازات الدفيئة، و (٣) تنفيذ تدابير فورية للتكيف مع تغير المناخ في فرنسا. ولم يتلقوا أي رد من السلطات العامة. لذلك رفعوا في ٢٣ يناير ٢٠١٩ دعوى قضائية ضد الحكومة الفرنسية وطالبوا مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية السلبية المتمثلة في صمت الحكومة عن إجابة طلبهم[٢]. وقد أصدر مجلس الدولة الفرنسي القرار النهائي في الدعوى في ١ يوليو ٢٠٢١، وأمر الحكومة بـ "اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة" لمواجهة منحنى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من أجل تحقيق الأهداف المناخية، بما في ذلك خفض هذه الانبعاثات بنسبة ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠. ومنحت الحكومة ثلاثة أشهر لتقديم دليل على أنها تتخذ الإجراءات المناسبة نحو الوفاء بالتزامها بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

---

(1) Indonesian Youths and others v. Indonesia: https://blogs.law.columbia.edu/climatechange/2022/11/22/guest-commentary-indonesian-human-rights-commissions-first-human-rights-complaint-on-the-impacts-of-climate-change/ http://climatecasechart.com/non-us-case/indonesian-youths-and-others-v-indonesia/

(2) Commune de Grande-Synthe v. France: climatecasechart.com/non-us-case/commune-de-grande-synthe-v-france/ last accessed 5 May 2023.

ثانيا- الخطأ نتيجة مخالفة الحكومة للمبدأ الوقائي أو التحوطي:

لقد أسلفنا الذكر أن المبدأ الوقائي يشير إلى أنه في حالة وجود احتمالية أن يتسبب الإجراء أو السياسة التي تتبعها الحكومة في إلحاق الضرر بالجمهور أو بالبيئة، وفي حالة عدم وجود إجماع علمي يؤيد هذا الاجراء أو هذه السياسة، فإن عبء الإثبات يقع في هذه الحالة على عاتق أولئك الذين يدافعون عن الإجراءات أو السياسات لإظهار أنها ليست ضارة[١]، وبمعنى أخر فإنه يجوز الطعن ضد سياسات الحكومة لمخالفتها المبدأ الوقائي أو التحوطي، ويقع على الحكومة في هذه الحالة عبء اثبات أن الاجراء الذي قامت به أو السياسة التي اتبعتها لم تخالف المبدأ الوقائي أو التحوطي، أي أن المبدأ الوقائي غالبا ما يرتبط بالتركيز على منع الضرر.

بينما يرتبط مبدأ ما بعد التحذير بالتركيز على إدارة المخاطر، حيث يذهب أنصار مبدأ ما بعد التحذير إلى أن هذا المبدأ قد يكون أكثر ملاءمة في المواقف التي توجد فيها موازنات معقدة بين أهداف السياسة المختلفة، ففي سياق تغير المناخ قد يؤدي المبدأ الوقائي إلى سياسات تؤكد على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري حتى في حالة وجود عدم يقين بشأن حجم وتوقيت التأثيرات المناخية المستقبلية. وعلى العكس من ذلك، فقد يؤدي مبدأ ما بعد التحذير إلى سياسات توازن بين تكاليف وفوائد العمل، مع مراعاة الموازنات المحتملة والشكوك التي قد ينطوي عليها الأمر[٢].

---

(1) Raffensperger, C., & Tickner, J. The precautionary principle and environmental policy. Environment: op.cit., pp.6-15.
(2) Sunstein, C. R. (2005). Precautionary principles as a basis for decision making. Op.cit. p10.

(ISSN: 2356 - 9492)

وفي جميع الأحوال، فإنه لاشك أن المبدأ التحوطي أو الوقائي مفيد في المواقف التي يوجد فيها إجماع علمي ودليل واضح على الضرر، لكنه قد لا يكون كافيا في الحالات التي يكون فيها عدم اليقين العلمي مرتفعا، فتظهر الحاجة هنا إلى مبدأ ما بعد التحذير للموازنة بين مخاطر وفوائد الإجراء، مع الأخذ في الاعتبار مستوى عدم اليقين الذي ينطوي عليه(١).

وقد تم رفع العديد من الدعاوى بالمناخية استنادا إلى عدم التزام الحكومة بالمبدأ الوقائي، ومن أمثلة ذلك دعوى Urgenda Foundation v. State of the Netherlands سالفة الذكر، مما أدى إلى إصدار حكم من المحكمة يأمر الحكومة الهولندية بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ودعوى جوليانا ضد الولايات المتحدة Juliana v. United States، والتي حفزت محادثة وطنية حول تغير المناخ، ودعوى Leghari v. Federation of Pakistan، حيث ألزمت المحكمة حكومة باكستان بوضع خطة للتصدي لتغير المناخ. توضح هذه الحالات كيف يمكن استخدام المبدأ الوقائي لمساءلة الحكومات عن أفعالها المتعلقة بتغير المناخ.

ثالثا– الخطأ نتيجة مخالفة الحكومة لواجب العناية أو الرعاية اللازمة:

يقع على عاتق حكومة الدولة التزام بمنع الأذى أو الإصابة من خلال بذل العناية المعقولة للتعامل مع تداعيات تغير المناخ، وتبعا لذلك يتحقق خطأ الحكومة حين مخالفة هذا الالتزام في حالة حدوث أذى أو إصابة نتيجة هذا الخطأ.

(1) Heinzerling, L. (2008). Climate change, human health, and the post-cautionary principle. Op.cit., p.480.

لكن وكما أسلفنا الذكر، فإن واجب العناية والرعاية اللازمة ليس التزاما مطلقا، حيث لا يتحقق خطأ الحكومة إلا بعد النظر في عدة عوامل، مثل القدرة على احتمال الضرر وحجمه، وتكلفة وجدوى التدابير الوقائية، والفوائد الاجتماعية والاقتصادية للنشاط الذي قامت به الدولة أو سمحت به.

*** أمثلة على مخالفة الحكومة لواجب العناية أو الرعاية اللازمة:**

– أحد الأمثلة على مخالفة واجب الرعاية في سياق التقاضي المناخي هو قضية مؤسسة Urgenda ضد دولة هولندا. حيث رفعت مؤسسة Urgenda، دعوى قضائية ضد الحكومة الهولندية لفشلها في اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وقد جادل المدعي بأن الحكومة انتهكت واجب رعاية مواطنيها بعدم اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الآثار الضارة لتغير المناخ(١). وقد قضت المحكمة في Urgenda بأنه يقع على الحكومة الهولندية واجب رعاية مواطنيها لاتخاذ تدابير لمنع تغير المناخ الخطير، وأن هذا الواجب مرتكز على القانون المحلي والقانون الدولي. وبناء على ما سبق أمرت المحكمة الحكومة بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٢٥٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠، مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠(٢).

– دعوى جوليانا ضد الولايات المتحدة مثال آخر على واجب العناية في التقاضي المناخي، حيث تم رفع هذه الدعوى ضد حكومة الولايات المتحدة لدورها في المساهمة في تغير المناخ، وبحجة أنها قد انتهكت واجب العناية وعدم حماية المدعين من أضرار تغير المناخ، وقد جادل المدعون بأن سياسات الحكومة

(1) Urgenda Foundation v. The State of the Netherlands, Decision of the Hague District Court, 24 June 2015. last accessed 5 May 2023.
(2) Urgenda Foundation v. The State of the Netherlands, Decision of the Hague District Court, 24 June 2015. last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

وأفعالها ساهمت في ارتفاع درجات الحرارة العالمية، مما يهدد حقوقهم الدستورية في الحياة والحرية والملكية(١).

– **دعوى حرائق بانتانال وغابات الأمازون في البرازيل Fires in the Pantanal and the Amazon Forest**، في ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠، تم تقديم ادعاء من قبل حزب العمل البرازيلي بسبب تقاعس السلطة التنفيذية الفيدرالية عن القيام بواجبات الحماية والوقاية والاحتياطات، والتفتيش على البيئة وحفظها ومراقبتها واستدامتها، ولا سيما فيما يتعلق بإجراءاتها ضد الحرائق التي أثرت على نظام بانتانال البيئي وغابات الأمازون(٢) .

– **دعوى باباي باباي وجي بول كاباي ضد كومنولث أستراليا Pabai Pabai and Guy Paul Kabai v. Commonwealth of Australia**، تتعلق هذه الدعوى بواجب الرعاية الذي تدين به الحكومة الأسترالية لسكان جزر مضيق توريس لحماية حقهم في الحياة والحق في حماية ثقافتهم وطريقة عيشهم التقليدية وبيئتهم من الأضرار الناجمة عن تغير المناخ. حيث يزعم المدعون أن الحكومة قد انتهكت هذا الواجب من خلال عدم اتخاذ خطوات معقولة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما يتفق مع أفضل العلوم المتاحة وفشلها في تنفيذ التدابير اللازمة لحماية البيئة البرية والبحرية لسكان جزر مضيق توريس(٣).

---

(1) Juliana v. United States, 217 F. Supp. 3d 1224 (D. Or. 2016). last accessed 5 May 2023.

(2) ADPF 746 (Fires in the Pantanal and the Amazon Forest): climatecasechart.com/non-us-case/adpf-746-fires-in-the-pantanal-and-the-amazon-forest/ last accessed 5 May 2023.
https://judicialportal.informea.org/node/9586 last accessed 5 May 2023.

(3) Pabai Pabai and Guy Paul Kabai v. Commonwealth of Australia: climatecasechart.com/non-us-case/pabai-pabai-and-guy-paul-kabai-v-commonwealth-of-australia/ last accessed 5 May 2023.

رابعا- خطأ الحكومة نتيجة مخالفة الالتزام بمشاركة المعلومات:

يقع على عاتق الحكومات واجب مشاركة المعلومات مع الجمهور حول مخاطر وآثار تغير المناخ، حيث يقوم الالتزام بمشاركة المعلومات على مبدأ الشفافية، وهو عنصر أساسي في الإدارة الفعالة للمناخ، حيث تمكن الشفافية الأفراد والمجتمعات من اتخاذ قرارات مستنيرة للتكيف مع تغير المناخ[١]. ويعد تبادل المعلومات المناخية أمرا بالغ الأهمية لاتخاذ قرارات فعالة، لا سيما في مجالات مثل إدارة الكوارث.

لا يتعلق الالتزام بمشاركة المعلومات بتجنب المخاطر المرتبطة بتغير المناخ فحسب، بل ينطبق أيضا على الإجراءات التي تتخذها الحكومات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، حيث تتحمل الحكومات مسؤولية إبلاغ الجمهور بسياساتها واستراتيجياتها المناخي.

وعلى ذلك، إذا فشلت الحكومة في الوفاء بالتزامها بمشاركة المعلومات حول تغير المناخ، فقد يتم اعتبار ذلك خطأ أو خرقا لهذا الالتزام[٢]. على سبيل

---

(1) Climate Transparency. (2017). Brown to Green: G20 Climate Performance Review 2017. Available at: https://www.climate-transparency.org/wp-content/uploads/2017/11/BROWN-TO-GREEN-G20-CLIMATE-PERFORMANCE-REVIEW-2017.pdf last accessed 5 May 2023.
International Bar Association. (2014). Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption. Available at: https://www.ibanet.org/Article/Detail.aspx?ArticleUid=a89016a1-7de1-472a-b7d6-192e986aceb7 last accessed 5 May 2023.
(2) Climate and Energy Justice Legal Frameworks. (2021). Duty to Inform and Communicate. Available at: https://www.climate-energy-justice.org/legal-frameworks/duty-to-inform-and-communicate/ last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

المثال، إذا حجبت الحكومة عن عمد معلومات حول مخاطر نشاط معين متعلق بالمناخ مثل البناء في منطقة معرضة للفيضانات، ففي هذه الحالة تتحمل الحكومة المسؤولية عن الخسائر الناتجة نتيجة خطأها في عدم مشاركة المعلومات المناخية التي تقي من الوقوع في مثل هذه الأضرار.

*** أمثلة على مخالفة الحكومة لواجب مشاركة المعلومات:**

– دعوى مركز التنوع البيولوجي ضد وزارة الخارجية الأمريكية Center for Biological Diversity v. U.S. Department of State،

تتلخص وقائع هذه الدعوى في رفع مركز التنوع البيولوجي (CBD) دعوى قضائية بموجب قانون حرية المعلومات ضد وزارة الخارجية الأمريكية لإجبارها على إجابة طلبها بشأن الحصول على السجلات المتعلقة بإعداد وإنتاج تقرير العمل المناخي السابع للولايات المتحدة "الذي فات موعد استحقاقه أو تقديمه"، حيث كانت الولايات المتحدة مطالبة بتقديم تقرير إلى أمناء اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بحلول ١ يناير ٢٠١٨ لكنها لم تفعل، وفي ١ فبراير، رفع مركز التنوع البيولوجي دعوى بموجب قانون حرية المعلومات للحصول على عدد من فئات السجلات والوصول إلى محتوى وحالة التقرير.

قضت محكمة المقاطعة الفيدرالية لمقاطعة كولومبيا برفض الدعوى تأسيسيا على ما يلي[1]:

- أن مركز التنوع البيولوجي (CBD) يفتقر إلى الصفة اللازمة لإجبار الحكومة الفيدرالية على تقديم التقارير المطلوبة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).

(1) Center for Biological Diversity v. U.S. Department of State: climatecasechart.com/case/center-for-biological-diversity-v-us-department-of-state/ last accessed 5 May 2023.

- أن مركز التنوع البيولوجي لم يؤكد وقوع "ضرر إعلامي"، لأنه لم يزعم أن تقارير اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كانت مطلوبة لإتاحتها للجمهور.
- أن مركز التنوع البيولوجي لم ينجح في اثبات وقوع "ضرر تنظيمي" بناءً على تفويت الموعد النهائي لتقديم وزارة الخارجية للتقرير، ولم تبين أثر هذا الضرر على جهود التثقيف.
- أن مركز التنوع البيولوجي لم يقدم أي ادعاء بأن مواردها قد لحق بها أي ضرر نتيجة لعدم تقديم التقرير سالف الذكر في موعده.

وعلى الرغم من رفض الدعوى، إلا أن المحكمة قد وضعت شروطا بمفهوم المخالفة لإعمال الحق في الوصول إلى المعلومات، وهذه الشروط يمكن حال توافرها تقرير التزام الدولة بمشاركة المعلومات المناخية، وخطئها إذا لم تقوم بهذا الالتزام.

خامسا– خطأ الحكومة نتيجة لمخالفة الالتزام بتقييم الأثر البيئي:

يمكن تقرير خطأ الحكومة عندما لا تلتزم بإجراء تقييم الأثر البيئي أو عندما تنتهك التزامها بمشاركة نتائج تقييم التأثير البيئي، بحيث يترتب على هذا الخطأ أضرار بمصالح الأفراد والجماعات[1].

وعلى ذلك، إذا اعتبرت عملية تقييم الأثر البيئي غير كافية، فإنه يمكن الطعن على الاخلال بالتزام الدولة بتقييم الأثر البيئي من قبل الأطراف المعنية،

(1) https://www.unep.org/resources/report/environmental-impact-assessment-and-strategic-environmental-assessment-towards last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

مثل المنظمات البيئية أو المجتمعات المتضررة، يمكن أن يستند الطعن كذلك على أن الحكومة لم تقم بتقييم كامل للتأثيرات المحتملة للمشروع المقترح على تغير المناخ، أو أنه فشل في النظر في بدائل مجدية ومعقولة للمشروع المقترح والتي سيكون لها انبعاثات أقل من غازات الاحتباس الحراري.

*** أمثلة على مخالفة الحكومة للالتزام بتقييم الأثر البيئي:**

– دعوى سييرا كلوب ضد وزارة الداخلية الأمريكية Sierra Club v. U.S. Dep't of Interior، في هذه الدعوى، طعن نادي سييرا في موافقة وزارة الداخلية الأمريكية على عقود إيجار النفط والغاز في خليج المكسيك، وقال نادي سييرا إن نظام المعلومات البيئية الذي أعدته الإدارة لم يحلل بشكل كاف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المحتملة المرتبطة بعقود الإيجار(١).

وقد قضت المحكمة لصالح نادي سيرا Sierra Club، ووجدت أن تقييمات الأثر البيئي لا تمتثل لقانون السياسة البيئية الوطنية الأمريكي، ونتيجة لذلك، ألغت المحكمة الموافقة على عقود الإيجار وألزمت الإدارة باتخاذ مزيد من الإجراءات(٢).

– دعوى مركز التنوع البيولوجي ضد المكتب الأمريكي لإدارة الأراضي Center for Biological Diversity v. U.S. Bureau of Land Management، حيث قام مركز التنوع البيولوجي برفع دعوى ضد مكتب

(1) Stein, D. (2018). Sierra Club v. United States Department of the Interior. Tulane Environmental Law Journal, 32(1), 129-142. last accessed 5 May 2023.
(2) Sierra Club v. U.S. Dep't of Interior: 03-10-2021: https://casetext.com/case/sierra-club-v-us-dept-of-interior-1

الولايات المتحدة لإدارة الأراضي، وذلك طعنا في موافقة مكتب إدارة الأراضي على عقود إيجار مناجم الفحم في مونتانا، وقد دفع المركز بأن تقييم الأثر البيئي الذي أعده المكتب لم يحلل بشكل كاف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المحتملة والمرتبطة بعقود الإيجار.

وقد قضت المحكمة لصالح مركز التنوع البيولوجي المركز ووجدت أن تقييم الأثر البيئي لا يمتثل لقانون السياسة البيئية الوطنية. ونتيجة لذلك، أبطلت المحكمة الموافقة على عقود الإيجار وأعادت القضية إلى المكتب لاتخاذ مزيد من الإجراءات(١).

- **دعوى ولاية كارولينا الشمالية ضد سلطة وادي تينيسي:** في هذه الحالة، رفعت ولاية كارولينا الشمالية دعوى قضائية ضد هيئة وادي تينيسي (TVA) بشأن تشغيل هيئة وادي تينيسي TVA لمحطة طاقة تعمل بالفحم وتقع في ولاية تينيسي. جادلت ولاية كارولينا الشمالية بأن فشل TVA في الامتثال لقانون الهواء النظيف أدى إلى الإضرار ببيئة واقتصاد ولاية كارولينا الشمالية(٢).

حكمت محكمة الاستئناف بالدائرة الرابعة لصالح ولاية كارولينا الشمالية وأمرت هيئة وادي تينيسي TVA بالحد من الانبعاثات من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم، كما طلبت المحكمة من هيئة وادي تينيسي TVA إعداد تقييم أثر بيئي لمعرفة الآثار البيئية المحتملة لتشغيل المحطة(٣).

---

(1) Center for Biological Diversity v. U.S. Bureau of Land Management: climatecasechart.com/case/center-biological-diversity-v-us-bureau-land-management/ last accessed 5 May 2023.
(2) https://www.ca4.uscourts.gov/opinions/201783.P.pdf
(3) Ford, S. (2010). North Carolina ex rel. Cooper v. Tennessee Valley Authority: The Problem with State Nuisance Law in the Regulation of

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الثاني

الخسائر والأضرار في التقاضي المناخي

*** تعريف الضرر المناخي الموجب للمسؤولية والتعويض، وأنوعه:**

بادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى أن الأضرار المناخية هي مفهوم متطور، وأنه لا يوجد تعريف قانوني جامع مانع للضرر المناخي سواء في القوانين الوطنية أو في الاتفاقات الدولية، وأن مفهوم الضرر المناخي في القانون الدولي والقوانين المحلية لجميع دول العالم لايزال قيد الاستكشاف والبناء والتطور.

لكن يمكننا القول بأن الضرر المناخي بشكل عام يتعلق بالخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، حيث يتم الاستناد إلى هذه الخسائر والأضرار في التقاضي المناخي الذي يسعى إلى تحميل حكومات الدول المسؤولية عن المساهمة أو الفشل في معالجة تغير المناخ، وسواء تم هذا الأمر في المحاكم الوطنية أو من خلال آلية دولية. وسنعضد المفهوم الذي قمنا بتبنيه للضرر المناخي، من خلال تناول التطور التاريخي لمفهوم الضرر المناخي.

●التطور التاريخي لمفهوم الضرر المناخي وظهور مصطلح (تمويل الخسائر والأضرار)[1]:

تم تقديم قضية الضرر المناخي لأول مرة عن طريق تحالف الدول الجزرية الصغيرة (AOSIS) الذي تأسس عام ١٩٩٠، حيث تبنى هذا التحالف فكرة

Out-of-State Emissions Standards. Tulane Environmental Law Journal, vol.24(1), p.147.

(1) (Loss and damage).

مؤداها أن دوله الأعضاء البالغ عددها ٣٩ دولة مسؤولة مجتمعة عن أقل من ١٪ من انبعاثات الكربون العالمية وأن هذه الدول مهددة بالاختفاء من الوجود نتيجة لتآكل السواحل وكثرة الفيضانات وغيرها من التهديدات[١].

وفي ديسمبر ١٩٩١، وفي اجتماع لجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC) للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في جنيف، نوقشت قضية الخسائر والأضرار المناخية، وأنه ينبغي تقاسم العبء الاقتصادي للخسائر والأضرار التي تكبدتها البلدان الجزرية الصغيرة والبلدان النامية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر المناخية القاسية الأخرى، على أن يتم هذا التقاسم بشكل منصف بين الدول الصناعية الكبرى من خلال مجموعات التأمين[٢].

وفي عام ١٩٩٢، أقر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بنتائج اجتماع لجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC)، وقد ظهرت هذه النتائج في "إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية"، فقد تضمن المبدأ الثاني من إعلان ريو في جزء منه استجابة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة بشأن الأضرار المناخية، من خلال النص على أن الدول ".. تتحمل مسؤولية ضمان ألا تضر الأنشطة الواقعة ضمن ولايتها القضائية وسيطرتها بالبلدان الأخرى أو البيئة خارج هذه الولاية الوطنية"[٣].

---

١) يتكون تحالف الدول الجزرية الصغيرة من ٣٩ عضوًا، منهم ٣٧ أعضاء في الأمم المتحدة و٥ مراقبين من جميع أنحاء العالم. ويمثل التحالف ٢٨% من البلدان النامية و٢٠% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. الموقع الرسمي:
Alliance of Small Island States Search Aosis: https://www.aosis.org/about/member-states/ last accessed 5 May 2023.

(2)https://www.aosis.org/creating-the-framework-convention-on-climate-change/ last accessed 5 May 2023.

(3) ***Principle 2 acknowledges that states have "sovereign right in exploiting their own resources" in accordance with their national policies. Nevertheless, they also have the responsibility to ensure that***

(ISSN: 2356 - 9492)

في عام ٢٠٠٧، أصدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تقريرها التقييمي الرابع، مؤكدة على الحاجة إلى الاستجابة للآثار المناخية التي حدثت. ونتيجة لذلك، تم التأكيد مرة أخرى على مفهوم الضرر المناخي، حيث أدرج المؤتمر الثالث عشر للأطراف COP13 الأضرار المناخية على جدول الأعمال لأول مرة، وذكرت "خطة عمل بالي" المعتمدة في هذا الاجتماع "استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث ووسائل التكيف مع الخسائر والأضرار"[١].

بدأ مبدأ الخسارة والأضرار يكتسب المزيد من القوة في السنوات التالية، ففي COP16 عام ٢٠١٠، تم وضع إطار عمل للخسائر والأضرار، في إطار برنامج عمل الهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI)، وقد كان لبرنامج عمل الهيئة الفرعية للتنفيذ هدفان هما النظر في نُهُج معالجة الخسائر والأضرار، بما في ذلك آثار الظواهر المناخية الجسيمة والظواهر البطيئة الحدوث (المتراخية الحدوث) في البلدان النامية المعرضة للخطر بشكل خاص؛ وتعزيز التعاون الدولي والخبرة من أجل فهم وتقليل الخسائر والأضرار[٢]. وفي عام ٢٠١٣، أنشأ الاجتماع التاسع عشر

---

activities within their jurisdiction or control do not damage the environment outside their jurisdiction.
https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_CONF.151_26_Vol.I_Declaration.pdf
Last accessed on 26 January 2023. last accessed 5 May 2023.

(1) COP 13 -Documents: https://unfccc.int/process-and-meetings/conferences/past-conferences/bali-climate-change-conference-december-2007/cop-13/cop-13-documents
https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF12324 last accessed 5 May 2023.

(2) UNFCCC (2010), "SBI Work Programme", https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Online_guide_on_loss_and_damageMay_2018.pdf, Last accessed on 26 January 2023.

للأطراف COP19 آلية وارسو الدولية بشأن الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ(١)، وأطلق عليها اسم " آلية التعلم والتطوير"، وهي تهدف إلى معالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك الأحداث المتطرفة (مثل الأعاصير وموجات الحرارة وما إلى ذلك)، والظواهر البطيئة الحدوث (مثل التصحر وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات، الخ)، وذلك في البلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ(٢). بالإضافة إلى تعزيز الحوار والتنسيق بين أصحاب المصلحة، وتوفير التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات للبلدان المتضررة.

ومع ذلك فآلية وارسو "آلية التعلم والتطوير" لعام ٢٠١٣، لم تنص على أي أحكام للمسؤولية أو التعويض عن الخسائر والأضرار، وقد كان السبب الوحيد الدافع لمناقشة الخسائر والأضرار في وارسو هو أن وفد البلدان النامية بأكمله قد انسحب من المفاوضات(٣).

---

(1) The Warsaw International Mechanism for Loss and Damage (WIM) was established at COP19 in 2013. It is the main vehicle in the UNFCCC process to address loss and damage associated with climate change impacts in developing countries that are particularly vulnerable to the adverse effects of climate change, in a comprehensive, integrated, and coherent manner. https://unfccc.int/resource/docs/2013/cop19/eng/10a01.pdf last accessed 5 May 2023.
https://digitallibrary.un.org/record/769470?ln=ar last accessed 5 May 2023.

(2) https://unfccc.int/topics/resilience/resources/questions-and-answers-ld-mechanism

(3) David Hunter, James Salzman and Durwood Zaelke (2022). International Environmental Law and Policy (6th ed.). Foundation Press. p. 689.

(ISSN: 2356 - 9492)

وفي ديسمبر ٢٠١٥. تم انعقاد المؤتمر الواحد والعشرين للأطراف COP21 في باريس، وتعتبر اتفاقية باريس علامة بارزة في عملية تغير المناخ متعددة الأطراف لأنه ولأول مرة يوجد اتفاق قانوني ملزم بشأن مكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره[١]. لكن الأمور لم تمضي في هذه الاتفاقية بسهولة ويسر، بل عانت الدول الجزرية مشقة كبيرة في إيجاد آلية جديدة أو على الأقل الحفاظ على "'آلية وارسو" واستمرار تضمين مبدأ الخسارة والاضرار في اتفاقية باريس، بل ومحاولة الدول الجزرية في وضع مادة أو أكثر تتعلق بمسؤولية الدول الكبرى عن آثار المناخ، والتعويض عن هذه الآثار[٢].

---

(1) The Paris Agreement: What is the Paris Agreement? https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement?gclid=CjwKCAjwl6OiBhA2EiwAuUwWZRymVYpG1BTucSQNAENc-3dlhXAnrM88Jzv7_kIIJs75JcRuakSJzRoC52kQAvDBwE last accessed 5 May 2023.

٢) لم تكن الدول المتقدمة ضد مفهوم الخسارة والأضرار في حد ذاته، وكما أشار وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، "نحن لسنا ضد [الخسائر والأضرار]، نحن نؤيد تأطيرها بطريقة لا يترتب عليها "تعويض قانوني" لأن الكونجرس لن يوافق أبدا على اتفاقية تتضمن شيئا من هذا القبيل... وسيكون أثر ذلك هو فشل الاتفاقية". لكن البلدان الجذرية والنامية كانت واضحة بالمثل، حيث أشار با عثمان جارجو، رئيس مجموعة أقل البلدان نموا المكونة من ٤٨ دولة، إلى "أننا لا نتوقع نتيجة في باريس بدون خسارة وأضرار ... هذا خط أحمر بالنسبة لنا".
مع بدء المفاوضات في باريس، وافق الرئيس الأمريكي باراك أوباما ضمنيا في تصريحاته على أن الخسائر والأضرار تلحق بالفعل بقرى الإنويت في ألاسكا، وفي اليوم التالي، التقى أوباما بقادة الدول الجزرية وأعلن عن مساهمة قدرها ٣٠ مليون دولار في مبادرة التأمين ضد مخاطر المناخ، والتي تعد ضمنا أداة لمعالجة الخسائر والأضرار. وبهذين الإجراءين، بدا الأمر كما لو أن الولايات المتحدة ستحاول إيجاد أرضية مشتركة مع الدول النامية، وبعد أسبوعين من المناقشات التي دارت وراء الكواليس بين الولايات المتحدة وبعض الدول الجزرية، ظهر اتفاق نهائي اشتمل على صيغة لاتفاقية باريس ونص القرار على تبني مفهوم الخسائر والأضرار. لكن لم يتم الإشارة بشكل مباشر لتقرير أية مسؤولية أو تعويض.
Saleemul Huq & Roger-Mark De Souza Not Fully Lost and Damaged: How Loss and Damage Fared in the Paris Agreement 2015:, https://www.wilsoncenter.org/article/not-fully-lost-and-damaged-how-loss-and-damage-fared-the-paris-agreement last accessed 5 May 2023.

لكن هذه المساعي لم تكلل كلها بالنجاح، فقد باءت محاولة ادراج "المسؤولية" و"التعويض" في اتفاقية باريس بالفشل نظرا لمعارضة الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية للخسائر والأضرار التي سيترتب عليها المسؤولية أو التعويض عن آثار تغير المناخ(١)، وبعد مناقشات وتفاوض مستمر تم الاتفاق على الإبقاء آلية وارسو للخسائر والأضرار مع عدم ربطها بأية مسؤولية أو تعويض، وبالتالي فإنه لا يجوز الاستناد إلى اتفاقية باريس لمطالبة الدول بالتعويض عن آثار تغير المناخ.

يتضح مما سبق أنه تم اعتماد مفهوم " الخسائر والأضرار" في الاتفاقات الدولية بدلا من مصطلح "الضرر"، وقد رأينا أن ذلك الأمر راجع في المقام الأول إلى اختلاف وجهات النظر وتضاربها حول كيفية فهم قضية تغير المناخ والتعامل معها، وبالتالي فقد تملصت الدول الكبرى من المسؤولية والتعويض وتم توظيف مصطلح "الخسائر والأضرار" للتعبير عن مشاركة جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل منع المخاطر المترتبة على تغير المناخ ومكافحتها.

لذلك نصت الفقرة الأولى من المادة ٨ من اتفاقية باريس على أن: "تقر الأطراف بأهمية تفادي الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ وتقليلها ومعالجتها، بما في ذلك الظواهر الجوية الشديدة والظواهر البطيئة الحدوث، ودور التنمية المستدامة في الحد من مخاطر الخسائر والأضرار"(٢).

---

(1) Mace, M.J. and Verheyen, R. (2016), Loss, Damage and Responsibility after COP21: All Options Open for the Paris Agreement. Review of European, Comparative & International Environmental Law (RECIEL), vol.25, p. 197.

(2) Article 8 of the Paris Agreement: ***"Parties recognize the importance of averting, minimizing and addressing loss and damage associated***

(ISSN: 2356 - 9492)

انعقد مؤتمر الأطراف الخامس والعشرين COP25 في ديسمبر ٢٠١٩، وتم إنشاء شبكة سانتياغو للخسائر والأضرار (SNLD) كجزء من آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار. تهدف شبكة سانتياغو إلى تعزيز التفاهم والتنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتحديد ومعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ.

حيث توفر الشبكة منصة لتبادل أفضل الممارسات والمعرفة والخبرات الفنية، من أجل تعزيز الأساليب المبتكرة لمعالجة الخسائر والأضرار[١].

وفي مؤتمر الأطراف السادس والعشرين COP26 اقترح تحالف كبير من البلدان المتأثرة بتغير المناخ إنشاء مرفق تمويل جديد أو صندوق مخصص للخسائر والأضرار، لكن رفضت الدول المتقدمة هذا الاقتراح، وبدلا من ذلك تم إنشاء حوار جلاسكو لمدة عامين لمناقشة الترتيبات الممكنة لتمويل الخسائر والأضرار. تضمن مؤتمر COP26 أيضا موافقة الدول على تمويل شبكة سانتياغو (SNLD)، وذلك بهدف تزويد البلدان النامية بالمساعدة الفنية لمعالجة

---

with the adverse effects of climate change, including extreme weather events and slow onset events, and the role of sustainable development in reducing the risk of loss and damage".
https://unfccc.int/files/adaptation/groups_committees/loss_and_damage_executive_committee/application/pdf/ref_8_decision_xcp.21.pdf last accessed 5 May 2023.

(١) Operationalisation of the Santiago Network on Loss & Damage: https://legalresponse.org/legaladvice/operationalisation-of-the-santiago-network-on-loss-damage/ last accessed 5 May 2023.
& About the Santiago Network: https://unfccc.int/santiago-network/about

الخسائر والأضرار، ولكن تم إرجاء تحديد التفاصيل الدقيقة لهذا التمويل إلى مؤتمر الأطراف COP27 بشرم الشيخ بمصر(١).

في مؤتمر الأطراف COP27 بشرم الشيخ بمصر وفي سابقة تاريخية، أقرت دول العالم رسميا بأن ترتيبات التمويل الحالية للخسائر والأضرار غير كافية وأن هناك الحاجة إلى تمويل عاجل وفوري جديد وإضافي وقابل للتنبؤ للخسائر والأضرار لمساعدة البلدان النامية المعرضة بشكل خاص لتغير المناخ، واستجابة لذلك، وافقت البلدان على مسألتين هما إنشاء "صندوق الخسائر والأضرار" و "ترتيبات تمويل جديدة"(٢).

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للانتهاء من تفاصيل صندوق الخسائر والأضرار، حيث لم يتم ذكر إجابة لهذه الأسئلة: أين سيتم وضع الصندوق (داخل أو خارج اختصاص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)، وما هي أنواع الأنشطة التي سيدعمها الصندوق، وكيف سيتم إدارته، وما هي البلدان التي ستكون مؤهلة لتلقي الدعم؟ ومن سيدفع؟ كم سيدفع؟ ومن سيتولى إدارة الصندوق؟(٣)

---

(1) What Is "Loss and Damage" from Climate Change? 8 Key Questions, Answered: https://www.wri.org/insights/loss-damage-climate-change last accessed 5 May 2023.
(2) Why COP27 will be remembered as the Loss and Damage COP and what to expect next: https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/news/why-cop27-will-be-remembered-as-the-loss-and-damage-cop-and-what-to-expect-next/ last accessed 5 May 2023.
(3) COP27 establishes loss and damage fund to respond to human cost of climate change: https://www.thelancet.com/journals/lanplh/article/PIIS2542-5196(22)00331-X/fulltext last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

وللإجابة على هذه الأسئلة اتفقت الأطراف في COP27 على إنشاء "لجنة انتقالية" للنظر في هذه الأنواع من القضايا، وتقديم توصيات للأطراف للنظر فيها في COP 28 في نهاية عام ٢٠٢٣ (١).

* ماهية "الخسائر والأضرار" المناخية وأنواعها:

بعد أن أوضحنا التطور التاريخي لمفهوم الضرر المناخي وكيف أن الخطاب الدولي بشأن تغير المناخ يميل إلى تبني مصطلح "الخسائر والأضرار" للأسباب التي تعرضنا إليها، فإننا سنقوم في هذا الصدد بالتعرض لماهية الخسائر المناخية من ناحية، وأنواع الأضرار المناخية من ناحية أخرى، مع الإشارة إلى أن الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد اعترفت بأهمية الخسائر والأضرار، لكنها لم تتفق على أي تعريف رسمي لها(٢).

يعرف البعض مصطلح "الخسارة والأضرار" على أنه يشمل الخسائر التي لا يمكن إصلاحها (مثل الخسائر في الأرواح أو النظم البيئية أو الثقافة)، والأضرار التي يمكن إصلاحها (مثل البنية التحتية العامة أو الممتلكات الخاصة)(٣).

يقسم البعض الأخر الخسائر والأضرار إلى اقتصادية وغير اقتصادية، تشمل الخسائر والأضرار الاقتصادية الأضرار التي لحقت بالمحاصيل أو المنازل

---

(1) What is loss and damage?: https://www.chathamhouse.org/2022/08/what-loss-and-damage last accessed 5 May 2023.
(2) Loss and damage: A moral imperative to act: https://www.un.org/en/climatechange/adelle-thomas-loss-and-damage last accessed 5 May 2023.
(3) Huq, S., Roberts, E. and Fenton, A. (2013). Loss and damage. Nature Climate Change, vol.3(11). pp.47–48.

أو البنية التحتية، وتشمل الخسائر والأضرار غير الاقتصادية الإضرار بصحة الإنسان وتنقله، وفقدان الوصول إلى الأراضي والتراث الثقافي للشعوب الأصلية، وفقدان وإتلاف التنوع البيولوجي(١).

ويرى أخرون أن الخسائر والأضرار الاقتصادية تشمل الآثار السلبية التي يمكننا تخصيص قيمة نقدية لها أي تقويمها بالمال، مثل تكاليف إعادة بناء البنية التحتية التي تضررت بسبب الفيضانات، أو خسارة إيرادات المحاصيل الزراعية التي دمُرت بسبب الجفاف، أما الخسائر والأضرار غير الاقتصادية فهي تشمل الآثار السلبية التي يصعب أو يتعذر تحديد قيمة نقدية لها أو تقويمها بالمال، مثل فقدان الأرواح البشرية وفقدان التنوع البيولوجي(٢).

وقد صنف بعض الفقه الضرر المناخي إلي ثلاثة تصنيفات رئيسية(٣)، هي الضرر المادي، والضرر الاقتصادي، والضرر المعنوي، مع الإشارة إلى ترابط وتداخل هذه الأنواع من الأضرار في كثير من الأحيان.

يشير **الضرر المناخي المادي** إلى الأضرار التي لحقت بالممتلكات والبنية التحتية والموارد الطبيعية الناتجة عن الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات

---

(1) What is climate change 'Loss and Damage'? 2022: https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/explainers/what-is-climate-change-loss-and-damage/ last accessed 5 May 2023.

(2) Loss and damage: A moral imperative to act: https://www.un.org/en/climatechange/adelle-thomas-loss-and-damage last accessed 5 May 2023.

(3) Verheyen, R., Franke, J. (2023). Climate Change Litigation: A Reference Area for Liability. Op.cit., p. 353.

S. C. McCaffrey. (2013). Legal issues raised by sea-level rise in the Pacific Islands. Asia Pacific Journal of Environmental Law, vol.16(1), p.61.

Hinteregger M (2017) Civil liability and the challenges of climate change: a functional analysis. J Eur Tort Law 8(2), p.258.

(ISSN: 2356 - 9492)

والأعاصير وحرائق الغابات أو ارتفاع مستوى سطح البحر، ويمكن أن يتسبب الضرر المادي أيضا في وقوع إصابات بشرية ووفيات وأمراض، مثل أمراض الجهاز التنفسي، والأمراض المعدية مثل الملاريا، وبالتالي فالأضرار المادية يمكن أن تؤثر على الأفراد والمجتمعات والنظم البيئية، ويمكن أن تستمر عواقبها لسنوات أو حتى عقود، أي أن الضرر هنا هو (ضرر مستمر).

أما **الضرر المناخي الاقتصادي** فيشير إلى التكاليف والخسائر غير المباشرة لتغير المناخ، والتي قد تؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل قطاع الزراعة، والسياحة، والاستثمارات بشتى أنواعها، والاستزراع السمكي.. الخ وبشكل محدد فيمكن للضرر الاقتصادي أن يتسبب في فشل الزراعة وعدم توفير المحاصيل، وفقدان عائدات السياحة، وزيادة أقساط التأمين لارتفاع المخاطر، وموت الأسماك نتيجة لجفاف الأنهار وتلوث البحار وتحمضها، مما قد يؤثر على الوظائف والأجور وسبل العيش بصفة عامة، يمكن أن يؤدي الضرر الاقتصادي أيضا إلى تفاقم عدم المساواة، حيث قد تكون الفئات المهمشة والبلدان النامية أكثر عرضة للآثار الاقتصادية لتغير المناخ[١].

ويشير **الضرر المناخي المعنوي** إلى فقدان التراث الثقافي والهوية نتيجة تأثيرات تغير المناخ، فتؤثر الأضرار المعنوية والثقافية على الشعوب الأصلية ومجموعات الأقليات والمجتمعات المحلية التي تعتمد على المعرفة التقليدية والممارسات العرفية والمواقع المقدسة للحفاظ على أسلوب حياتهم، فيلجئون إلى النزوح والهجرة من أراضيهم بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر والآثار المناخية القاسية، وفقدان التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.

(1) Mechler, R., & Schinko, T. (2016). Identifying the policy space for climate loss and damage. Science, 354(6309), pp.290-292.

يميز البعض أيضا بين المفهوم الضيق والمفهوم الواسع للأضرار المناخية، هما: المفهوم الضيق المتمثل في الأضرار المناخية الشخصية، والمفهوم الواسع المتمثل في الأضرار البيئية الخالصة(١):

- **الأضرار المناخية الشخصية**، وهي التي تتعلق بالإنسان وتنصب على مصلحة شخصية أو خاصة، فتصيبه بالضرر في سلامته الجسدية أو في ممتلكاته.
- **الأضرار البيئية الخالصة**، وهي الأضرار التي تلحق بالعناصر البيئية، مثل الهواء والماء والتربة والنباتات والحيوانات، والتفاعلات بين هذه العناصر.

يشير أصحاب التقسيم السابق، إلى أن الأضرار المناخية الشخصية غالبا ما يتم معالجتها عن طريق قانون المسؤولية التقصيرية في كل دولة، أما الأضرار المناخية الخالصة أو المحضة، فهي لازالت في حاجة إلى تطوير في الأنظمة القانونية لأن قانون المسؤولية التقصيرية التقليدي لا يستطيع مواجهتها وعلاجها، نظرا لما ينطوي عليه هذا القانون من حماية المصالح الشخصية الفردية المباشرة محققة الوقوع فقط، في حين أن الأضرار البيئية الخالصة تتعلق بمصالح جماعية مشتركة قد تكون مباشرة وغير مباشرة ومحققة وغير محققة الوقوع.

ومن ناحية تأثير الضرر، يمكن تقسيم الأضرار المناخية زمانيا إلى أضرار حالة ومستقبلية ومكانيا إلى أضرار وطنية وأخرى عابرة للحدود(١):

---

(1) Gailhofer, P. (2023). National Civil Liability and Transboundary Environmental Damage. In: Gailhofer, P., Krebs, D., Proelss, A., Schmalenbach, K., Verheyen, R. (eds) Corporate Liability for Transboundary Environmental Harm. Springer, Cham. p. 177.

(ISSN: 2356 - 9492)

- **الأضرار الحالة**، تشير إلى الآثار السلبية التي نشهدها في الوقت الحالي بالفعل نتيجة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والأنشطة والمشروعات في الماضي والحاضر. وتشمل هذه الآثار ظواهر الطقس المتطرفة، وارتفاع مستويات سطح البحر، وتحمض المحيطات، وفقدان التنوع البيولوجي، والتأثيرات على صحة الإنسان والأمن الغذائي.
- **أما الأضرار المستقبلية** فتشير إلى الآثار السلبية المحتملة التي يمكن أن تحدث في السنوات والعقود القادمة، وذلك في حالة ما إذا استمرت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الارتفاع دون رادع.

ورغم التأثير المستقبلي للضرر المناخي، ومن ثم صعوبة ترتيب علاقة سببية بناء عليه، إلا أنه في **دعوى مؤسسة مارانغوبولوس لحقوق الإنسان ضد اليونان Marangopoulos Foundation for Human Rights v. Greece (MFHR)**، ذهبت اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية إلى أن حكومة اليونان قد أخلت بالتزامها بموجب الميثاق الاجتماعي الأوروبي "بمنع الضرر الناجم عن تلوث الهواء"، بغض النظر عما إذا كان التلوث قد حدث قبل موعد معين أو بعده، أي أنه لا يهم موعد حدوث التلوث، فطالما أن الضرر موجود والتلوث مستمر، فإخلال الدولة بالتزامها المستمر متحقق[٢].

(1) Boyd, E., James, R. A., Jones, R. G., Young, H. R., & Otto, F. E. L. (2017). A Typology of Loss and Damage Perspectives. Nature Climate Change, 7(10), p.723.
& Schäfer, L., & Künzel, V. (2016). Loss and Damage: A Critical Discourse Analysis. Climatic Change, vol.137(1-2), p.119.
(2) Mirja Trilsch, European Committee of Social Rights: The right to a healthy environment, International Journal of Constitutional Law, Volume 7, Issue 3, July 2009, p.529.

وقد أشرنا عند تعرضنا لتحديات التقاضي المناخي أن شرط "الصفة والمصلحة" في الدعوى كان بمثابة عقبة كبرى أمام المدعين في التقاضي المناخي، حيث طلبت المحاكم من المدعين في كثير من الأحيان إثبات أنهم تعرضوا لأضرار شخصية مباشرة نتيجة لتغير المناخ، وعلى ذلك فقد واجهت الدعاوى المتعلقة بالأضرار البيئية الخالصة رفضا من غالبية المحاكم. ومع ذلك، فقد أظهرت التطورات القانونية الأخيرة في مجال التقاضي المناخي، أن المحاكم لديها استعداد بشكل كبير للاعتراف بالضرر دون خطأ أو اعتماد المسؤولية الصارمة (المسؤولية الموضوعية) كأساس لتقرير مسؤولية الدولة.

- **الأضرار المناخية الوطنية والأضرار المناخية العابرة للحدود:**

تتمثل الأضرار المناخية الوطنية في الأضرار التي تحدث داخل دولة ما نتيجة لسلوكيات تمت بداخلها أيضا أثرت على تغير المناخ وأضرت بمصالح الأفراد أو الجماعات. وقياسا على التلوث المناخي العابر للحدود، فالضرر المناخي العابر للحدود هو الضرر الذي يلحق ببلد ما وباقتصادها وبنيتها التحتية ومواطنيها والنظام البيئي فيها، نتيجة لسلوكيات دولة أخرى(١).

وقد يشمل تأثير الضرر العابر للحدود مجموعة بعينها من الدولة مثل الدول الجذرية التي تأثرت بشكل خاص بارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة لتغير المناخ.

---

(1) Transboundary effects on Europe due to climate impacts in the rest of the world: https://joint-research-centre.ec.europa.eu/peseta-projects/jrc-peseta-iv/transboundary-effects-europe-due-climate-impacts-rest-world_en last accessed 5 May 2023.
& Transboundary Damage in Climate Change: Criteria for Allocating Responsibility: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2464225 last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

* مسؤولية الحكومة دون خطأ عن الأضرار المناخية:

تشير المسؤولية المناخية الصارمة أو المطلقة أو الموضوعية إلى أن الحكومات يمكن تحميلها المسؤولية عن عواقب أفعالها أو تقاعسها، حتى لو كانت قد تصرفت بحكمة واتخذت الحيطة والحذر وقامت بالعناية الواجبة، فتنعقد مسؤوليتها بالنظر إلى الضرر الذي ترتب، ودون حاجة لإثبات الإهمال أو سوء النية(١).

حيث تركز المسؤولية المناخية الصارمة على النشاط نفسه وليس أداء الحكومة حين مزاولة هذا النشاط، وبمعنى أخر فإنه يكفي لتقرير مسؤولية الحكومة دون خطأ أن يكون النشاط الذي تقوم به خطرا بطبيعته، ويحتمل أن يؤدي إلى مخاطر أو أضرار على صحة وبيئة وممتلكات الأشخاص

وعلى ذلك فإنه لانعقاد المسؤولية الصارمة، يحتاج المدعي لإثبات ثلاثة أمور(٢):

أولا– يتعين على المدعي إثبات أن نشاط المدعى عليه خطير بشكل غير طبيعي.

ثانيًا– يجب على المدعي إثبات تعرضه لخسائر.

---

(1) Strict Liability: Legal Definition & Examples: https://www.forbes.com/advisor/legal/personal-injury/strict-liability/ last accessed 5 May 2023.
& Strict Liability: https://www.law.cornell.edu/wex/strict_liability last accessed 5 May 2023.
& Lord, R. (2010). Liability for Climate Change: The Benefits, Risks, and Viability of an International Regime. Wisconsin International Law Journal, vol.27(3), p.439.
(2) Andri G. Wibisana, The many faces of strict liability in Indonesia's wildfire litigation, review of european, comparative& international envirnomental law, Volume28, Issue2 July 2019, p. 185.

ثالثا- يجب على المدعي أيضا إثبات أن الخسائر التي حدث له كانت ناجمة عن النشاط الخطير للمدعى عليه. ورغم ذلك، قد يفلت المدعى عليه من المسؤولية إذا كان قادرا على إثبات أن الأضرار قد حدثت نتيجة قوة قاهرة، أو بمساهمة من طرف ثالث (الغير) أو نتيجة لإهمال من جانب المدعي.

وقد ذهب البعض إلى أن المسؤولية المناخية الصارمة تتفق مع العدالة التصحيحية، ففي الاتحاد الأوروبي، تم تقرير هذه المسؤولية تحت مسمى "مبدأ الملوث يدفع polluter pays principle"، وأساس ذلك أنه من الصعب للغاية إثبات الخطأ في السياق المناخي، بسبب العملية المعقدة لتتبع الانبعاثات، ولأن الملوث لديه معلومات أفضل عن العملية بأكملها. علاوة على ذلك، يُعتقد أن المسؤولية الصارمة توفر تعويضا أفضل لضحايا التلوث المناخي، وتحمل مخاطر التلوث على الطرف الذي يمكنه التحكم فيه[1].

*** دور العلم في مواجهة الضرر المناخي وتسهيل العزو والاسناد:**

قام بعض العلماء بدراسة من أجل تقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ على مختلف القطاعات في الولايات المتحدة، بما في ذلك موارد المياه والزراعة والمناطق الساحلية والطاقة وصحة الإنسان، وقد استخدموا في هذه الدراسة مجموعة من النماذج والسيناريوهات المناخية المختلفة لتقدير الأضرار المحتملة والتكاليف المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ في كل قطاع من القطاعات سالفة الذكر، كما قاموا بتقييم إمكانية اتخاذ تدابير التكيف لتقليل هذه الأضرار والتكاليف.

(1) David A. Weisbach, "Negligence, Strict Liability, and Responsibility for Climate Change,"97 Iowa Law Review 521 (2012). p.554.

(ISSN: 2356 - 9492)

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه من المرجح أن يكون لتغير المناخ آثار سلبية كبيرة على جميع القطاعات التي تمت دراستها، حيث ستكون بعض المناطق والقطاعات أكثر عرضة للتأثر المناخي من غيرها، على سبيل المثال، المناطق الساحلية ستكون معرضة بشكل خاص لارتفاع مستوى سطح البحر واندلاع العواصف والفيضانات، بينما من المحتمل أن تتأثر موارد المياه في العديد من المناطق بالتغيرات في أنماط هطول الأمطار والسيول، كما أن التكاليف المحتملة للأضرار الناجمة عن تغير المناخ في الولايات المتحدة قد تصل إلى مئات المليارات من الدولارات سنويا بحلول نهاية القرن الحالي. وقد حددت هذه الدراسة مجموعة من تدابير التكيف التي يمكن أن تساعد في تقليل هذه الأضرار والتكاليف، منها تحسين إدارة المياه، وتطوير محاصيل مقاومة للجفاف، وتنفيذ تدابير حماية السواحل[١].

تعد هذه الدراسة مثالا جيدا على دور العلم في مواجهة الضرر المناخي، وذلك من حيث تقدير حجم الأضرار وتوقع تأثيراتها المحتملة في المستقبل، والتكاليف التي ستتكبدها الدول لمواجهتها، ولا شك أن هذه الأمور ستساعد على حماية المناخ، سواء بإلزام الدولة بالعمل على مواجهة هذه الأضرار المتوقعة، أو بتوخي الحكومة من تلقاء نفسها الحيطة والحذر لما ستتكبده من خسائر وتكاليف في المستقبل، فتعمل على اتخاذ سياسات وإجراءات للتكيف أو للتخفيف من حدة التغير المناخي، بالإضافة إلى إمكانية استدعاء هذه الدراسات في التقاضي المناخي للربط بين الضرر المتوقع أو المحتمل وإخلال الدولة بمواجهته.

(1) Martinich, Jeremy, Allison Crimmins (2019), "Climate damages and adaptation potential across diverse sectors of the United States." Nature climate change vol. 9 p.397.

المبحث الثالث
علاقة السببية وآليات التمويل والتعويض

إن إثبات وجود علاقة سببية بين سلوك المدعى عليه والضرر الذي حدث هو شرط أساسي في أية دعوى قضائية، ويعد إثبات علاقة السببية قيدا كبيرا يمكن أن ينشأ في مجال التقاضي المناخي، لأنه يجب على المدعي إثبات أن تصرفات المدعى عليه أو امتناعه عن التصرف تسبب بشكل مباشر في الضرر الذي لحق به، وفي سياق تغير المناخ، قد يكون من الصعب الربط بين تصرفات المدعي عليه والضرر المناخي؛ لأن تغير المناخ –كما أسلفنا الذكر هو ظاهرة معقدة ومترابطة تتأثر بمجموعة معقدة من العوامل الطبيعية والبشرية[١].

وعلى ذلك فإنه لإثبات علاقة السببية في قضية مناخية، يجب على المدعين إثبات وجود صلة مباشرة بين أنشطة المدعى عليه والضرر الذي لحق بالمدعي.

على سبيل المثال، قد يدفع المدعي بأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تسببت بشكل مباشر في حدوث فيضان أو عاصفة مما ترتب عليه ضرر للمدعي، ولتقديم هذه الحجة، سيحتاج المدعي إلى الاعتماد على الأدلة العلمية والخبرة لإثبات وجود علاقة سببية مباشرة بين الانبعاثات والحدث الذي تسبب في إلحاق الضرر به[٢].

---

(1) For more details about causation: Monika Hinteregger, Civil Liability and the Challenges of Climate Change: A Functional Analysis, Journal of European Tort Law, 2017, p.238.
(2) Bill Hare, Malte Meinshausen, 2006, How Much Warming are We Committed to and How Much can be Avoided?, Journal of Climatic Change volume, , p.111.

(ISSN: 2356 - 9492)

لذلك يمكن اختصار صعوبات إثبات علاقة السببية في التقاضي المناخي في عدة أسباب:

أولاً، تغير المناخ ظاهرة عالمية تتأثر بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية، مما يجعل من الصعب تحديد علاقة معينة بين فعل معين أو سلوك معين وضرر معين (إنشاء علاقة سببية).

ثانيًا، يمكن أن يكون هناك فترات زمنية طويلة بين انبعاث غازات الاحتباس الحراري وحدوث أضرار مناخية معينة، مما قد يجعل من الصعب إنشاء علاقة سببية مباشرة[١].

ثالثًا، قد يدفع المدعى عليهم بأن أفعالهم لم تكن السبب الوحيد للضرر، أو أن عوامل أخرى لعبت دورا أكبر في التسبب في الضرر، أي أن مساهماتهم في هذا الضرر كانت مساهمة نسبية.

وعلى سبيل المثال، في دعوى Lujan v. Defenders of Wildlife، طعن المدعون على لائحة أصدرها وزير الداخلية تسمح للوكالات الفيدرالية الأمريكية بتقديم مساعدة مالية لدول أجنبية، واحتجوا بأن هذه اللائحة تنتهك قانون الأنواع المهددة بالانقراض، فرفضت المحكمة الدعوى لأن المدعين لم يتعرضوا لضرر ملموس ومباشر، فعلى الرغم من أنهم زعموا أن اللائحة ستضر بالأنواع المهددة بالانقراض، إلا أنهم لم يقدموا أي دليل على أن أي نوع منها سيتضرر، ورأت المحكمة كذلك أن المدعين لم يتمكنوا من إثبات العلاقة السببية، لعدم إثباتهم أن الضرر قد نتج عن تصرفات المدعى عليه[٢].

---

(1) Tsang, Vanessa S.W., "Establishing State Responsibility in Mitigating Climate Change under Customary International Law" (2021). LL.M. Essays & Theses. Pp.15-17.

(2) Manuel LUJAN, Jr., Secretary of the Interior, Petitioner v. DEFENDERS OF WILDLIFE, et al. https://www.law.cornell.edu/supremecourt/text/504/555

وجدير بالذكر، أن بعض الفقه يفرق بين **السببية المباشرة** بالمعنى الذي أسلفنا شرحه، وبين **السببية الواقعية:**

حيث تشير السببية بشكل عام إلى العلاقة بين أفعال المدعى عليه والضرر الذي لحق بالمدعي، وأن إثبات رابطة السببية يضمن أن المدعى عليهم لا يمكن أن يكونوا مسؤولين إلا عن الأفعال التي تسببوا فيها، وتبعا لذلك فهناك نوعان رئيسيان من السببية: هما السببية المباشر والسببية الواقعية.

تتحقق السببية المباشرة عندما تكون العلاقة بين فعل المدعى عليه والضرر ليست بعيده بشكل كبير، أما السببية الواقعية أو الفعلية، فيتم تحديدها عادة بالتساؤل عما إذا كانت إصابة المدعي ستحدث "لولا" سلوك المدعى عليه(١).

*** السببية العامة والسببية الخاصة في التقاضي المناخي:**

يمكن التمييز بين السببية العامة والسببية المحددة أو الخاصة في قانون المسؤولية التقصيرية في الأنظمة القانونية المحلية، وإلى حد ما في القانون الدولي(٢):

- حيث تشير السببية العامة إلى إنشاء علاقة سببية بين الأنشطة ذات الصلة، وهي في هذه الحالة (انبعاثات غازات الاحتباس الحراري)، والنتيجة العامة، وهي (تغير المناخ).

(1) Ian R. Curry, Establishing Climate Change Standing: A New Approach, 36 Pace Envtl. L. Rev. 297 (2019), p.305.
(2) Tol, R and Verheyen, R, 'State responsibility and compensation for climate change damages– a legal and economic assessment' (2004) 32 Energy Policy, p.1112.

(ISSN: 2356 - 9492)

- أما السببية الخاصة أو المحددة فهي تعتمد على إنشاء رابط سببي بين نشاط معين ونتيجة محددة.

يُعد إثبات وجود علاقة سببية بين سلوك معين وخسارة أو ضرر ما تحديا كبيرا في سياق تغير المناخ؛ ذلك لأن السببية تعتمد عادة على سلسلة مترابطة من الأحداث، في حين يتأثر تغير المناخ بعوامل مختلفة، بما في ذلك الانبعاثات التاريخية والحالية لغازات الاحتباس الحراري، وتعدد مصادر الانبعاثات.

ونتيجة لذلك، فإنه من الصعب التمييز بين ما يشكل تغير مناخي بفعل الطبيعية مقابل مساهمات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري البشرية المنشأ، فضلا عن اثبات مساهمة محددة لدولة معينة في هذه الانبعاثات وقياس حجم تسببها في تغير المناخ[١]. ومثال على ذلك، فإنه من المستحيل إثبات أن الانبعاثات من مصنع فحم تابع لدولة ما هو سبب ارتفاع منسوب مياه البحر وبالتالي التسبب في الضرر اللاحق في دولة أخرى[٢]. لذلك فالسببية العامة غير مناسبة في سياق التقاضي المناخي وعزو الخسائر والأضرار لفاعل محدد.

وبدلا من ذلك، يمكن إثبات علاقة السببية العامة باستخدام النهج المعتمد من قبل المجتمع العلمي، على سبيل المثال، خلص تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ "بثقة عالية وترجيح كبير" إلى أن الارتفاع

(1) Verheyen, R, Climate Change Damage and International Law – Prevention Duties and State Resposibility (Leiden: M. Nijhoff Publishers, 2005), p.249.
(2) Boom, K, Exposure to legal risk for climate change damage under the UNFCCC, Kyoto Protocol and LOSC: a case study of Tuvalu and Australia, Doctor of Philosophy Thesis, (Faculty of Law, University of Wollongong, 2012), p.252.

في مستوى سطح البحر قد تسارع بمعدل أعلى مما كان عليه في الألفي عام السابقتين، وأن ٧٥٪ من الارتفاع الملحوظ تُعزى إلى ظاهرة الاحتباس الحراري(١).

وعلى العكس من ذلك، فالسببية المحددة أو الخاصة تمثل تحديا أكبر حين الإثبات، لأن مشكلة تغير المناخ كما أسلفنا الذكر هي مشكلة تراكمية وتتضمن تداخل العديد من العوامل، مما يجعل السببية الخاصة غير مناسبة لتحديد علاقة السببية بين انبعاثات غازات الاحتباس الحراري البشرية المنشأ والخسائر والأضرار التي تكبدها المدعي.

لذلك يذهب البعض إلى أنه قد يكون من الأنسب استخدام نهج تحديد **السببية من خلال المساهمة**، وهذا النهج ينص على أنه إذا أدى الفعل إلى "زيادة مادية ملموسة في الخطر" أو "ساهم في" الخسارة والضرر، فبغض النظر عن العوامل الأخرى التي تساهم في الخسارة والضرر، فإنه يمكن إثبات العلاقة السببية بين هذا الفعل المساهم وبين الضرر(٢).

لكن الأمر في نظرنا لا ينطوي على هذه السهولة حين الاثبات، حيث أسلفنا الذكر أن الضرر المناخي غير محدد، ومتراخي، وتراكمي، ومتعدد المصادر، وبالتالي فإن اعتماد أي نظرية تقليدية مثل نظرية السبب المباشر أو نظرية تعادل الأسباب أو نظرية السبب المنتج لإنشاء علاقة سببية هو أمر غير صائب.

---

(1) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), Stocker, F; Qin, D; Plattner, GK; Tignor, MMB et al. Climate Change 2014: The Physical Science Basis: Working Group I Contribution to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (Cambridge, Cambridge University Press, 2014), p. 25.

(2) Castellanos-Jankiewicz, L, Causation and International State Responsibility (SHARES Research Paper 07, ACIL 2012-07, 2012), p.10.

(ISSN: 2356 - 9492)

لذلك ظهرت مساعي فقهية **لربط المسؤولية عن حصة السوق بالمسؤولية المناخية**، فالمسؤولية عن حصة السوق هي نظرية قانونية وضعت من أجل تحميل كل شركة المسؤولية عن جزء من الأضرار الناجمة عن أي منتج ضار، وذلك بناء على حصتها في السوق من ذلك المنتج(١).

تأسست "المسؤولية عن حصة السوق" عن طريق القضاء الأمريكي في دعوى Sindell v. Abbott Laboratories، حيث تتلخص هذه الدعوى في أن مجموعة من النساء اللواتي أصبن بالسرطان بعد استخدام أحد أدوية منع الاجهاض المعروفة باسم ديثيلستيلبيسترول DES، والذي تم تصنيعه وتسويقه من قبل العديد من الشركات، لذلك رفعت النساء دعوى قضائية ضد العديد من هذه الشركات، لكن لم يستطعن إثبات الشركة المحددة التي أنتجت الدواء الذي تسبب في إصابتهن بالسرطان.

فقضت المحكمة العليا بكاليفورنيا(٢) بأن كل شركة مدعى عليها يمكن أن تتحمل المسؤولية عن جزء من الأضرار التي تتوافق مع حصتها من السوق الإجمالية لهذا الدواء، حتى ولو تعذر إثبات أن الشركة تسببت على وجه التحديد في إصابات للمدعين. وعلى ذلك فقد أنشأ هذا الحكم "مسؤولية حصة السوق" كآلية لتوزيع المسؤولية في الحالات التي يساهم فيها العديد من المدعى عليهم في

(1) Sheffet, M. J. (1983). Market Share Liability: A New Doctrine of Causation in Product Liability. Journal of Marketing, 47(1), 35–43. &https://scholarship.law.missouri.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=&httpsredir=1&article=1187&context=facpubs last accessed 5 May 2023. & https://core.ac.uk/download/pdf/212411868.pdf

(2) Sindell v. Abbott Laboratories, 607 P.2d 924 (Cal. 1980) California Supreme Court: https://www.courtlistener.com/opinion/1177800/sindell-v-abbott-laboratories/ last accessed 5 May 2023.

الضرر، مع صعوبة إثبات أية علاقة سببية عن المسؤولية الفردية لأحد هؤلاء المدعى عليهم.

وقد تم اقتراح تبني هذه النظرية كآلية قانونية محتملة لمساءلة الدول وشركات الوقود الأحفوري عن دورها في المساهمة في تغير المناخ(١)، وتكمن الفكرة وراء استخدام المسؤولية عن حصة السوق في التقاضي المناخي في أن العديد من الشركات والدول المتقدمة قد ساهمت في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وقد يكون من الصعب تحديد الكمية الدقيقة للانبعاثات المنسوبة إلى كل دولة أو على حده، لذلك، يمكن تحميل كل شركة أو دولة المسؤولية عن جزء من الأضرار الإجمالية الناجمة عن تغير المناخ بناء على حصتها التاريخية في السوق من الوقود الأحفوري(٢).

وقد وجهت العديد من الانتقادات لنظرية المسؤولية عن حصة السوق باعتبارها آلية قانونية لمساءلة شركات الوقود الأحفوري وحكومات الدول المتقدمة عن مساهمتها في تغير المناخ، تشمل هذه الانتقادات ما يلي(٣):

---

(1) Moritz Keller, Sunny Kapoor, Climate Change Litigation: Civil Liability for Greenhouse Gas Emissions, European Energy and Environmental Law Review May 2020, p.55. &https://www.wu.ac.at/fileadmin/wu/d/i/privatrecht/Spitzer/Publikationen/burtscher_spitzer__JETL_2017.pdf last accessed 5 May 2023.

(2) Samantha Lawson, The Conundrum of Climate Change Causation: Using Market Share Liability to Satisfy the Identification Requirement in Native Village of Kivalina v. Exxonmobil Co., 22 Fordham Envtl. L. Rev. 433 (2011). last accessed 5 May 2023.

(3) Samantha Lawson, The Conundrum of Climate Change Causation: Using Market Share Liability to Satisfy the Identification Requirement in Native Village of Kivalina v. Exxonmobil Co., 22 Fordham Envtl. L. Rev. 433 (2011). https://ir.lawnet.fordham.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1771&context=elr last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

- صعوبة تقييم الحصة السوقية بدقة: قد يكون من الصعب تحديد حصة كل شركة أو دولة في السوق من الوقود الأحفوري بدقة.
- خطر خلق حالة من عدم اليقين القانوني: قد يؤدي استخدام المسؤولية عن حصة السوق لمساءلة شركات الوقود الأحفوري عن تغير المناخ إلى حالة من عدم اليقين القانوني[١]، وربما يثبط الاستثمار في الصناعة.

وعلى الرغم من التحديات المتعلقة بعلاقة السببية، إلا أن هناك بعض الدعاوى المناخية الناجحة حيث تم إثبات علاقة السببية، نذكرها فيما يلي:

* الجهد القضائي في إقامة علاقة السببية والتعويض عن الخسائر والأضرار:

_ في دعوى Urgenda التاريخية في هولندا، قضت المحكمة بأن فشل الحكومة الهولندية في اتخاذ إجراءات كافية لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري كان سببا مباشرا للضرر الذي لحق بالمدعين، وأمرت الحكومة باتخاذ إجراءات إضافية للحد من تلك الانبعاثات[٢].

– في دعوى Sacchi, et al. v. Argentina, et al رفضت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، طلبات عدة دول برفض الدعوى تأسيسا على أن الضرر الجماعي العابر للحدود ينفي المسؤولية ولا يؤسس علاقة سببية. فذهبت المحكمة إلى أن "الدول مسؤولة قانونا عن الآثار الضارة للانبعاثات التي تنشأ في

---

١) يتطلب مبدأ اليقين القانوني أن يكون القانون واضحا ودقيقا، لا لبس فيه ولا غموض، وأن تكون آثاره القانونية متوقعة. وبالتالي فإن عدم الوضوح أو عدم القدرة على التنبؤ، قد تخلق صعوبات للأفراد والشركات والجهات الفاعلة الأخرى في فهم التزاماتهم القانونية ومن ثم الامتثال لها.. https://www.lexisnexis.co.uk/legal/glossary/legal-certainty

(2) Urgenda Foundation v. State of the Netherlands: climatecasechart.com/non-us-case/urgenda-foundation-v-kingdom-of-the-netherlands/ last accessed 5 May 2023.

أراضيها وتؤثر على الأطفال خارج حدودها. والقول بأن جميع الدول تتسبب في تغير المناخ لا يعفي هذه الدول من المسؤولية الفردية لتقليل حصتها من الانبعاثات"[١].

- **في دعوى Daniel Billy and others v Australia (Torres Strait Islanders Petition)**، ذكرت أستراليا أمام لجنة حقوق الإنسان أن تغير المناخ ظاهرة عالمية تُعزى إلى تصرفات العديد من الدول، وأنه لا يمكن تتبع الروابط السببية بين مساهمة أستراليا في تغير المناخ، وجهودها للتصدي لتغير المناخ. ومع ذلك قضت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأن فشل أستراليا في توفير الحماية الكافية لسكان جزر توريس الأصليين من الآثار السلبية لتغير المناخ ينتهك حقوقهم في التمتع بثقافتهم وعدم التدخل التعسفي في حياتهم الخاصة وعائلاتهم ومنزلهم، وبناء عليه طلبت اللجنة من استراليا[٢]:

- تعويض سكان الجزر الأصلية عن الضرر الذي لحق بهم،
- إجراء مشاورات هادفة مع مجتمعاتهم المحلية لتقييم احتياجاتهم،
- واتخاذ تدابير لمواصلة تأمين العيش الآمن لهذه المجتمعات في جزرهم.
- واتخاذ تدابير إضافية مناسبة وفي الوقت المناسب لتجنب خطر على حياة سكان الجزر.

تُشكل الأحكام القضائية سالفة الذكر وغيرها، اللبنات الأساسية لمعالجة إشكاليات علاقة السببية وعزو الخسائر والأضرار للمتسببين فيها أو للحكومات

---

(1) Sacchi, et al. v. Argentina, et al.: climatecasechart.com/non-us-case/sacchi-et-al-v-argentina-et-al/ last accessed 5 May 2023.
(2) Daniel Billy and others v Australia (Torres Strait Islanders Petition): climatecasechart.com/non-us-case/petition-of-torres-strait-islanders-to-the-united-nations-human-rights-committee-alleging-violations-stemming-from-australias-inaction-on-climate-change/ last accessed 5 May 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

الممتنعة عن التعامل معها اخلالا منها بالتزاماتها. ولا شك أن السنوات القادمة ستحمل خطوات أخرى جادة وأكثر جرأة فيما يخص تقرير مسؤولية الدولة ومن ثم التعويض عن الخسائر والأضرار، وسيساهم في هذا الأمر بشكل كبير التقدم في علم الإسناد المناخي[١] الذي يسعى إلى وضع آليات علمية موثوقة لتحميل فرادى الدول المسؤولية تغير المناخ من خلال توضيح حجم مساهماتها الحالية والتاريخية في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وغيرها من الآثار السلبية[٢].

بالإضافة إلى الأحكام القضائية فهناك وسائل غير قضائية أخرى لتمويل الآثار السلبية للخسائر والأضرار المناخية، حيث تعد هذه الوسائل بمثابة تعويض غير مباشر عن الخسائر والأضرار المناخية، وذلك على الرغم من عدم الاعتراف بأن هذه الوسائل ناتجة عن تقرير مسؤولية فردية لأية دولة، وإنما باعتبارها مساهمة جماعية لمواجهة مخاطر تغير المناخ.

* آليات تمويل الخسائر والأضرار المناخية:

كنا قد أسلفنا ذكر بعض الآليات غير القضائية التي انشأتها الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وهي آلية وارسو للخسائر والأضرار، وشبكة جلاسكو، وصندوق الخسائر والأضرار الذي تم الاتفاق عليه في cop27

(1)https://unfccc.int/news/ipcc-agrees-outlines-of-sixth-assessment-report?gclid=CjwKCAjwuqiiBhBtEiwATgvixL4NfgWMYEEWyxp1BuBraRQ9e8ITPPMI_Ck6VUFJCKawV9VWztQArhoCPNEQAvD_BwE

(2) For more details: Stuart-Smith, R.F., Otto, F.E.L., Saad, A.I. et al. Filling the evidentiary gap in climate litigation. Nat. Clim. Chang. 11, pp.651–655 (2021). https://doi.org/10.1038/s41558-021-01086-7 last accessed 5 May 2023.

Minnerop, P. & Otto, F. E. L. (2020). Climate change and causation: joining law and climate science on the basis of formal logic. Buffalo J. Environ. Law 27, p.49.

بشرم الشيخ، سنتناول بعض آليات تمويل الخسائر والأضرار الأخرى، على النحو التالي:

* **صندوق المناخ الأخضر (GCF):** تم إنشاء الصندوق الأخضر للمناخ كجزء من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لمساعدة البلدان النامية على التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، كما أنه يدعم المشروعات والبرامج والسياسات والأنشطة الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في البلدان النامية[١]. وقد تأسس هذا الصندوق في عام ٢٠١٠ ويقع مقر الصندوق الرئيسي في إنتشون في كوريا الجنوبية ويحكمه مجلس مكون من ٢٤ عضوا ولديه أمانة عامة.

* **التأمين ضد مخاطر المناخ "التأمين المناخي":** تتضمن هذه الآلية توفير التأمين ضد مخاطر المناخ، مثل التأمين ضد الفيضانات والجفاف والعواصف للمجتمعات أو البلدان المعرضة للخطر، بحيث يعمل التأمين في هذه الحالة كنقطة انطلاق نحو سياسات تعويضية أكبر نظرا لما ينطوي عليه التأمين المناخي من إمكانات لكل من إدارة المخاطر ووظائف التعويض[٢].

---

(1) Green Climate Fund: https://unfccc.int/process/bodies/funds-and-financial-entities/green-climate-fund?gclid=Cj0KCQjw3a2iBhCFARIsAD4jQB1Uof-G5foDIHa37ZIovl7iGBGOHILjkM8sIOsGsjOaohRlWjz_e_0aAhOpEALw_wcB last accessed 5 May 2023.

(2) Schinko, T., Mechler, R., Hochrainer-Stigler, S. (2019). The Risk and Policy Space for Loss and Damage: Integrating Notions of Distributive and Compensatory Justice with Comprehensive Climate Risk Management. In: Mechler, R., Bouwer, L., Schinko, T., Surminski, S., Linnerooth-Bayer, J. (eds) Loss and Damage from Climate Change. Climate Risk Management, Policy and Governance. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-72026-5_4

& UNFCCC. (2013). The role of insurance in reducing climate risks. Retrieved from

(ISSN: 2356 - 9492)

* **تسعير الكربون (ضريبة الكربون):** يتضمن تسعير الكربون تحديد سعر لانبعاثات الكربون لتثبيط استخدام الوقود الأحفوري وتحفيز تطوير مصادر الطاقة المتجددة، فيمكن استخدام الإيرادات العائدة من تسعير الكربون لتمويل مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه(١).

* **التمويل الطارئ:** يشير التمويل الطارئ إلى الاستراتيجيات التخطيطية والإدارة المالية الموضوعة مسبقا للاستعداد والاستجابة لتأثيرات تغير المناخ على الشركات والحكومات والمجتمعات، ويشمل ذلك وضع خطط طوارئ للاستعداد للاضطرابات المحتملة في سلاسل التوريد أو البنية التحتية أو العمليات التجارية الأخرى، بالإضافة إلى تخصيص احتياطيات مالية لتغطية الخسائر أو النفقات المحتملة التي قد تنشأ بسبب الآثار المتعلقة بالمناخ(٢).

* **إلغاء الديون:** يطالب البعض بضرورة إلغاء ديون الدول النامية كنوع من التمويل ضد تغير المناخ.(٣)

---

https://unfccc.int/sites/default/files/resource/docs/2013/cop19/eng/10a02.pdf last accessed 5 May 2023.

(1) J.T. Roberts, S. Natson, V. Hoffmeister, A. Durand, R. Weikmans, J. Gewirtzman, S. Huq How will we pay for loss and damage? Ethics Policy Environ, 20 (2017), p. 208.

&World Bank. (2019). Carbon Pricing Dashboard. Retrieved from https://carbonpricingdashboard.worldbank.org/ last accessed 5 May 2023.

&Carbon Pricing Leadership Coalition. (2019). Report of the High-Level Commission on Carbon Prices. Retrieved from https://www.carbonpricingleadership.org/report-of-the-highlevel-commission-on-carbon-prices/ last accessed 5 May 2023.

(2) A. Durand, V. Hoffmeister, R. Weikmans, J. Gewirtzman, S. Natson, S. Huq, J.T. Roberts Financing Options for Loss and Damage: A Review and Roadmap German Development Institute/Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Bonn (2016), p. 1.

(3) A Guide to Climate Reparations:

*** آلية الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD +):** تهدف آلية REDD + إلى تحفيز حماية واستعادة الغابات، حيث تعتبر الغابات مصارف مهمة للكربون، فيمكن للبلدان النامية أن تحصل على تعويض مالي لتقليل إزالة الغابات وتدهورها(١).

*** السندات المناخية:** السندات المناخية هي أدوات دين يتم إصدارها لتمويل المشروعات المتعلقة بالمناخ، مثل البنية التحتية للطاقة المتجددة، أو تحسينات كفاءة الطاقة، أو تدابير التكيف مع المناخ. يتم تخصيص عائدات السندات لمشاريع محددة متعلقة بالمناخ، ويمكن للمستثمرين كسب عائد على استثماراتهم مع دعم العمل المناخي(٢).

ستساهم هذه الآليات التمويلية في معالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ وتقديم الدعم للمتضررين، ومع ذلك، فإن فعالية هذه الآليات تعتمد على استعداد البلدان المتقدمة والكيانات الأخرى للمساهمة فيها وعدالة وشفافية تنفيذها، وفي كل الأحوال فإن هذه الآليات تعد خطوة جادة ومهمة على طريق مواجهة تغير المناخ، جنبا إلى جنب مع التقاضي المناخي.

---

https://www.yesmagazine.org/environment/2021/11/29/climate-reparations last accessed 5 May 2023.

(1) UN-REDD Programme. (2020). About REDD+. Retrieved from https://www.un-redd.org/about-redd-plus/what-is-redd-plus last accessed 5 May 2023.

(2) Jonathan Gewirtzman, Sujay Natson, Julie-Anne Richards, Victoria Hoffmeister, Alexis Durand, Romain Weikmans, Saleemul Huq & J. Timmons Roberts (2018) Financing loss and damage: reviewing options under the Warsaw International Mechanism, Climate Policy, vol.18:8, p.1076.

(ISSN: 2356 - 9492)

الخاتمة

لقد استكشفنا في بحثنا "التقاضي المناخي كأداة لمساءلة حكومات الدولة"، التقاضي المناخي Climate Litigation كأداة لا غنى عنها لتحقيق العدالة المناخية، وقد خلصنا إلى عدد من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولا- النتائج:

لقد ناقشنا التعريفات الفقهية المختلفة للتقاضي المناخي والتي تشمل المفهوم الضيق الذي يرى أنصاره أن الدعوى لا تدخل ضمن التقاضي المناخي إلا في الحالات التي يثير فيها المدعون أو حكم المحكمة بشكل مباشر وصريح مسألة واقعية أو قانونية أو سياسية، تتعلق بتغير المناخ. وكذا المفهوم الواسع للتقاضي المناخي الذي يشمل جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بأسباب وعواقب تغير المناخ سواء حدث هذا التغير بفعل البشر أو كان تغيرا طبيعيا، ووجدنا بالتالي أن التقاضي المناخي بالمفهوم الواسع يرتبط بجميع أنشطة مختلف الجهات الفاعلة التي تهدف إلى منع أو تقليل الأضرار المرتبطة بالمناخ.

وتناولنا الأنواع المختلفة للتقاضي المناخي، والتي تشمل دعاوى التخفيف وهي دعاوى قضائية مرفوعة ضد حكومات الدول التي ساهمت بشكل كبير في تغير المناخ نظرا لفشلها في اتخاذ الإجراءات الكافية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أي اتخاذ تدابير التخفيف، ودعاوى التكيف التي تهدف إلى إجبار الحكومات على اتخاذ تدابير تكيف لحماية المجتمعات من تأثيرات تغير المناخ التي تحدث بالفعل الآن أو التي ستحدث في المستقبل مثل بناء دفاعات

ضد الفيضانات ورفع مستويات السدود، واختيار أنواع الأشجار في الغابات بحيث تكون أقل عرضة للعواصف والحرائق، وتطوير المحاصيل التي تتحمل الجفاف. كذلك تناولنا التفرقة بين التقاضي المناخي الأفقي الذي يثار أمام المحاكم المدنية ويركز على الإجراءات التي يتخذها الأفراد ضد الشركات نتيجة لزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وبين التقاضي المناخي الرأسي الذي ينتمي لمجال القانون العام ويستهدف الدعاوى المثارة أمام المحاكم الإدارية والدستورية للدول، وأمام لجان حقوق الإنسان والمحاكم الدولية.

ناقشنا أيضا ارتباط التقاضي المناخي بالعدالة المناخية، تلك التي تعني التوزيع العادل لكل من أعباء ومزايا التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، والاعتراف بحقوق الأشخاص الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ وحمايتهم، وتعرضنا تبعا لذلك للاتفاقات الدولية والمؤتمرات والاعلانات ذات الصلة بتغير المناخ وتحقيق العدالة المناخية مثل بروتوكول مونتريال واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، وبروتوكول كيوتو، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وآلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ (WIM)، واتفاقية باريس لعام ٢٠١٥، و مؤتمر شرم الشيخ لتغير المناخ – نوفمبر ٢٠٢٢ المعروف أيضا باسم COP27. وأوضحنا مجموعة المبادئ التي تقوم عليها المناخية مثل الحق في التنمية، ومبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، ومبدأ الإنصاف، ومبدأ المشاركة، ومبدأ القدرة على الصمود، ومبدأ المُلوِّث يدفع، ومبدأ المساواة بين الأجيال، والمبدأ التحوطي أو الوقائي، ومبدأ عدم الضرر.

(ISSN: 2356 - 9492)

وأمام النظر في مدى مقبولية التقاضي المناخي ضد حكومات الدول، رأينا أن هناك بعض القيود والعراقيل التي وقفت أمام قبول التقاضي المناخي أمام المحاكم، مثل صعوبة اثبات وجود صفة أو مصلحة في الدعوى، وصعوبة إقامة علاقة السببية، ومشكلات الاختصاص القضائي، ووجود ما يسمى بمبدأ المسألة السياسية، بالإضافة إلى العقبات السياسية الأخرى، ثم قدمنا بعض الإرشادات والحلول لمواجهة هذه التحديات والقيود. وأكدنا على أن آثار التقاضي المناخي تتجاوز الآثار المباشرة المتمثلة في تقرير المسؤولية والتعويضات والتأثير على السياسات الحكومية، إلى ما هو أبعد من ذلك حيث الآثار غير المباشرة التي تتمثل في التأثير على الرأي العام، ودعم النشاط المناخي، وحث القطاع الخاص على التعامل مع تغير المناخ بجدية أكثر، تفاديا لما يمكن أن يسببه التقاضي المناخي من إضرار بالسمعة وضعف ثقة المستمر، وارتفاع تكاليف التأمين على الشركات عالية المخاطر تجاه تغير المناخ.

وتعرضنا لحقوق الإنسان التي يمكن أن تتأسس مقبولية التقاضي المناخي عليها مثل الحق في الحياة والصحة، والحق في مناخ صحي مستدام، والحق في تقرير المصير والتنمية والغذاء والمياه والصرف الصحي والسكن اللائق، والحق في الثقافة، والأمن الشخصي والأسري.

كما استقرأنا وحللنا الالتزامات الحكومية محل التقاضي المناخي، ووجدنا أن هناك التزامات حكومية مستمدة من الدساتير والمواثيق الدولية، مثل الالتزام بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وواجب العناية، والالتزام بالمبدأ التحوطي والوقائي، والالتزام بتقييم الأثر البيئي، والالتزام بمشاركة المعلومات..

والتزامات حكومية أخرى مستمدة من مبدأ الثقة العامة الذي يعني أن بعض الموارد الطبيعية، مثل المياه الصالحة للملاحة، والشواطئ، والحياة البرية، تحتفظ بها الحكومة وتحميها لصالح الجمهور، حيث تم استخدام هذا المبدأ لتقرير التزام الحكومات بحماية المناخ باعتباره من الموارد الطبيعية واجبة الحماية. والتزامات حكومية مستمدة من بند الإجراءات القانونية الواجبة بشقيه الموضوعي والاجرائي، والذي يضمن أن الحكومة لن تحرم الأفراد من حياتهم أو حرياتهم أو ممتلكاتهم دون التقيد بإجراءات وضمانات قانونية عادلة وراسخة.

وبصدد بحث التقاضي المناخي كأداة لتقرير المسؤولية، تناولنا الخطأ الموجب لمسؤولية الدولة من زاويتين: الزاوية الأولى تتعلق بفكرة وجود خطأ نتيجة قيام الدولة بعمل أثر على حقوق الأفراد أو لعدم تنفيذها لالتزاماتها المناخية، (المسؤولية نتيجة خطأ الحكومة)، أما الزاوية الأخرى فهي تعتمد على افتراض وجود الخطأ أو تقرير المسؤولية حتى في حالة عدم وجود خطأ (المسؤولية الموضوعية أو المسؤولية دون خطأ).

كما بحثنا التطور التاريخي للأضرار المناخية وتناولنا مصطلح "الخسائر والأضرار– Loss and damage" الذي تم اعتماده في الحديث الدولي حول تغير المناخ، وأشرنا إلى أن الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد اعترفت بأهمية الخسائر والأضرار، لكنها لم تتفق على أي تعريف رسمي لها، وذكرنا أن التعريف الفقهي لمصطلح "الخسائر والأضرار" يتعلق بالخسائر التي لا يمكن إصلاحها مثل الخسائر في الأرواح أو النظم البيئية أو

(ISSN: 2356 - 9492)

الثقافة، وبالأضرار التي يمكن إصلاحها مثل البنية التحتية العامة أو الممتلكات الخاصة.

ثم تناولنا صعوبات إقامة علاقة السببية في التقاضي المناخي، وأوضحنا الجهد القضائي في إثبات علاقة السببية والتعويض عن الخسائر والأضرار، حيث تُشكل الأحكام القضائية في الوقت الحالي، اللبنات الأساسية لمعالجة إشكاليات علاقة السببية في التقاضي المناخي وعزو الخسائر والأضرار للمتسببين فيها، وبالتالي التعويض عنها. وتعرضنا إلى جانب ذلك إلى آليات تمويل الخسائر والأضرار التي من أمثلتها صندوق المناخ الأخضر (GCF)، والتأمين ضد مخاطر المناخ، وتسعير الكربون (ضريبة الكربون)، والتمويل الطارئ، وإلغاء الديون، وآلية الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD +)، والسندات المناخية، بالإضافة إلى آلية وارسو للخسائر والأضرار، وشبكة جلاسكو، وصندوق الخسائر والأضرار الذي تم الاتفاق عليه في Cop27 بشرم الشيخ. ولا شك أن السنوات القادمة ستحمل خطوات أخرى أكثر جرأة فيما يخص تقرير مسؤولية الدولة ومن ثم التعويض عن الخسائر والأضرار المناخية.

ثانيا- التوصيات

بعد التطرق للنتائج سالفة الذكر، نوصي بما يلي:

١- نوصي المجتمع الدولي بضرورة إبرام اتفاقية دولية بشأن المناخ تكون ذات آليات واضحة وقابلة للتنفيذ وملزمة لجميع أطرافها، بحيث تتضمن ما يلي:

أ- آليات وإجراءات وتدابير ملزمة للدول للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ب- النص على الحقوق المناخية الحديثة التي تشمل الحق في مناخ صحي مستدام يوفر سبل العيش بكرامة ويراعي المساواة بين جميع الشعوب والفئات والأفراد ضمن الأجيال الحالية والمستقبلية تحقيقا للعدالة المناخية.

ت- النص على جميع الالتزامات الحكومية المناخية تجاه شعبها وتجاه الدول الأخرى.

ث-تقديم الدعم المالي للبلدان النامية والمجتمعات الضعيفة وتمويلها لمساعدتها في معالجة آثار تغير المناخ، بحيث يتم تحديد مساهمات ملزمة للدول الصناعية الكبرى.

ج- استبدال صندوق الخسائر والأضرار بنص قانوني ملزم يسمح بالعودة على الدول بالتعويضات عن الأضرار والخسائر المناخية.

ح- مواءمة قوانين ودساتير الدول الأعضاء مع هذه الاتفاقية.

٢- نوصي بإنشاء محكمة مناخية دولية (نقترح تسميتها بالمحكمة الدولية الخضراء)، تختص بالنظر في منازعات الأضرار المناخية العابرة للحدود أيا كان مصدرها، بالإضافة إلى نظر منازعات الأفراد والجماعات حال

(ISSN: 2356 - 9492)

انتهاك حق من حقوق الإنسان الخاصة بهم، كما يكون للمحكمة سلطة تقرير مسؤولية الدولة مناخيا وإلزامها بالقيام بعمل أو الامتناع عن عمل مرتبط بالمناخ، بالإضافة إلى إصدار أحكام بالتعويض عن الأضرار والخسائر المناخية.

٣- ضرورة تغيير الأنظمة القانونية المحلية للدول، بما يسمح بالتقاضي المناخي بناء على المصلحة العامة كبديل للمصلحة الشخصية.

٤- دمج "علم الاسناد المناخي" ضمن وسائل الاثبات القانونية، كنوع من الاعتراف بدور العلم في اثبات الأضرار المناخية وعزوها للمتسببين فيها، بالإضافة إلى دعم الدراسات والبحوث العلمية من هذا النوع.

٥- ضرورة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وفرض ضرائب باهظة على شركات الوقود الاحفوري، كي تضطر لتطوير بدائل طاقة نظيفة صديقة للبيئة.

٦- تعزيز التنمية المستدامة، بحيث يتم التطوير والتنمية بطريقة لا تؤثر سلبا على حقوق الأجيال القادمة.

٧- توعية الجمهور بشأن تغير المناخ، واستغلال الأدوات الإعلامية لتحقيق هذا الغرض.

References:

- Abello-Galvis, R., & Arevalo-Ramirez, W. (2019). Inter-American Court of Human Rights Advisory Opinion OC-23/17: Jurisdictional, procedural and

substantive implications of human rights duties in the context of environmental protection. Vol.28, Issue 2.

- A. Durand, V. Hoffmeister, R. Weikmans, J. Gewirtzman, S. Natson, S. Huq, J.T. Roberts (2016) Financing Options for Loss and Damage: A Review and Roadmap German Development Institute/Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Bonn

- Andri G. Wibisana, (2019) The many faces of strict liability in Indonesia's wildfire litigation, review of european, comparative& international envirnomental law, Volume28, Issue2 July

- Annalisa Savaresi, Joana Setzer, Rights-based litigation in the climate emergency: mapping the landscape and new knowledge frontiers, Journal of Human Rights and the Environment, Vol. 13 No. 1, March 2022

- Biermann, F. (2014). Global Governance and the Environment. In: Betsill, M.M., Hochstetler, K., Stevis, D. (eds) Advances in International Environmental Politics. Palgrave Macmillan, London.

- Bill Hare, Malte Meinshausen, How Much Warming are We Committed to and How Much can be Avoided?, Journal of Climatic Change volume, 2006.

- Blumm, Michael C. "The Public Trust Doctrine: It's Not Just About Trusts." Environmental Law 35, no. 4 (2005).

(ISSN: 2356 - 9492)

- Bond, A. J., & Morrison-Saunders, A. (2011). Sustainability assessment: the state of the art. Impact Assessment and Project Appraisal, 29(2).

- Boom, K, Exposure to legal risk for climate change damage under the UNFCCC, Kyoto Protocol and LOSC: a case study of Tuvalu and Australia, Doctor of Philosophy Thesis, (Faculty of Law, University of Wollongong, 2012.

- Boyd, E., James, R. A., Jones, R. G., Young, H. R., & Otto, F. E. L. (2017). A Typology of Loss and Damage Perspectives. Nature Climate Change, 7(10).

- Brian J Prestonm The Evolving Role of Environmental Rights in Climate Change Litigation Chinese Journal of Environmental Law 2 (2018).

- Brunnée, J., & Toope, S. J. (2018). Climate change litigation. Oxford University Press.

- Bulkeley, H. (2010). Cities and the governing of climate change. Annual Review of Environment and Resources, 35.

- Bulkeley, H. (2018). Climate justice and the city. Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change, 9(2), e504.

- Bulkeley, H., & Newell, P. (2015). Governing climate change. Routledge.

- Bullard, R. D. (1994). Environmental justice: A briefing paper for the President's summit on sustainable development. Washington, DC: Environmental Justice Resource Center.

- Bullard, R. D. (2011). The wrong complexion for protection: How the government response to disaster endangers African American communities. New York University Press.

- Bullard, R. D., & Johnson, G. S. (2000). Environmental justice: Grassroots activism and its impact on public policy decision making. Journal of Social Issues, 56(3).

- Burger, M., & Gundlach, J. (2017). The Status of Climate Change Litigation: A Global Review. Sabin Center for Climate Change Law, pp.28-30.

- Carlarne, C. (2010). Climate Change Law and Policy: EU and US Approaches. Oxford University Press.

- Cassuto, D. (2019). Judicial abstention, political questions, and climate change. Widener Law Review, 25(1).

- Castellanos-Jankiewicz, L, Causation and International State Responsibility (SHARES Research Paper 07, ACIL 2012-07, 2012).

- Craig, R. K. (2018). Comparative Guide to American and English Environmental Law: American, Canadian,

(ISSN: 2356 - 9492)

and International Environmental Law. Edward Elgar Publishing.

- Craig, R. K., & Ruhl, J. B. (2019). The Paris Agreement, climate change, and the political question doctrine. Harvard Environmental Law Review, 43(2).

- Craik, N. (2008). The International Law of Environmental Impact Assessment: Process, Substance, and Integration. Cambridge University Press.

- David A. Weisbach, "Negligence, Strict Liability, and Responsibility for Climate Change,"97 Iowa Law Review 521 (2012).

- David Hunter, James Salzman and Durwood Zaelke (2022). International Environmental Law and Policy (6th ed.). Foundation Press.

- David Markell, J. B. Ruhl, “An Empirical Assessment of Climate Change in the Courts: A New Jurisprudence or Business as Usual?” Florida Law Review 64: 2012.

- Erin Ryan, The Public Trust Doctrine, Property, and Society Handbook of Property, Law, and Society (Graham, Davies & Godden, eds.) (2022).

- Falkner, R. (2016). The Paris Agreement and the new logic of international climate politics. International Affairs, 92(5).

- Faure, M., & Peeters, M. (Eds.). (2011). Climate Change Liability. Edward Elgar Publishing.
- Fisher, E., Lange, B., Scotford, E., & Carlarne, C. (2019). Oxford Handbook of International Climate Change Law. Oxford University Press.
- Gailhofer, P. (2023). National Civil Liability and Transboundary Environmental Damage. In: Gailhofer, P., Krebs, D., Proelss, A., Schmalenbach, K., Verheyen, R. (eds) Corporate Liability for Transboundary Environmental Harm. Springer, Cham.
- Gardiner, S. M. (2006). A Core Precautionary Principle. Journal of Political Philosophy, 14(1).
- Gupta, J., & Grubb, M. (Eds.). (2000). Climate Change and European Leadership: A Sustainable Role for Europe? Springer.
- Gupta, J., Schmeier, S. Future proofing the principle of no significant harm. Int Environ Agreements 20, 731–747 (2020).
- Heinzerling, L. (2008). Climate change, human health, and the post-cautionary principle. Georgetown Law Journal, 96.
- Hinteregger M (2017) Civil liability and the challenges of climate change: a functional analysis. J Eur Tort Law 8(2).

(ISSN: 2356 - 9492)

- Huq, S., Roberts, E. and Fenton, A. (2013). Loss and damage. Nature Climate Change, vol.3(11).
- Ian R. Curry, Establishing Climate Change Standing: A New Approach, 36 Pace Envtl. L. Rev. 297 (2019).
- J.Skovgaard, ,E. Rosenbaum, Climate change litigation as a tool for enhancing climate governance. Journal of Environmental Law 29(1, .2017, pp.125-151
- C.Halpern, Climate change litigation as a social movement, Journal of Social Movement Studies19(5), 2020.
- J.T. Roberts, S. Natson, V. Hoffmeister, A. Durand, R. Weikmans, J. Gewirtzman, S. Huq How will we pay for loss and damage? Ethics Policy Environ, 20 (2017).
- Joan Martinez-Alier (2012), 'Environmental Justice and Economic Degrowth: An Alliance between Two Movements', Capitalism, Nature, Socialism, vol.23.
- Jolene Lin, Climate change and the courts, Legal Studies, Vol. 32 No. 1, March 2012.
- Jona Razzaque, "Environmental Rights and Climate Change: A Legal Perspective," Journal of Environmental Law, vol. 31, 2019.
- Jonathan Gewirtzman, Sujay Natson, Julie-Anne Richards, Victoria Hoffmeister, Alexis Durand, Romain Weikmans, Saleemul Huq & J. Timmons Roberts

(2018) Financing loss and damage: reviewing options under the Warsaw International Mechanism, Climate Policy, vol.18:8.

- K Davis et al, 'The declaration on human rights and climate change: a new legal tool for global policy change. Journal of Human Rights and the Environment 8 (2) , pp. 217-253.

- Knox, J. H. (2009). Linking Human Rights and Climate Change at the United Nations. Harvard Environmental Law Review, 33(2).

- Kolk, A., Levy, D. L., & Pinkse, J. (2008). Corporate responses in an emerging climate regime: The institutionalization and commensuration of carbon disclosure. European Accounting Review, 17(4).

- Kriebel, D., Tickner, J., Epstein, P., Lemons, J., Levins, R., Loechler, E. L., Quinn, M., Rudel, R., Schettler, T., & Stoto, M. (2001). The precautionary principle in environmental science. Environmental Health Perspectives, 109(9).

- Lord, R. (2010). Liability for Climate Change: The Benefits, Risks, and Viability of an International Regime. Wisconsin International Law Journal, 27(3).

- Lord, R. B., & Goldberg, D. R. (2016). Climate Change Liability: Transnational Law and Practice. Cambridge University Press.

(ISSN: 2356 - 9492)

- Mace, M.J. and Verheyen, R. (2016), Loss, Damage and Responsibility after COP21: All Options Open for the Paris Agreement. Review of European, Comparative & International Environmental Law (RECIEL), vol.25.

- Marco Grasso, Sondre Batstrand, Fossil fuel divestment and climate litigation: law, legitimacy and tactics, Journal of Environmental Law, vol.30(3), 2018.

- Marc-Philippe Weller & Mai-Lan Tran, Climate Litigation against companies, Nature Journal, July 2022.

- Martinich, Jeremy, and Allison Crimmins. "Climate damages and adaptation potential across diverse sectors of the United States." Nature climate change vol. 9 (2019).

- Matthew Rimmer, Divest New York: The city of New York, C40, fossil fuel divestment, and climate litigation, Journal of The NEW CASTLE LAW REVIEW, vol.14, 2019.

- McAdam, J., & Saul, B. (Eds.). Refugee protection and the role of law: Conflicting identities Routledge. (2013).

- McNamara, K. E., & Jackson, G. (2013). Loss and Damage: Climate Reality in the 21st Century. In J. Palutikof, S. L. Boulter, A. J. Ash, M. S. Smith, M.

Parry, M. Waschka, & D. Guitart (Eds.), Climate Adaptation Futures, Wiley.

- Mechler, R., & Schinko, T. (2016). Identifying the policy space for climate loss and damage. Science, 354(6309),

- Mhango, Mtendeweka Owen, Separation of Powers in Ghana: The Evolution of the Political Question Doctrine (December 30, 2014). Potchefstroom Electronic Law Journal, Vol. 17, No. 6, 2014, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2581540

- Michael Burger and Jessica Wentz, "Climate Change Litigation: A Survey of the Major Legal Issues," in Oxford Research Encyclopedia of Climate Science (2017).

- Minnerop, P. & Otto, F. E. L. Climate change and causation: joining law and climate science on the basis of formal logic. Buffalo J. Environ. Law 27, 49–86 (2020).

- Mirja Trilsch, European Committee of Social Rights: The right to a healthy environment, International Journal of Constitutional Law, Volume 7, Issue 3, July 2009.

- Monika Hinteregger, Civil Liability and the Challenges of Climate Change: A Functional Analysis, Journal of European Tort Law, 2017.

(ISSN: 2356 - 9492)

- Moritz Keller, Sunny Kapoor, Climate Change Litigation: Civil Liability for Greenhouse Gas Emissions, European Energy and Environmental Law Review May 2020.

- Nace, T. Vertical climate litigation: A new era of climate accountability. Journal of Global Policy, vol. 10(3), 2019.

- Normawati Hashim, Towards New Frontier of Constitutional Recognition of Environmental Protection in Urban Regeneration, Procedia - Social and Behavioral Sciences Volume 170, 27 January 2015.

- O'Riordan, T. (2004). The precautionary principle in contemporary environmental policy and politics. In J. Petts (Ed.), Handbook of Environmental Impact Assessment, Blackwell Publishing., Vol. 1.

- Osofsky, H. M. (2016). The Paris Agreement and the new logic of international climate politics. Harvard Environmental Law Review, 40(2).

- Peel, J., & Osofsky, H. M. (2015). Climate Change Litigation: Regulatory Pathways to Cleaner Energy. Cambridge University Press.

- Pertiwi, P., Llewellyn, G., & Villeneuve, M. (2019). People with disabilities as key actors in community-based disaster risk reduction. Disability & Society, 34(9-10).

- Pielke Jr., R. A. (2018). The Rightful Place of Science: Disasters and Climate Change. University of Arizona Press.
- Pouikli K. Editorial: a short history of the climate change litigation boom across Europe. ERA Forum. 2021;22(4).
- Raffensperger, C., & Tickner, J. (1999). The precautionary principle and environmental policy. Environment: Science and Policy for Sustainable Development, 41(5).
- Rasband, J. R., Salzman, J., & Squillace, M. S. (2009). Natural Resources Law and Policy (2nd ed.). Foundation Press. pp. 271-280
- Roberts, J. T., & Parks, B. C. (2007). A climate of injustice: Global inequality, North-South politics, and climate policy. MIT Press.
- Robinson, M. (2018). Climate Justice: Hope, Resilience, and the Fight for a Sustainable Future. Bloomsbury Publishing,
- Roda Verheyen & Johannes Franke, Climate Change Litigation: A Reference Area for Liability, In: Gailhofer, P., Krebs, D., Proelss, A., Schmalenbach, K., Verheyen, R. (eds) Corporate Liability for Transboundary Environmental Harm, 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

- S. C. McCaffrey. (2013). Legal issues raised by sea-level rise in the Pacific Islands. Asia Pacific Journal of Environmental Law, 16(1).
- Samantha Lawson, The Conundrum of Climate Change Causation: Using Market Share Liability to Satisfy the Identification Requirement in Native Village of Kivalina v. Exxonmobil Co., 22 Fordham Envtl. L. Rev. 433 (2011).
- Savaresi, A. (2018). Human rights and the environment: In search of a new relationship. Cambridge University Press.
- Savaresi, A. Climate change litigation as a tool for climate governance. Transnational Environmental Law, 6(1), (2017),.
- Sax, Joseph L. "The Public Trust Doctrine in Natural Resource Law: Effective Judicial Intervention." Michigan Law Review 68, no. 3 (1970).
- Schäfer, L., & Künzel, V. (2016). Loss and Damage: A Critical Discourse Analysis. Climatic Change, 137(1-2).
- Schlosberg, D. (2013). Theorising environmental justice: The expanding sphere of a discourse. Environmental Politics, 22(1).
- Setzer, J., & Vanhala, L. C. (2019). Climate change litigation: A review of research on courts and litigants

in climate governance. Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change, 10(3), e580.

- Sheffet, M. J. (1983). Market Share Liability: A New Doctrine of Causation in Product Liability. Journal of Marketing, 47(1).

- Shue, H. (2014). Climate justice: Vulnerability and protection. Oxford University Press. p

- Skinner, Gwynne, Misunderstood, Misconstrued, and Now Clearly Dead: The 'Political Question Doctrine' as a Justiciability Doctrine (May 28, 2014). Journal of Law and Politics, Vol. 29, p. 427, 2014, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2443172

- Stein, D. (2018). Sierra Club v. United States Department of the Interior. Tulane Environmental Law Journal, 32(1).

- Stuart-Smith, R.F., Otto, F.E.L., Saad, A.I. et al. Filling the evidentiary gap in climate litigation. Nat. Clim. Chang. 11, 651–655 (2021).

- Sunstein, C. R. (2005). Precautionary principles as a basis for decision making. Economics and Philosophy, 21(1).

- Tol, R and Verheyen, R, ‘State responsibility and compensation for climate change damages– a legal and economic assessment’ (2004) 32 Energy Policy,

(ISSN: 2356 - 9492)

- Tsang, Vanessa S.W., "Establishing State Responsibility in Mitigating Climate Change under Customary International Law" (2021). LL.M. Essays & Theses.

- Verheyen, R, Climate Change Damage and International Law – Prevention Duties and State Resposibility (Leiden: M. Nijhoff Publishers, 2005.

- Verheyen, R., Franke, J. (2023). Climate Change Litigation: A Reference Area for Liability. Op.cit.,. Pp. 353–418.

- Verheyen, R., Franke, J. (2023). Climate Change Litigation: A Reference Area for Liability. In: Gailhofer, P., Krebs, D., Proelss, A., Schmalenbach, K., Verheyen, R. (eds) Corporate Liability for Transboundary Environmental Harm. Springer, Cham.

- Ward, Robert E. T., Herweijer, Celine, Ranger, Nicola and Muir-Wood, Robert (2008) The role of insurers in promoting adaptation to the impacts of climate change. Geneva Papers on Risk and Insurance: Issues and Practice, 33 (1).

- Yadav, Dr Vikrant, Corporate Criminal Liability: A Comparative Analysis of Judicial Trend. (July 20, 2020). International Journal of Applied Research; Vol. 1 Issue 10; Oct. 2015 Pg. 756-760 , Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3656081 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3656081

Online Articles:

- ADPF 746 (Fires in the Pantanal and the Amazon Forest): climatecasechart.com/non-us-case/adpf-746-fires-in-the-pantanal-and-the-amazon-forest/

- Carbon Pricing Leadership Coalition. (2019). Report of the High-Level Commission on Carbon Prices. Retrieved from https://www.carbonpricingleadership.org/report-of-the-highlevel-commission-on-carbon-prices/

- Climate and Energy Justice Legal Frameworks. (2021). Duty to Inform and Communicate. Available at: https://www.climate-energy-justice.org/legal-frameworks/duty-to-inform-and-communicate

- Climate change and sustainability disputes: Insurance sector perspectives: https://www.nortonrosefulbright.com/en-us/knowledge/publications/53feff57/climate-change-and-sustainability-disputes-insurance-perspective

- Climate Justice Alliance. (n.d.). About climate justice., from https://climatejusticealliance.org/about-climate-justice/ Retrieved March 2, 2023

- Climate Litigation Based on Human Rights: https://www.nhri.no/en/report/climate-and-human-rights/9-climate-litigation-based-on-human-rights/

(ISSN: 2356 - 9492)

- Climate Transparency. (2017). Brown to Green: G20 Climate Performance Review 2017. Available at: https://www.climate-transparency.org/wp-content/uploads/2017/11/BROWN-TO-GREEN-G20-CLIMATE-PERFORMANCE-REVIEW-2017.pdf

- COP 13 -Documents: https://unfccc.int/process-and-meetings/conferences/past-conferences/bali-climate-change-conference-december-2007/cop-13/cop-13-documents

- COP27 establishes loss and damage fund to respond to human cost of climate change: https://www.thelancet.com/journals/lanplh/article/PIIS2542-5196(22)00331-X/fulltext

- Daniel Billy and others v Australia (Torres Strait Islanders Petition): climatecasechart.com/non-us-case/petition-of-torres-strait-islanders-to-the-united-nations-human-rights-committee-alleging-violations-stemming-from-australias-inaction-on-climate-change/

- Environmental impact assessment: https://www.informea.org/en/knowledge/glossary/environmental-impact-assessment

- General Assembly Adopts Resolution Requesting International Court of Justice Provide Advisory Opinion on States' Obligations Concerning Climate Change: https://press.un.org/en/2023/ga12497.doc.htm

- Global Climate Litigation Report: 2020 Status Review: https://www.unep.org/resources/report/global-climate-litigation-report-2020-status-review
- Green Climate Fund: https://unfccc.int/process/bodies/funds-and-financial-entities/green-climate-fund?gclid=Cj0KCQjw3a2iBhCFARIsAD4jQB1Uof-G5foDIHa37ZIovl7iGBGOHILjkM8sIOsGsjOaohRlWjz_e_0aAhOpEALw_wcB
- http://portal.amelica.org/ameli/journal/283/2832345004/html/#redalyc_2832345004_ref54
- https://action4justice.org/legal_areas/climate-change/are-there-alternatives-to-going-to-national-courts/
- https://action4justice.org/legal_areas/climate-change/investor-and-financial-claims
- https://climate.law.columbia.edu/content/climate-litigation-database-project
- https://climate-laws.org/geographies/chile/litigation_cases/women-from-huasco-and-others-v-the-government-of-chile-ministry-of-energy-environment-and-health
- https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF12324
- https://f24.my/9Mj9

(ISSN: 2356 - 9492)

- https://indiankanoon.org/doc/27930439/
- https://news.un.org/ar/story/2022/07/1107972
- https://uitspraken.rechtspraak.nl/#!/details?id=ECLI:NL:HR:2019:2007 and Urgenda Foundation v. State of the Netherlands climatecasechart.com/non-us-case/urgenda-foundation-v-kingdom-of-the-netherlands/
- https://www.ca4.uscourts.gov/opinions/201783.P.pdf
- https://www.climateliabilitynews.org/exxon-mobil-climate-change-lawsuits/
- https://www.deutschlandfunk.de/klimaklage-von-umweltgruppen-dass-der-klimawandel-100.html
- https://www.eli.org/taxonomy/term/11?page=1
- https://www.escr-net.org/caselaw/2022/daniel-billy-et-al-vs-australia-torres-strait-islanders-petition
- https://www.informea.org/en/knowledge/glossary/climate-change-mitigation
- https://www.informea.org/en/knowledge/glossary/climate-justice
- https://www.law.cornell.edu/constitution/fifth_amendment
- https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/explainers/what-is-climate-litigation/

- https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_CONF.151_26_Vol.I_Declaration.pdf Last accessed on 26 January 2023.
- https://www.unep.org/interactive/domino-effect-biodiversity-loss-why-it-matters/?lang=AR
- https://www.unep.org/resources/report/environmental-impact-assessment-and-strategic-environmental-assessment-towards
- https://www.urgenda.nl/en/themas/climate-case/
- https://www.wri.org/insights/what-climate-litigation-and-why-it-matters
- https://www.yesmagazine.org/environment/2021/11/29/climate-reparations
- Inter-American Court of Human Rights (Advisory Opinion OC-23/17 of 15 November 2017) pp.95–96. https://www.corteidh.or.cr/docs/opiniones/seriea_23_ing.pdf
- International Bar Association. (2014). Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption. Available at: https://www.ibanet.org/Article/Detail.aspx?ArticleUid=a89016a1-7de1-472a-b7d6-192e986aceb7

(ISSN: 2356 - 9492)

- Irene Sacchetti, Climate Justice Through Human Rights: The Carbon Majors Inquiry, 2022: https://www.rifs-potsdam.de/en/blog/2022/06/climate-justice-through-human-rights-carbon-majors-inquiry

- Joana Setzer, Climate litigation against "Carbon Majors": economic impacts, https://www.openglobalrights.org/climate-litigation-against-carbon-majors-economic-impacts/

- Legal Action to Challenge Carbon-Emitting Projects https://action4justice.org/legal_areas/climate-change/legal-action-to-challenge-carbon-emitting-projects/

- Lisa Vanhala, Chris Hilson, Climate Change Litigation: Symposium Introduction, Law&Policy, Volume35, Issue3 July 2013: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/lapo.12007

- Loss and damage: A moral imperative to act: https://www.un.org/en/climatechange/adelle-thomas-loss-and-damage

- Magna Carta England [1215]: https://www.britannica.com/topic/Magna-Carta

- Mairi Dupar, Climate change litigation - a rising tide?, 2012: https://cdkn.org/story/postcard-from-london-rising-tide-of-climate-change-litigation

- Maria Antonia, The Role of Human Rights Institutions In Tackling Climate Change: A Case Study of the Philippines, https://blogs.law.columbia.edu/climatechange/2022/10/05/guest-commentary-the-role-of-human-rights-institutions-in-tackling-climate-change-a-case-study-of-the-philippines/

- Massachusetts Court System. Standing. Available at https://www.mass.gov/guides/standing.

- Milieudefensie et al. v. Royal Dutch Shell plc. climatecasechart.com/non-us-case/milieudefensie-et-al-v-royal-dutch-shell-plc/

- National Sea Grant Law Center. (n.d.). Public trust doctrine. Retrieved from https://nsglc.olemiss.edu/programs/ocean-and-coastal-law/public-trust-doctrine/

- Natural Resources Defense Council v. Wheeler: climatecasechart.com/case/natural-resources-defense-council-v-pruitt-2/

- Operationalisation of the Santiago Network on Loss & Damage: https://legalresponse.org/legaladvice/operationalisation-of-the-santiago-network-on-loss-damage/

- Request for an advisory opinion on the obligations of States with respect to climate change 2023:

(ISSN: 2356 - 9492)

climatecasechart.com/non-us-case/request-for-an-advisory-opinion-on-the-obligations-of-states-with-respect-to-climate-change/

- Saleemul Huq & Roger-Mark De Souza Not Fully Lost and Damaged: How Loss and Damage Fared in the Paris Agreement 2015:, https://www.wilsoncenter.org/article/not-fully-lost-and-damaged-how-loss-and-damage-fared-the-paris-agreement

- Schinko, T., Mechler, R., Hochrainer-Stigler, S. (2019). The Risk and Policy Space for Loss and Damage: Integrating Notions of Distributive and Compensatory Justice with Comprehensive Climate Risk Management. In: Mechler, R., Bouwer, L., Schinko, T., Surminski, S., Linnerooth-Bayer, J. (eds) Loss and Damage from Climate Change. Climate Risk Management, Policy and Governance. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-72026-5_4

- Seth Kerschner, Clare Connellan, Suzanne Knijnenburg, Philippines Climate Change Report: Implications for Carbon Majors, 2023 https://www.whitecase.com/insight-our-thinking/philippines-climate-change-report-implications-carbon-majors

- Sindell v. Abbott Laboratories, 607 P.2d 924 (Cal. 1980) California Supreme Court:

https://www.courtlistener.com/opinion/1177800/sindell-v-abbott-laboratories/

- Standing. Available at https://www.law.cornell.edu/wex/standing.

- Sunstein, C. R. (2005). Precautionary principles as a basis for decisions. Duke Law Journal, 54(4), 739-768. https://scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1225&context=dlj

- Taking governments to court over climate change: https://blogs.worldbank.org/governance/taking-governments-court-over-climate-change

- The Public Trust Doctrine in the USA: https://onlineacademiccommunity.uvic.ca/climatechangelitigation/the-public-trust-doctrine-in-the-usa/

- The Warsaw International Mechanism for Loss and Damage (WIM) was established at COP19 in 2013. It is the main vehicle in the UNFCCC process to address loss and damage associated with climate change impacts in developing countries that are particularly vulnerable to the adverse effects of climate change, in a comprehensive, integrated, and coherent manner. https://unfccc.int/resource/docs/2013/cop19/eng/10a01.pdf

- Transboundary Damage in Climate Change: Criteria for Allocating Responsibility:

(ISSN: 2356 - 9492)

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2464225

- Transboundary effects on Europe due to climate impacts in the rest of the world: https://joint-research-centre.ec.europa.eu/peseta-projects/jrc-peseta-iv/transboundary-effects-europe-due-climate-impacts-rest-world_en

- Two Degrees Off: The Implications of Climate Change for Insurers: https://kpmg.com/mt/en/home/insights/2022/06/two-degrees-off-the-implications-of-climate-change-for-insurers.html last accessed 27 October 2022.

- UNFCCC (2010), "SBI Work Programme", https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Online_guide_on_loss_and_damageMay_2018.pdf, Last accessed on 26 January 2023.

- UNFCCC. (2013). The role of insurance in reducing climate risks. Retrieved from https://unfccc.int/sites/default/files/resource/docs/2013/cop19/eng/10a02.pdf

- Union of Concerned Scientists. (n.d.). Climate justice., from https://www.ucsusa.org/resources/climate-justice Retrieved March 1, 2023

- United Nations Environment Programme. (2017). Climate justice and litigation: Opportunities and

limitations. Retrieved from https://www.unep.org/resources/report/climate-justice-and-litigation-opportunities-and-limitations.

- United States Environmental Protection Agency. (2019). Environmental Impact Statement. https://www.epa.gov/nepa/environmental-impact-statement

- UN-REDD Programme. (2020). About REDD+. Retrieved from https://www.un-redd.org/about-redd-plus/what-is-redd-plus

- What Is "Loss and Damage" from Climate Change? 8 Key Questions, Answered: https://www.wri.org/insights/loss-damage-climate-change

- What is climate change ‘Loss and Damage’? 2022: https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/explainers/what-is-climate-change-loss-and-damage/

- What role can Competition Law play in tackling climate change? https://www.wolftheiss.com/insights/what-role-can-competition-law-play-in-tackling-climate-change/

- Why COP27 will be remembered as the Loss and Damage COP and what to expect next: https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/news/why-

(ISSN: 2356 - 9492)

cop27-will-be-remembered-as-the-loss-and-damage-cop-and-what-to-expect-next/

- World Bank. (2019). Carbon Pricing Dashboard. Retrieved from https://carbonpricingdashboard.worldbank.org/

- World Resources Institute. (n.d.). Climate justice., from https://www.wri.org/topics/climate-justice Retrieved March 2, 2023.

- World's largest carbon producers face landmark human rights case: https://www.theguardian.com/environment/2016/jul/27/worlds-largest-carbon-producers-face-landmark-human-rights-case

- International agreements and declarations of rights:

- (United Nations Climate Change Conference, 2009): https://unfccc.int/process/conferences/pastconferences/copenhagen-climate-change-conference-december-2009/statements-and-resources/outcome-of-the-copenhagen-conference

- COP27 Reaches Breakthrough Agreement on New "Loss and Damage" Fund for Vulnerable Countries: https://unfccc.int/news/cop27-reaches-breakthrough-agreement-on-new-loss-and-damage-fund-for-vulnerable-countries

- Doha Amendment to the Kyoto Protocol: https://unfccc.int/process/the-kyoto-protocol/the-doha-amendment?gclid=Cj0KCQjw8qmhBhClARIsANAtbof9dXRlAYlgtTyU-7xawO16AZcg0fu2LuDo2Y939ZXVvp8BRzMj90QaAn4kEALw_wcB

- ENVironnement JEUnesse v. Procureur General du Canada "ENvironnement JEUnesse v. Procureur General du Canada" climatecasechart.com/non-us-case/environnement-jeunesse-v-canadian-government/

- European Commission. (2019). Environmental Impact Assessment. https://ec.europa.eu/environment/eia/home.htm.

- https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/workstreams/loss-and-damage/warsaw-international-mechanism.

- https://www.greenclimate.fund/

- https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/wp-content/uploads/sites/19/2018/11/UNDRIP_E_web.pdf

- https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/environment-energy/climate-change-resilience-and-human-development--a-conceptual-f.html

- International Institute for Sustainable Development. (2019). Climate resilience and human development.

(ISSN: 2356 - 9492)

https://www.iisd.org/articles/climate-resilience-and-human-development

- Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change, (1998). https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf

- Massachusetts v. EPA climatecasechart.com/case/massachusetts-v-epa/

- National Green Tribunal (NGT) Act-Jurisdiction: https://www.legalserviceindia.com/legal/article-4358-national-green-tribunal-ngt-act-jurisdiction.html

- Principle 10 was adopted in 1992 as a part of the Rio Declaration: https://www.unep.org/civil-society-engagement/partnerships/principle-10

- Rengarajan, S., Palaniyappan, D., Ramachandran, P. et al. National Green Tribunal of India—an observation from environmental judgements. Environ Sci Pollut Res 25, 11313–11318 (2018). https://doi.org/10.1007/s11356-018-1763-2

- The Paris Agreement is an international treaty on climate change, adopted in 2015: https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement

- U.S. Environmental Protection Agency, https://www.epa.gov

- UNFCCC. (1992). United Nations Framework Convention on Climate Change. Retrieved from https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf
- UNFCCC. (2015). Paris Agreement. Retrieved from https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-paris-agreement
- United Nations (General Assembly). (2007). Declaration on the Rights of Indigenous People:
- United Nations Development Programme. (2019). Climate change, resilience and human development: A conceptual framework.
- United Nations Environment Programme (UNEP). (1992). Rio Declaration on Environment and Development. Retrieved from: https://www.unep.org/resources/report/rio-declaration-environment-and-development Agreement. Retrieved from: https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf
- United Nations Environment Programme. (1998). The precautionary principle. Environmental Law and
- United Nations Environment Programme. (2002). Environmental impact assessment: Training resource manual. Retrieved from

(ISSN: 2356 - 9492)

https://www.unep.org/resources/report/environmental-impact-assessment-training-resource-manual

- United Nations Environment Programme. (2020). Climate Change Litigation: Global Overview. Retrieved from https://www.unep.org/resources/report/climate-change-litigation-global-overview

- United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (1992).United Nations Framework Convention on Climate Change. (p. 1-11)

- United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (2015). Paris Agreement. https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf

- United Nations Framework Convention on Climate Change, The Montreal Protocol on Substances that Deplete the Ozone Layers: https://www.unep.org/ozonaction/who-we-are/about-montreal-protocol

- United Nations Framework Convention on Climate Change. (1992). United Nations Framework Convention on Climate Change. https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf

- United Nations Framework Convention on Climate Change. (1992). United Nations Framework

Convention on Climate Change. https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf

- United Nations. (1966). International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/cescr.aspx

- United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development.https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21252030%20Agenda%20for%20Sustainable%20Development%20web.pdf

- Universal Declaration of Human Rights, United Nations, 1948. Available at: https://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/

- Warsaw International Mechanism for Loss and Damage on the official website of the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC):

- World Health Organization. (2004). The precautionary principle. In Global environmental health: Issues and actions (pp. 50-55). Geneva, Switzerland: World Health Organization.

Lawsuits:

(ISSN: 2356 - 9492)

- ADPF 746 (Fires in the Pantanal and the Amazon Forest): climatecasechart.com/non-us-case/adpf-746-fires-in-the-pantanal-and-the-amazon-forest/
- Ali v. Federation of Pakistan: climatecasechart.com/non-us-case/ali-v-federation-of-pakistan-2/
- American Electric Power Co. v. Connecticut: climatecasechart.com/case/american-electric-power-co-v-connecticut/
- Ayodele Morocco-Clarke, The case of Gbemre v. Shell as a catalyst for change in environmental pollution litigation?, Nnamdi Azikiwe University Journal of International Law and Jurisprudence,Vol. 12 No. 2, 2021, pp 34-35.
- Case of Fadeyeva v. Russia Party: Russian Federation, Region: Europe: https://www.informea.org/en/court-decision/case-fadeyeva-v-russia
- Case of Okyay and others v. Turkey Party: Turkey Region: Europe: https://www.informea.org/en/court-decision/case-okyay-and-others-v-turkey
- Center for Biological Diversity v. U.S. Bureau of Land Management: climatecasechart.com/case/center-biological-diversity-v-us-bureau-land-management/

- City of Oakland v. BP p.l.c. climatecasechart.com/case/people-state-california-v-bp-plc-oakland/
- ClientEarth v Enea, 2019, climatecasechart.com/non-us-case/clientearth-v-enea/
- Comer v. Murphy Oil USA ، Inc.:climatecasechart.com/case/comer-v-murphy-oil-usa-inc-2/
- Commune de Grande-Synthe v. France: climatecasechart.com/non-us-case/commune-de-grande-synthe-v-france/
- Daniel Billy and others v Australia (Torres Strait Islanders Petition): climatecasechart.com/non-us-case/petition-of-torres-strait-islanders-to-the-united-nations-human-rights-committee-alleging-violations-stemming-from-australias-inaction-on-climate-change/
- Decision no. 2019-823 QPC of 31 January 2020: https://www.conseil-constitutionnel.fr/en/decision/2020/2019823QPC.htm
- Earth Life Africa Johannesburg v. Minister of Environmental Affairs and Others, 2016: climatecasechart.com/non-us-case/4463/
- Ford, S. (2010). North Carolina ex rel. Cooper v. Tennessee Valley Authority: The Problem with State Nuisance Law in the Regulation of Out-of-State

(ISSN: 2356 - 9492)

Emissions Standards. Tulane Environmental Law Journal, 24(1), 147-157.

- Foster v. Washington Department of Ecology: climatecasechart.com/case/foster-v-washington-department-of-ecology/
- Gideon v. Wainwright: https://www.oyez.org/cases/1962/155
- Held v. State climatecasechart.com/case/11091/
- http://climatecasechart.com/case/native-village-of-kivalina-v-exxonmobil-corp/
- http://climatecasechart.com/non-us-case/gbemre-v-shell-petroleum-development-company-of-nigeria-ltd-et-al/
- http://climatecasechart.com/non-us-case/indonesian-youths-and-others-v-indonesia/
- https://blogs.law.columbia.edu/climatechange/2022/11/22/guest-commentary-indonesian-human-rights-commissions-first-human-rights-complaint-on-the-impacts-of-climate-change/
- https://climatelitigation.miraheze.org/wiki/Ali_v._Federation_of_Pakistan
- https://constitutioncenter.org/the-constitution/supreme-court-case-library/marbury-v-

madison?gclid=Cj0KCQjwuLShBhC_ARIsAFod4fJYS1ChUYj2DGS0RT4k5rsNTaB2Iinvl638YJZaZDplR3qKx5ROV60aArr-EALw_wcB

- https://judicialportal.informea.org/node/9586
- https://leap.unep.org/countries/gr/national-case-law/marangopoulos-foundation-human-rights-mfhr-v-greece-right-clean
- https://www.informea.org/en/court-decision/future-generations-vs-ministry-environment-and-others
- https://www.ourchildrenstrust.org/canada
- Illinois Central Railroad Co. v. Illinois: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/146/387/
- In re Application of Maui Electric Company, Case No. SCWC-15-0000640 (Dec. 14, 2017): https://elaw.org/US_MauiElectricCompany_14Dec2017
- In re Court on its own motion v. State of Himachal Pradesh & Others: https://climate-laws.org/geographies/india/litigation_cases/in-re-court-on-its-own-motion-v-state-of-himachal-pradesh-others
- In re Hawai‘i Electric Light Co.: climatecasechart.com/case/in-re-hawaii-electric-light-co-3/

(ISSN: 2356 - 9492)

- Indonesian Youths and others v. Indonesia: Indonesian Youths and others v. Indonesia: climatecasechart.com/non-us-case/indonesian-youths-and-others-v-indonesia/

- Juliana v. United States, 217 F. Supp. 3d 1224 (D. Or. 2016).Juliana v. United States: climatecasechart.com/case/juliana-v-united-states/

- Korean Biomass Plaintiffs v. South Korea: climatecasechart.com/non-us-case/korean-biomass-plaintiffs-v-south-korea/

- La Rose v. Her Majesty the Queen: climatecasechart.com/non-us-case/la-rose-v-her-majesty-the-queen/

- Leghari v. Federation of Pakistan climatecasechart.com/non-us-case/ashgar-leghari-v-federation-of-pakistan/

- Manuel LUJAN, Jr., Secretary of the Interior, Petitioner v. DEFENDERS OF WILDLIFE, et al. https://www.law.cornell.edu/supremecourt/text/504/555

- Maria Khan et al. v. Federation of Pakistan et al.: climatecasechart.com/non-us-case/maria-khan-et-al-v-federation-of-pakistan-et-al/

- Mbabazi and Others v. The Attorney General and National Environmental Management Authority:

climatecasechart.com/non-us-case/mbabazi-et-al-v-attorney-general-et-al/

- Native Village of Kivalina v. ExxonMobil Corp.: Ninth Circuit Court of Appeals opinion: https://cdn.ca9.uscourts.gov/datastore/opinions/2012/09/21/09-17490.pdf

- Navahine F. v. Hawai‘i Department of Transportation: climatecasechart.com/case/navahine-f-v-hawaii-department-of-transportation/

- No. 30/2005 Marangopoulos Foundation for Human Rights (MFHR) v. Greece: https://www.coe.int/en/web/european-social-charter/processed-complaints/-/asset_publisher/5GEFkJmH2bYG/content/no-30-2005-marangopoulos-foundation-for-human-rights-mfhr-v-greece

- Oregon Supreme Court Decisions, 2020, Chernaik v. Brown: https://law.justia.com/cases/oregon/supreme-court/2020/s066564.html

- Pabai Pabai and Guy Paul Kabai v. Commonwealth of Australia: climatecasechart.com/non-us-case/pabai-pabai-and-guy-paul-kabai-v-commonwealth-of-australia/

- Reynolds v. Florida: climatecasechart.com/case/reynolds-v-florida/

(ISSN: 2356 - 9492)

- Roe v. Wade: https://www.oyez.org/cases/1971/70-18
- Sacchi, et al. v. Argentina, et al.: climatecasechart.com/non-us-case/sacchi-et-al-v-argentina-et-al/
- Sierra Club v. U.S. Dep't of Interior: 03-10-2021: https://casetext.com/case/sierra-club-v-us-dept-of-interior-1
- The Hawai'i Electric Light Company, Inc. Case A Watershed Victory for Rights-Based Constitutional Climate Litigation in the United States: https://clxtoolkit.com/casebook/the-hawaii-electric-light-company-inc-case/
- U.S. Supreme Court's decision in Marbury v. Madison (1803): Marbury v. Madison, 5 U.S. 137 (1803):
- United States Constitution, Amendments V and XIV: https://www.law.cornell.edu/constitution/amendmentxiv
- Urgenda Foundation v. State of the Netherlands climatecasechart.com/non-us-case/urgenda-foundation-v-kingdom-of-the-netherlands/
- Urgenda Foundation v. The State of the Netherlands, Decision of the Hague District Court, 24 June 2015.
- Women from Huasco and Others v. the Government of Chile, Ministry of Energy, Environment and Health

"Consejo para la Recuperación Ambiental y Otros con Gobierno de Chile y Otros": climatecasechart.com/non-us-case/women-from-huasco-and-others-v-the-government-of-chile-ministry-of-energy-environment-and-health/

Reports:

- CLIMATE CHANGE, COMING SOON TO A COURT NEAR YOU CLIMATE LITIGATION IN ASIA AND THE PACIFIC AND BEYOND,ASIAN DEVELOPMENT BANK, Report Series Purpose and Introduction to Climate Science, DECEMBER 2020

- European Environment Agency. (2001). Late lessons from early warnings: The precautionary principle 1896-2000. Environmental issue report No. 22. Copenhagen, Denmark: European Environment Agency.

- Fact Sheet No. 38: Frequently Asked Questions on Human Rights and Climate Change, p.2. https://www.ohchr.org/en/publications/fact-sheets/fact-sheet-no-38-frequently-asked-questions-human-rights-and-climate

- Green Climate Fund. (2020). Results Report 2019. https://www.greenclimate.fund/documents/20182/809734/GCF_results_report_2019.pdf/58d103a8-54a9-9ac1-3a1f-052d2f7d6b3b

(ISSN: 2356 - 9492)

- https://unfccc.int/news/ipcc-agrees-outlines-of-sixth-assessment-report?gclid=CjwKCAjwuqiiBhBtEiwATgvixL4NfgWMYEEWyxp1BuBraRQ9e8ITPPMI_Ck6VUFJCKawV9VWztQArhoCPNEQAvD_BwE

- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), Stocker, F; Qin, D; Plattner, GK; Tignor, MMB et al. Climate Change 2014: The Physical Science Basis: Working Group I Contribution to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (Cambridge, Cambridge University Press, 2014)

- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2014). Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the IPCC. Cambridge University Press.

- International Renewable Energy Agency. (2019). Global energy transformation: A roadmap to 2050. https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2018/Apr/IRENA_GER_2018_report.pdf

- IPCC's 2018 report: https://www.ipcc.ch/2018/10/08/summary-for-policymakers-of-ipcc-special-report-on-global-warming-of-1-5c-approved-by-governments/

- Model Statute for Proceedings Challenging Government Failure to Act on Climate Change An International Bar Association Climate Change Justice and Human Rights Task Force Report February 2020

- United Nations Environment Programme (2020). Global Climate Litigation Report: 2020 Status Review. Nairobi.

تم بحمد الله تعالى وفضله..